



سَلْطَنَةُ عُومَان
وزارة التراث القومي والثقافة

شَهِرَجُ لَامِيَّةِ الْأَفْعَالِ

تَعَالِيفُ
العلامة محمد بن يوسف الحفصيني

المجلد الثالث

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م



سَلْطَنَةُ عُومَان
وَزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِي وَالْثَقَافَةِ

شَهْرَجُ لِأَمِيَّةِ الْأَفْعَالِ



مُتَأَلِّفٌ
الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الطَّفِيشِي

الْجُزْءُ الثَّالِثُ

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مکتبہ اسلامیہ کراچی

زهزقت هلقت رهمست كوال تره
شفا اجفاظ اشلهم قطرن الجملا

اشتمل هذا البيت على ثمانية أمثلة مشيراً بها الى ثمانية أوزان :

الوزن الأول : عفل ، بزيادة العين الأولى للإحاق بدحرج ،
وكون الزائد للإلصاق لا يكون أو لا غالب ، لا لازم وهو رباعى
من مزيد الثلاثى ، ضعفت فيه العين قبل الفاء نحو : زهزق بزايين :
الأولى زائدة ، والثانية عين الكلمة ، أى أكثر الضحك يقال : أهزق
فى الضحك أكثر منه والمهزاق المرأة الكثيرة الضحك ، ولا تلحقه القاء
لأنه مفعال ، والتى لا تستقر فى موضع ، ويقال لهذه هزقة بكسر
الزاي ، والهزق بفتح الهاء والزاي النشاط .

ودهدم الجدار هدمه ، الدال الأولى زائدة ، والثانية عين الكلمة ،
وقيل : دهدمه بمعنى هدمه ، وقلب بعضه وهو الموافق لقاعدة أن زيادة
الحروف لزيادة المعنى على ما فيها من البحث ، ذكرته فى النحو ، وذلك
مذهب ابن الناظم كاللناظم فى شرحه على تسهيل .

وان قلت : هـ لا جعل ذلك فعفل بتضعيف الفاء بعد العين ، الفاء
الأولى فاء الكلمة ، والثانية زائدة ، فيكون زهزق زايه الأول أصل وهو
فاء الكلمة ، والزاي الثانى زائد ، ودهدم داله الأولى أصل
وهو فاء الكلمة ، والثانية زائدة ؟

قلت : لم يجعله ذلك ، لأن تضعيف الفاء بدون تضعيف العين
قليل فى باب الزيادة ، لم يسمع منه إلا مرمريث ومرمريس بمعنى
الدهاية ، وقيل : الأول بمعنى الثغر ، وعبارة بعض لأن الفاء لا تضعف
فى باب الزيادة إلا مع العين فى مرمريس ومرمريث ولا ثالث لهما ،

وهي أوأى لأن الفاء هي الميم الأولى والعين الراء الأولى ، والميم الثانية تكرار للأولى ، والراء الثانية تكرار للراء الأولى ، ولام الكلمة السين في مرميس ، والقاء في مرميث ، والعين تضاعف وحدها كثيراً ، ولهذا قالوا في إمعة إن همزته أصل فتكون هي فاء الكلمة ، والميم المشددة بعدها هي عين الكلمة تكررت ، فالمضعف العين ، ولو جعلت الهمزة زائدة اكانت الميم المشددة هي الفاء الميم الأولى فاء ، والثانية عين فيؤدى إلى تكرير الفاء من غير تكرير العين ، مع أن كـون الفاء والعين من جنس واحد قليل جداً .

وان تأصلا وباب كوكب منه أكثر من باب ببر ، وأول فـرـر الناظم من القلة ، ودخل في أوسع باب ، وإلى تلك النقطة أشار الناظم في التسهيل بقوله : إن تضمنت كلمة متباينين ومتماثلين ، ولم تثبت زيادة أحد المتباينين ، فأحد المتماثلين زائد إن لم يماثل الفاء ولا العين المفصولة بحرف ، إلا أن كلامه يؤذن بإمالة ما مائل الفاء في هذا الأصل ، فتكون حروف زهزق كلها أصـولا ، ويكون وزنه فعـل وهو مذهب أبى بكر الزبيدى .

قال : قال محمد : الزهزقة حرف رباعى أى لفظ رباعى ، وليس من باب الرباعى المضعف ، يعنى بالمضعف ما زيد فيه للتضعيف ، وإليه يرجع كلام الجوهري ، لأنه قال فى آخر فصل الزاى : الزهزقة شـدة الضحك ، وجعل ذلك كمسألة خوف أن يتوهم أن زهزق مستعمل فى الضحك ، وأنه من مضاعف الفاء ، قاله صاحب التحقيق .

قال الزبيدى فى باب الهاء والقاف والزاى : المرأة مهزاق كثيرة الضحك ، ثم ذكر الزهزقة فى المقلوب ، وحاصله أن زهق لا يستعمل فى الضحك ، وإنما الذى يقال فيه : هزق ، وقيل : لا يقال فى الضحك إلا أهزق رباعيا ، فثبتت الفائية للهاء فى هزق وأهزق ، أى فثبت أن

الفاء هي هاء زهق وأهزق ، فكيف يدعى أنها عين ، فأما أن تجعلها رباعية كما تقدم فتكون فعل ، وأهزق وهزق بمعناها ، وأما أن يدعى تكرير العين كما قال ابن المصنف ومثله لأبيه في شرح التسهيل ، فيكون عفل ، وأما فعفل فلا ، والله أعلم أ . ه كلام صاحب التحقيق .

الوزن الثاني : هفل ، بزيادة الهاء أولاً للإلحاق بدخرج ، وهو رباعي من مزيد الثلاثي ، ملحق نادر ، وزيادة الهاء أولاً نادرة ، وقيل مفقودة نحو : هلقم أى لقمه وابتلعه ، ذكره أبو يحيى ، فالهاء زائدة ، والأصول لقم بكسر القاف ، ومعناه أكل سريعاً ، فليكن هلقم بمعنى الأكل سريعاً ، بل أعظم لزيادة الهاء فيه .

وقيل : يجوز أن يكون الهاء أصلاً واللام زائدة ، فيكون وزنه فعل بزيادة اللام بين الفاء والعين ، الأصول هقم بكسر القاف أى اشتد جوعه ، وقيل : جاع وكثر أكله ، وهلقم وشد في ذلك لزيادة اللام ، وهذا القول سالم من زيادة الهاء أولاً ، ويبحث في هذا القول بأنه لو كان الزائد هو اللام والأصول هقم لكان قاصراً ، كما أن أصله وهو هقم قاصر وليس هو بقاصر ، بل متعدد يقال : هقم الطعام يهلقمه ، وزيادة اللام في المادة ليست معدية ، والأصل الموافقة تعدياً ولزوماً ما أمكنت ، ولقم متعدد يقال : لقم زيد الطعام ، وهاقم متعدد مثله ، فليكن أصله لقم ، والزائد الهاء ، لأن الأصل الاتحاد فتعين أن الهاء زائدة واللام أصل ، ويصح أن يكون هلقم كله أصولاً كدخرج ، وزنه فعل ، ويدل له أن القاموس ذكره في فصل الهاء ، وعين اللام ، وباب الميم ، فتعين أن هاء أصل هي فاء الكلمة ولامه أصل هي عينها وميمه أصل لامها ، والقاف لام آخر كما تكررت لام دخرج وجعفر .

وذكر أن الهلقم بكسر الهاء والقاف وسكون اللام بينهما المرأة الكبيرة ، والقوى والواسع الأثداء ، وأن الهلقم بكسر الهاء وإسكان اللام وفتح القاف وتشديد الميم السيد الضخم ذو الحملات ، والأكرل كالهلقمة بفتح الهاء وإسكان اللام ، وبعد القاف ألف ، والهلقم بضم الهاء وفتح اللام وكسر القاف ، والهلقام بكسر الهاء وبعد ألف الضخم الطويل والأسد أ . ه .

وسمى الأسد هلقاماً لاكتنازه وشدة وضخامة جسمه ، أو لكثرة ابتلاعه ، وقد يقال الزائد الميم والأصول هلق بفتح اللام يهلق بكسرها أى أسرع وهو ضعيف .

الوزن الثالث : فعمل . بزيادة الهاء بين الفاء والعين للإلحاق بدحرج ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى نحو : رهمسه أى ستره بالدفن أو غيره ، والهاء زائدة ، والأصول رهمس أى ستر رهمسته سترته ، ومنه سمى القبر رمساً لأنه يستتر الميت ، ورمست الخبر كتمته ، ورمست الشيء رميته ، والرمس أيضاً تراب القبر ، وقيل : الرمس الدفن فقط لا الاستقرار بغير الدفن ، وقد يقال على ضعف الزائد الميم ، والأصول رهمس فيكون وزنه فعمل بزيادة الميم بين العين واللام ، ويدل له قول القاموس فى فصل الراء فى عين الهاء فى باب السين بعد ذكر مادة الرهمس : الرهمسة السرار والتعريض بالشر ، وأمر مرهمس ومدهمس مستور .

الوزن الرابع : افوعل ، بزيادة همزة الوصل أولاً والواو بين الفاء والعين ، وإحدى اللامين على الخلاف ، لأن اللام مشددة وهو سداسى من مزيد الثلاثى ، وهو وزن قليل قاصر نحو : اكوال بهمزة الوصل قبل الكاف زائدة ، وبالواو بعد الكاف زائدة ، وبالهزمة بعد الواو أصلاً ، وتشديد اللام إحداهما زائدة ، فالأصول

الكاف والهمزة وإحدى اللامين ، ومعناه قصر واجتمع خلقه كما فسره أبو يحيى •

والكواكل بفتح الكاف والواو واللام الأولى ، وإسكان الهمزة بينهما ، والمكوكل بضم الميم فتح الكاف وإسكان الواو وكسر الهمزة وتشديد اللام القصير ، أو مع غلط أو مع فتح ، والفعل اكواك كما مرّ وذلك مذهب الجوهري •

وقال القاموسى : إنه غلط وإن الأصول الكاف والواو وإحدى اللامين ، وأن الهمزة بعد الواو زائدة كالهمزة الأولى ، وإحدى اللامين ، فيكون وزنه أفعال بالهمزة زائدة بين العين واللام ، هذا ما اتضح لى من عبارة القاموسى والصحيح ، وقيل : الكاف والواو والهمزة بعدها وإحدى اللامين أصول ، فيكون وزنه أفعال بتشديد اللام الثانية ، والأولى أصل مفتوحة وإحدى اللامين بعدها زائدة والأخرى أصل •

ومن ذلك اكوادّ الفرخ وانشيخ ، واكوهدا بمعنى ارتعد وارتعشا واكوهد الرجل أصابه جهد ، واكوهد رفع رأسه ، واكوهد بالمكان أقام فيه ، وفى ذلك اقمهد بمعنى رفع رأسه ، وبمعنى أقام بالمكان ، وبمعنى ارتعد وارتعش ، واقمهد بمعنى تكلمته بجهدك ولا يلين لك ولا ينقاد ، وبمعنى عظم أعلى بطنه واسترخى أسفله ، واقلهد بمعنى مضى على وجهه فى البلاد ، واقلهد انشعر اشتدت جعودته ، ولكن هذه المدات الخاليات من الواو وزنها افعل لا أفعول •

الوزن الخامس : تفهعل ، بزيادة التاء أو الهاء بين انفاء والعين ، وهو خماسى من مزيد الثلاثى للإلحاق بتدحرج عند بعضهم نحو : ترهشف الشراب أى رشفه أى امتصه ، وفى المثل الرشف أنفع ، أى

مص الماء قايلا أسكن للعطش ، وترهشف ورشف مص الشفة مقبلا
بتشديد الباء ، ورشف الإناء استقصى شرابه •

الوزن السادس : افعال بزيادة همزة الوصل أولا ، وهمزة القطع
بين العين واللام المشددة وإحدى اللامين وهو سداسى من مزيد الثلاثى
لغير إلحاق نحر : اجفأظ بمعنى أشرف على الموت ، واجفأظت الجيفة
انتفخت ، وسمع اجفأظت غير مهموز ، فيكون من باب احمار واصفار
ذكره أبو يحيى وصاحب القاموس ، وهو بالجيم والظاء المعجمة
المشالة •

قال صاحب التحقيق : التأويل فى افعال بالهمزة ممكن ، لأنه سمع
غير مهموز أيضاً ، افعال بالهمزة حرك لالتقاء الساكنين كقراءة من قرأ
(ولا الضالين) بفتح الهمزة بعد الضاد ، بل قيل لغة السابع افاعل بزيادة
همزة الوصل ، وزيادة اللام بين الفاء والعين وإحدى اللامين الآخرين لأن
اللام بعد العين مشددة وهو سداسى من مزيد الثلاثى لغير إلحاق نحو :
اسلهم بتشديد الميم ، احدهما زائدة والهمزة واللام زائدتان ،
وأصول سهم بتخفيف الميم ، ومعناه تغير وجهه فى أثر شمس أو سفر
أو تغير جسمه مطلقاً ولونه •

قال أبو عبيد : المسلم المتغير فى جسمه ولونه •

قال أبو يحيى مأخوذ من سهم الوجه بالضم والكسر ، وذكر
الجوهري صاحب القاموس اسلهم فى السلم ، وذكر فى القاموس أن
السلم كجعفر فتكون اللام بين الفاء والعين أصلاً ، واحدى الميم-ين
أصل ، والأخرى زائدة فيكون رباعى الأصول •

الوزن الثامن : فعلن بزيادة النون فى الآخر للإلحاق بدحرج ،

وهو رباعي من مزيد الثلاثي نحو قطرن الجمل أى ط-لاه بالقطران ،
وأصوله قطر يقال : قطره أى طلاه بالقطران •

الإعراب : اشتمل البيت على معطوفات بواو محذوفة على
حد ما مر ، وقطرن بفتح الراء والنون فعل ماض فى الأصل -
وهو الظاهر ، ويبعد كونه بكسر الراء وكسر النون على التخلص من
التقاء الساكنين ، فيكون أمراً كدحرج بكسر الراء وإسكان الجيم ، والجمل
مفعول به لقطرن فى الأصل ، وفيه ما مر فى حبه وعه المذكورين
فى النظم •

تتمة : التاءات فى البيت كلهن متحركات وهاء ترهشفت للشطر
الأول والثين للثانى كما أن لام سلقى للشطر الأول فى البيت قبله
وقافه للثانى •

ترهست كلتبت جصطت وغلصم
ادللس اهرمتت واعلنكس انتخـلا

اشتمل هذا البيت على سبعة أمثلة مشاراً بها الى سبعة أوزان :

الوزن الأول : تقَعَلْ بزيادة التاء أولاً للإلحاق بدحرج على قول ،
وبعدها فساكنة ، وبعد الفاء عين مفتوحة غير مشددة ، وهو رباعي
من مزيد ثلاثي نحو : ترمس أى تغيب عن حرب أو شغب مأخوذ من
رمس الميت وأرمسه دفنه ، ورمس الكلام أخفاه ، والخبر ستره ، ورمس
الحق ستره ، وقيل : إن الزائد في ترمس الميم لا التاء ، فوزنه فعل
بزيادة ليم بين العين واللام ، مأخوذ من ترس أى تحصن بالترس ، ومعناه
القسر كما مر .

قلت : يضعفه أمران :
١- كونه رباعياً
٢- كونه من غير المصدر قليلة مختلف فيها

الأول : أن زيادة الميم في غير المصدر قليلة مختلف فيها .

والثاني : أنه إذا أمكن كون المادة واحدة في الاشتقاق ، واتحد
الدلول فهو أولى فكونه من الرمس أولى من كونه من الترس ، بل
قيل واجب .

الوزن الثاني : فعَلْ ، بزيادة التاء بين العين واللام للإلحاق
بدحرج ، وهو رباعي من مزيد الثلاثي نحو : كلب أى دأه في الأمر
أوقاد ، قال في القاموس : الكلب كجعفر ، وقنفذ يعنى بفتح الكاف
والتاء وضمهما المداهنة في الأمور والكلبان القواد .

قلت : ويقال أيضاً : الكلبان بمعنى المداهن .

الوزن الثالث : فعل ، بزيادة الميم بين العين واللام للإلحاق بدحرج ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى نحو : جلمط رأسه أى حلقه والأصول جلط يقال : جلط رأسه حلقه ، والطاء مهملة ، وجلط الجلد عن الشاة كسطه وسلخه ، وقيل : يقال جلط الجلد عن الظبية فقط ، وجلط كذب ، وحلف وجلط سيفه سله ، وجلط بسلحه رمى .

الوزن الرابع : فعلم ، بزيادة الميم فى آخره للإلحاق بدحرج ، وهو من نادر الملحق ، وزيادة الميم فى الآخر نادرة وهو رباعى من مزيد الثلاثى نحو : غلصم والأصول ، غلص ، تقول : غلصمه أى قطع غلصمة ، وهى أصل الحلقوم ، ويقال : غلصه بدون الميم أى قطعها ، وقد يقال غلص بزيادة الهاء بين اللام والصاد ، فيكون وزنه فعل وهو ملحق بدحرج نادر أيضاً ، وقد يقال ميم غلصم أصل ، فيكون وزنه فعل رباعياً مجرداً من الزوائد ، ويدل له أن صاحب القاموس كصاحب الصحاح ذكره فى باب الميم قال : الغلصمة اللحم بين الرأس والحنق ، أو العجزة على ملتقى اللهاة والمرىء ، أو رأس الحلقوم بشواربه وحرقدته أو أصل اللسان ، قال : وقطع الغلصمة والأخذ بها ، وأن زيادة الميم فى غير الصدر قليلة .

الوزن الخامس : افعل بزيادة همزة الوصل والميم المشددة بين العين واللام لغير الإلحاق ، وقيل للإلحاق باحرنجم ، وهو سداسى من مزيد الثلاثى نحو : ادلمس بتشديد الميم ، يقال : ادلمس اليليل أظلم ، واختلطت ظلمته ، والأصول دلس ، وقيل : الزائد اللام بين الدال والميم المشددة ، وزيدت أيضاً إحدى الميمين لتكرير العين ، فالأصول دمى فوزنه افعال بتشديد العين ، يقال دمى الظلام وأدمى اشتد ، قيل : ويجوز أن يكون الزائد السين وإحدى الميمين ، والأخرى أصل ، وهى لام الكلمة كررت واللام أصل

وهي عينها ، فوزنه افعلس بتشديد اللام ، فالأصول دلم ، والأدلم الطويل الأسود .

وفي القاموس : دلم بكسر اشدد سواده في ملوسة ، وكذا الأدلم بالهمز ، ودلمت شفاهه تهدل ، والأدلم الأدم والشديد السواد هنا ، أى من بينى آدم ، قال : (ومن الجبال) قال : وأدالم الليل ادلهم أى كتف ظلامه ، ورد صاحب التحقيق ذلك القول ، بأنهم إنما يستعملون الأدلم فى الحيوان كالرجل والجمال ، وأنهم يشتقوا منه الفعل لم يقولوا ادلس الرجل أو الجمال ، واللغة متبعة لا مخترعة ، وظاهر قول القاموس دلم اشدد سواده فى ملوسة ، أنه يستعمل بذلك المعنى فى الأجسام مطلقاً .

وظاهر قوله : والأدلم إلخ أنه لا يشترط الطول فى الشديد السواد ، وأنه لا يقال الأدلم بمعنى شديد السواد إلا فى بنى آدم والجبال ، وكلام صاحب التحقيق صريح فى أنه لا يستعمل الأدلم بمعنى الطويل الأسود إلا فى الحيوان دون غيرهم كالجمال والباء ، وفى أنه يستعمل فى بنى آدم وغيرهم من الحيوان كالجمال بالميم ، ولا يقال : ادلس افعلس من دلم بمعنى اشدد سواده فى ملوسة ، لأنه لم يسمع ادلس من ذلك واللغة متبعة .

الوزن السادس : اهفل بزيادة همزة الوصل والهاء ، أولا وزيادة إحدى العينين من العين المشددة ، وهـ و سداسى من مزيد الثلاثى للإلحاق باحرنجم ، وقيل لغير إلحاق نحو : اهرمع بتشديد الميم ، والأصول رمع بدون تشديد ، ورمع ارجل تحرك ، ومنه سميت الاست رماعة لتحركها قاله الضير .

وهذا أولى من قول ابن الناطم ومن تبعه كصاحب فتح الأقفال ،

وصاحب تحقيق المقال ، وأبى يحيى مزيد الإشكال أن اهرمع افعل ،
مثل : دلس ، وأن الهاء أصل والميم المشددة زائدة كما ظنه
الجوهري ، وأن النازم جاء بمثلين لوزن واحد أ . ه .

وإنما كان قول الضير أولى لأنه يفيد وزناً آخر غير مكرر ،
فهو تأسيس ، وقول هؤلاء يفيد التكرار ، والتأسيس أولى من التكرار ،
ومن صافح هذا النظم العزيز وجده صادعاً بعدم التكرار ، غير أنه
ربما ضعف قول الضير من حيث أن زيادة الهاء في نفسها قليلة ،
وزيادتها أولاً أقل ونادرة وقيل : غير ثابتة ، وهي على قوله زائدة
أولاً لأن همزة الوصل قبلها إنما جئ بها حيث سكن الأول وضعف
قول الضير أيضاً بأن رمع لا يستعمل بمعنى أسرع ، وإنما يستعمل
بمعنى أسرع اهرمع كاهرع سواء في المشى والدموع وغيرها .

وأما رمع فمعناه تحرك كما صرح به الضير ، فإنما يصح قوله :
لو كان رمع بمعنى أسرع ، ورجوع اللفظة وهي هنا اهرمع إلى موافقها
لفظاً ومعنى ، وهي هرع أولى من رجوعها إلى موافقها لفظاً فقط ،
وهو رمع لأن معنى رمع عام وهو مطلق التحرك ، ومعنى هرع خاص
وهو التحرك بالإسراع ، وقد يجاب عن الضعف الأول ، بأن زيادة الهاء
أولاً ، ولو كانت نادرة أو غير ثابتة ، فتخريج كلام الناظم على ثبوت
زيادتها على الدور أولى لما فيه من عدم التكرار المصرح حال
النظم بعدمه ، والموقع في توهم أنه وزن غير مكرر ، مع أن القصد (ح)
أنه مكرر .

ويجاب عن الضعف الثاني بأن اهرمع لما كانت فيه زيادة الحروف
أم يوافق معنى رمع لأن زيادة الحروف تكون لزيادة المعنى كما هنا ،
فإن اهرمع التحرك بالسرعة في المشى ، ورمع لا يازم فيه هذه السرعة ،

بل قد يخالفها ، وكالشقذاف بالالف للمركب العظيم والشقذف بعدم
الالف للصغير ، وذلك الأصل في انزيادة •

ويجاب أيضا بأن رمع يستعمل أيضاً بمعنى أسرع فليكن اهرمع
من هذا لا من رمع بمعنى تحرك بدون سرعة ، فقد وافق لفظاً ،
ومعنى ولو سلمنا بطلان قول الضير لم نسلم التكرار ، بل نقول ادلس
افعل بتشديد العين أو افعلس بتشديد اللام كما مر أنهما قولان ،
وكون الأدلم لا يستعمل إلا في الحيوان غير متفق عليه ، وكأن الناظم
سمع منه ادلس واهرمع افعل بتشديد الميم •

وذكر صاحب الإيضاح وصاحب الإفصاح أن الأصل قول في اهرمع
هرمع بأصالة الهاء والراء واحدى الميمين ، والعين وزيادة الهزة والميم
الأخري ، وأصلها نون ، فهرمع بوزن دحرج وحرجم وفعل ، واهرمع
بوزن احرنجم ، فوزن اهرمع افعل بتشديد اللام الأولى ، أصله
اهرنع بالنون أبدات ميماً وأدغمت في الميم ، لأنه لا يلتبس ، ألا ترى
أنه لا يوجد في الكلام افعل ، وتكون اللام الأولى والثانية سواء
لا نجد مثل : ادحرج بتشديد الراء ، وإنما يوجد هذا البناء واللام
الثانية والثالثة سواء نحو : اطمأن واقشعر ، ولو كان هذا موجوداً
لم يجز الإدغام لما يؤدي اليه من الإلباس ، ألا ترى أنه لا يجوز
الإدغام في صنوان وقنوان والدنيا ، لأنك لو أدغمت لالتبس بالمثلين •

وجاز الإدغام في امحى ، والأصل انمحى ادغمت النون الساكنة
في الميم ، لأنه ليس في الكلام افعل بتشديد الفاء ، ولو كان فيه
افعل بتشديد الفاء ما صح إدغام هذا ، ألا تراهم قالوا شاة
زغاء ، وغنم زغم ، فلو يدغموا النون في الميم ، لأنهم لو أدغموا لغوهم
أنهما ميمان ، وأنه من ألزم بتشديد الميم أ • ه •

ولا يصح تخريج اهرمع في البيت على ذلك ، لأنه يتكرر مع احرنجم ، ويلزم على ما ذكر في الإفصاح في اهرمع ، وأن اخرج بتشديد الراء لا يوجد أن يكون ادلس مثلاً احرنجم ، وأن الكلمة رباعية والأصل ادلنمس ، فوق الإدغام لعدم اللبس ، وهذا ينبني على سماع دلس ، ولا يخرج ادلس في البيت عليه لئلا يتكرر مع احرنجم قتاله صاحب التحقيق •

الوزن السابع : افعلنس ، بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام ، والسين بعد اللام ، وهو سداسي من مزيد الثلاثي للإلحاق باحرنجم نادر ، وهو وزن لا يتعدى نحو اعلنكس الشعر اشتد سواده ، وكثر واجتمع ، واعلنكس الرمل تراكم ، ومثله في المعنيين اعلنك ، وذلك قول ابن الناظم •

وقال الضير : أصل العين فيه حاء مهملة فرده الى الحك بفتح الحاء واللام وهو شدة السواد ، ويقال : اعلنك كما أشار اليه القاموس •

وقال الضير : أو هو مأخوذ من العنك ، وهو قطعة من الليل من أوله الى ثلثه ، أو قطعة مظلمة منه مطلقاً ، أو الثلث الباقي وغير ذلك من معانيه ، فالنون أصل ، والوزن افعلنس ، قال وكذا وزنه إن جعل من اسود حانك بالنون •

قال صاحب التحقيق : وشبهته في ذلك أنه لم يجد للعين مساكاً في هذه المادة ، والذي قال ابن المصنف هو قول الأئمة ، ونقلهم ، وكان الضير حصر اللغة في الجوهرى والمختصر ونحوهما ، وادعاء انقلاب الحاء عيناً بعيد ، وإن وقع بينهما تكافؤ وهو مع ذلك لغة قوم مخصوصين ، واعلنكس مطرد عند الجميع مع أن زيادة النون

أكثر من زيادة اللام ، ولا سيما وهي ثلاثة ساكنة غير مدغمة ، وبعدها حرفان ، فإن ذلك مما اطرده فيه زيادتها ، فهي اذا وقعت ثلاثة ساكنة بمنزلة الألف ، ألا ترى أنها تعاورها في الكلمة الواحدة في نصـو : شرنبث وشرابث ، وكذا تحذف في عرنتن فيقال عرتن وليس عرتن ببناء أصلي ، لأنه لا توجد كلمة تتوالى فيه أربع متحركات ، فليس في الكلام فعل بضم اللام الأواى ، فدل حذفها على الزيادة •

وأو كانت أصلاً لم تحذف ، ولا سيما من الوسط ومثله : عرنقصان وعرقصان عند من قاله بالنون ، وهو عند سيوييه ، بالياء فهذه أمور تدل على أن النون اذا وقعت كما ذكر فهي زائدة ، ولا يقال : إن اللام لما سقطت في عنك وحانك دل على زيادتها إن لم يثبت أنهما أصل لا علكس •

قال : والشرنبث الضخم الكفين ، ويوصف به الأسد ، والعرنتن شجر يدبغ به ، والعرنقصان نبت بالبادية ، وقيل : هو بالنون دويبة • هـ •

وقوله : انتخلا بضم التاء وكسر الخاء المعجمة بالبناء المفعول ، أو بفتح التاء وكسر الخاء ، والألف المبدلة من نون التوكيد بالبناء للأمر حسن جداً لأنه مستعار من نخله بالمنخل لأنه يخلص الطيب من غيره ، ويميز بين المختلطين ، فأشعر به أن هذا شيء حقق وجري على الأصول المقرر ولم يرد به الوزن ، لأن وزنه افتعل وقد مرّ افتعل بل الإشارة الى ما ذكر وتم به البيت أيضا •

تقمة : يجوز أن يكون ككتب في البيت مجرداً من التاء المضمة كما في كثير من النسخ ، فيكون تاء ككتب وبأؤه وجيم جلمطت ولامه ، وزنها فعلن بإسقاط الألف بين الفاء والعين ، فيكون جـ-زءاً مخبوناً

أى غير مأتى فيه بحرف ثان ساكن ، ويجوز أن يقرن بها فيقال :
ككتبت بالتاء بعد الباء ، فيكون من هذه التاء مع ما ذكر وزنه فاعلن
بإثبات الألف فهو جزء غير مخبون كما وجد في بعض النسخ وهو
أولى لسلامته من الخبن ، وليوافق ترمست قبله ، وجمطت بعده في
إثبات تاء الضمير ، وكون مثل تلك التاء ضميراً بحسب الأصل .

ويجوز إثباع تاء جمطت بالواو إن ضمت ، وبالألف إن فتحت
وفتحها هي ، وفتح مثلها أولى ، وبالياء إن كسرت فيكون ميم جامطت
وطاؤه وتاؤه ، وحرف الإثباع ، وواو العطف ، وعين غلصم ولامه ،
وزنه مستعملن تماماً .

ويجوز عدم الإثباع فيكون ما ذكر على وزن مستعلن بإسقاط
الفاء ، فيكون جزءاً مطوياً أى محذوفاً منه حرف رابع ساكن ،
أى غير مأتى فيه بحرف رابع ساكن ، مثل فاء مستعلن ، وعدم
الإثباع ولو لزم عليه الطى الذى هو فرع عن عدمه أولى من ثبوت
الإثباع ، لأنه مغنى عنه استعمال الطى ، وهو جائز مطرد كثير جداً ،
لا خلاف فى جوازه بخلاف الإثباع ، فإنه ولو ورد قليلاً فى
النثر ، وكثيراً فى الشعر ، لكن لم تبلغ كثرته كثرة الطى ، واسم تكذب تباع
مع أنه لا يقاس إلا فى الضرورة على وجه التجاء إليه ، واستعماله
فى غير الآخر من البيت ، أو آخر شطره الأول فيه عيب وركبة ،
ودلالة على عدم اتساع الكلام لصاحب البيت ، وعدم جودته فى
النظم .

بل قد يقال لا حاجة إليه فى البيت ونحوه مما استغنى عنه فيه
لأن الوزن فى البيت لا ينكسر بعدم الإثباع ، ولا يفسد ولذلك لا ترى
الناظم وأمثاله يشبعون حيث كان لهم غنى عن الإثباع .

وأما قوله :

قلت وقد خـرت على الكـلال
يا نـاقتى هـاجـلـت من مـجال

وقوله :

* والخيل خارجة من انقسطال *

وقوله :

وإننى حيث ما يثنى الهوى بصرى
من حيث ما سـلكوا ادنوا فانظور

وقوله :

لو أن عمـراهم أن يرقـود
فانهض وثـد المـئزر المعـودا

وقوله :

فأنت من الغـوائـل حين ترمى
ومن ذم الرجـال بمنـزاح

فإنما أشبعت فيهم الحركات ليخرج حرف اللين ، فيكون ردفاً لأن
ترك الـردف فى بيت بعد بيت وقع فيه الـردف عيب لا يجوز ،
ولر واو نادرا ، فالأصل الكلـل والمقصـطـل ، ومنـترجـ بعدم الألف فيهن ،
فأشـبعت فتحات الكـف الثانية والظاء وانزاي ، فتولت الألف قبل
روى البيت تسمى ردفاً ، والأصل فانظر ويرقد بعدم الواو ،
فأشـبعت ضمت الظاء وضمة الدال ، فتولد الواو قبل الروى
تسمى ردفاً كما قال الخـزرجى ، وردفاً حروف اللين قبل الروى •

وأما قوله :

كأنى بفيحاء الجناحين لقوة

على عجل منى لطاطىء شيمالى

بالياء بين الشين والميم للإشباع ، والأصل شمالى بعدمها ، فوجهه أن تلك الياء آخر الوجد المجموع فى وسط الجزء ، لأن قوله شيمالى مع الهمزة متصلة قبله هو مفاعيلن من الطويل ، فتلك الياء نظير ألف مفاعيلن لا بد منها ، فظهر لك بطلان قول صاحب فتح الأفعال : أنه لا بأس بإشباع ضمة جلمطت لإقامة الوزن من الزحاف ، أى التغيير ، لأن مثل هذا الزحاف حائز قطعاً بلا خلاف وهو مطرد .

فان أقيم الوزن عنه بعدم الإشباع بل بساكن من غير إشباع فاولى وأرجح ، فان أقيم عنه بالإشباع فإثبات الزحاف ، وعدم الإشباع أولى ، وإن لم يبطل قوله : كاد يبطل .

الإعراب : اشتمل البيت على معطوفات على حد ما مر ، بعضها بحافظ مذكور ، وبعضها بمحذوف ، وثم بمعنى الواو أو للترتيب الذكري بلا مهملة ، وبحثت فى ذلك فى النحو ، وتاء أهرمعت ساكنة ، وانتخلا بفتح التاء وكسر الخاء أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد - مبدأة ألفا للوقف أو لإجراء الوصل مجرى الوقف ، والفاعل مستقر وجوباً ، والجملة مستأنفة ، أو هو بضم التاء وكسر الخاء ماض مبنى للمفعول ، وألفه للإطلاق والنائب مستقر عائداً الى ما ذكر ، والجملة حال مما ذكر مما يصاح أن يكون صاحب حال أو خبر بمحذوف ، أى ما ذكر انتخل أو ألفه ضمير عائداً لأهرمعت واعلنكس ، والجملة خبر عنهما واعلم أن ثم بالتشديد فيه ميمان : الأولى الساكنة المدغمة هى آخر الشطر الأول ، والثانية المفتوحة أول الشطر الثانى .

واعلوط اعثوججت بيطرت سنبل زمـ
لق اضمن لتسلقى واجتنب خللا

اشتمل هذا البيت على ستة أمثلة مشار بها الى ستة أوزان :

الوزن الأول : افعول ، بزيادة همزة انوصل أولا ، والواو المشددة بين العين واللام ، وهو سداسى من مزيد الثلاثى لغير إلحاق ، وقيل للإلحاق باحرنجم ، ويكون متعدياً ولزماً ، فالمتعدى نحو : اعلوط بفتح اللام ، وتشديد الواو ، وأصوله عظ نحو : اعلوطت المهر أى ركبته عرباً ، واعلوطت الفرس كذلك ، وكذا الجمل واعلوطت البعير تعلقت بعنقه ، وعلوته واعلوطته ركبته بلا خطام ، واعلوطت فلاناً أخذته وجلسه ولزمته ، واعلوطت الأمر ركبت رأسه ، واعلوط الجمل الناقة تسراها ليضربها ، ويستعمل اعلوط لازماً أيضاً .

قال الجرمى : سألت أبا عبيدة : ما اعلوطت المهر ؟ فقال : ركبته ، وسألت : لأصمعى فقال : اعتنقته ، واللازم مثل اخروط الشعر أى طال ، وامتد أو امتد ولو بلا طول ، قال الأعشى :

لا تأمن النازل الكـومان ضربته
بالمشـرفى إذا ما اخروط اشعر

واجلوز الليل طال ، أنشد أبو الفتح :

ألا حـبـذا حـبـذا حـبـذا حـبـذا
حبيب تحملاـت منه الأذى

ويا حـبـذا برد أنـيـهـا
إذا أظنم الليل واجلوزا

واجلوذ الرجل أسرع في السير ، واجلوذ المطر نقص ، قال
الشاعر :

بشيته الحمد أسقى الله بلدتنا
وقد فقدنا الحيا واجلوذ المطر

أى نقص ، واخروط الطريق ظل ، واخروطت الشركة في رجل
انصيد انقلابت عليه وعقلته ، واخروطت اللحية طالت ، واخروط مضى ،
ومعنى افعول الدخول واتقحم وقيل : إنه يأتي لمبالغة كافعـوعـل ،
فعلى هذا لا يكون مقتضياً بل ملحقاً •

الوزن الثاني : افعول ، بزيادة همزة الوصل والواو بين العين
واللام ، وإحدى اللامين وهو سداسى من مزيد الثلاثى للإلحاق
بأحرنجم ، وقيل غير ملحق ، وهو لازم نحو : اعثوجج بهمزة زائدة
فعين فشاء مثلثة فواو زائدة فجيمين ، إحداهما زائدة بمعنى
ضخم وغلظ •

وبمعنى أسرع ، والعثوجج بفتح العين والشاء وسكون الواو وفتح
الجيم الأول البعير الضخم السريع ، وذلك هو الذى فى البيت ، وتاء
غيره فى البيت ساكنة ، والمشهور اعثوجج بهمزة ، فعـين فمثالة ، فواو
فمثلة ، فجيم وهو بالمعنى المذكور ، ولا يصح فى البيت لأن وزنه افعول
فيتكرر مع اطلولى ، فثبوته فى بعض نسخ البيت باطل •

الوزن الثالث : فيعل ، بزيادة الياء المثناة تحت بين الفاء والعين
للإلحاق بدحرج ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى ، ويكون متعدياً
نحو : بيطر زيد الدابة أى شق عن موضع داؤها ليعالجه ، ومنه
سمى البيطار •

شـق الفريضة بالمدرى فانفذها

شـق المبيطر اذ يفشى من العضد

ويكون لازما نحو هيزر أى مات ، وهيكل الزرع تم ، وعيظ
الرجل وعيظ بالذال والضاد المعجمتين أحدث عند الجماع ،
وسيطر تسلط ، وبيقر خرج من الشام الى العراق ، قال امرؤ
القيس :

ألا هل أتاها والحوادث جمـة

بـأن امرأ القيس بن يملك بيقرأ

وقيل : خرج من بلد الى بلد ، وقيل : غدا متسكاً خاضعاً ،
ومنه :

✽ كما يبيقر من يمشى الى الجلسد ✽

والجلسد صنم فى الجاهلية ، وهيمن قال : آمين أو أمن غيره من
الخوف ، والمهمن من أسماء الله تعالى ، أو بمعنى الأمين أو المؤتمن ،
أو الشاهد ، صات صوتاً خفياً ، وهينمت الأرض أبقلت أو أخرجت
الهينم أى القطن .

الوزن الرابع : فنعل ، بزيادة النون بين الفاء والعين للإلحاق

بـدحرج ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى نحو : سنبل الزرع أى ظهر
سنبله ، ويقال أيضاً : سبل وأسـبل بالالف أكثر ، وهذه المـادة
كثيرة ، والأكثر من النحاة والصراف أن نونه أصل ، فوزنه فعـل
كدحرج ، ونحو : زنجر قرع بين ظفر إبهامه وظفر سبابة ، وزنهر
الى بعينه اشتد نظره ، وأخرج عينه ، وهندس الأسـد اجترى ،

وهندس الرجل جرب الأمور وجاد نظره ، وهندس قدر مجارى
القناحيث تحفر •

وهنبس تجسس عن الأخبار ، وهنبص أخفى الضحك ، وهنبص
ضعف ، وحقر وردى ، وهنبص عظم بطنه ، وحذر الشيء أصلحه ،
وحنجره ذبحه ، وحنجرت العين غارت ، وزنبر تكبر كترنبر ، وخنخف
ودندن لم يبين كلامه ، وخنشل اضطرب من الكبر أو أسن ، ويكون
ذلك الوزن لازماً ومتعدياً كما رأيت •

الوزن الخامس : فعمل : بزيادة الميم بين الفاء والعين للإلصاق
بتدحرج ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى نحو : زملق العجل أى ألقى
مائه قبل الإيلاج ، وكذا فى العقلاء وأصوله زلق يقال زلقت قدمه •

الوزن السادس تفعلى : بزيادة التاء فى أوله ، والألف فى آخره ، وهو
ملحق بتدحرج ، وقيل مقتضب ، وهو خماسى من مزيد الثلاثى ، وهو
مطاوع سلقى وهو لازم ، لأن سلقى يتعدى لواحد ، وقد مرّ معناه
وبقى عن الناظم تفعمل المالحق بتدحرج ، وإحدى لاميه زائدة نحو :
تجلبب ، فإنه ملحق بتدحرج ، وتفعول كنزه-وك ، وتفعيل كغبيط
وتشيطان أى أشبه الشيطان ، وتفعول كتجورب ملحقات بتدحرج ،
وتفعلت كتعفرت وفعلت كعفرت وغير ذلك تعلمه مما مر •

وهنا • ه كلام الناظم فى أبنية المزيد ملحقاتها ومقتضياتها ،
ولكونها مبحثاً تزل فيه الأقدام قال : اجتنب خلا •

تنبيهات :

الأول : ذكر السعد أن تفعل بنش-ديد العين وتفاع ملحقات
بتدحرج ، وكذا ذكر ابن الحاجب فى الشافية ، والجاربردى فى شرحها ،

وأصل ذلك للزمخشرى فى مفصله ، ويرده أن تضعيف العين لا يكون للإلحاق ، لأن تفعل مطاوع فعل بالتشديد ، وفعل غير ملحق بدخرج لاختلاف مصدريهما ، فكذا مطلوبه ، وأن الألف لا تكون للإلحاق إلا بدلا من الياء فى الآخر ، لأنه إن ألحقت ألفا فى الوسط زال الإلحاق لفوات الحركة ، فيفوت إعطاء الملحق حكم الملحق به ، وإن ألحقت ياء وجب بقاؤها ، فيفوت القاعدة من قلب الياء المتحركة ألفا بعد فتحة ، بخلاف حركة الآخر ، فإنها غير معتد بها فى الزنة كما مرّ وتخصيص ابن الحاجب ذلك فى شرح الشافية بالاسم خلاف الصحيح ، وربما يرده قول : العرب تضام القوم بالإدغام ، ولو كان مَحَقّاً بدخرج لقليل : تضاموا بالثك ، كما قالوا تجلبب •

لاختلاف مصدريهما ، فكذا مطلوبه ، وأن الألف لا تكون للإلحاق فليس كتاب ملحق بقمطر ، ولا غلبط بقذعمل ، لأن حـ حرف العلة إذا وقع حشواً قبله حركة تناسبه جرى مجرى الحركة والمدة ، فلا يقابل بحرف صحيح فلا يالحق بناء ببناء ، وجــاز إذا كان طرفاً ، لأن آخر الكلمة يتعرض للتغيير كإسكانه للوقف •

وعن ابن الحاجب فى شرح المفصل كثر زيادة الألف ، فحكموا بأنها لا تكون أصلاً إلا وهى منقلبة عن واو أو ياء ، لأن الأصول فى الأبنية قابلة للحركات ، ففكرهاوا أن يضعوا منها ما لا يقبل الحركة ، ولذلك لم يوقعوها أيضاً للإلحاق ، لأنهم إذا لحقوا قصدوا إجراء البنية مجرى الأصل ، ففكرهاوا أن يضعوا للإلحاق ما لا يكون أصلاً •

الثانى : اقعنسس من القعس ، وهو خروج الصـ در ودخول الظهر ضد الحذب ، قال أبو عمرو بن العلاء ، سألت الأصمى عنه •

وقدم بطنه وأخر صدره ، وقال : هكذا ووقع للسعد في تفسير
اسلنقى أنه قال : أى نام على ظهره ، ووقع على قفاه •

قال اللقاني : ليس النوم شرطاً ، والمراد الاضطجاع ، واقتصر
الجاربردى على تفسيره بوقع على قفاه •

قال ابن قاسم : ويحتمل أن الشارح يعنى السعد اطلع على أن
بعضهم عبّر بالأول ، وعبر بالثانى فجمع بينهما إشارة الى أن المراد
بالأول الثانى تفسيراً لمراد من عبّر بالأول ، ويقرب منه قول الجاربردى
قد يقال : إن قوله ووقع على قفاه تفسير للنوم ، وإنما لم يقتصر
الشارح على ما ذكره مع إغناؤه عن الأول تبعاً لهم في التعبير بذلك ،
وفائدته التفصيل بعد الإجمال ، ليكون أوقع في النفس •

الثالث : قال الطبلاوى : خلاصة القول في مزيد الثلاثى قول
الجاربردى ، وهو أى الثلاثى المزيد فيه إما أن يكون موازناً للرباعى
أو غير موازن ، والموازن إما أن يكون ملحقاً أم غير ملحق ، والملحق
إما بدحرج أو بتدحرج ، أو باحرنجم ، أما الملحق بدحرج فهو شمل
أى أسرع ، ودحرج أى ضعف وهرم وبيطر أى عمل البيطرة من
البيطر وهو الشق ، وجهور أى جهر وقلنس أى ليس القلنسوة •

وأما الملحق بتدحرج فهو تجلبب أى ليس الجلباب ، وتجبـورب
أى لبس الجورب ، وتشيطن أى فعل فعلاً مكروهاً ، وترهوك
أى تبخر ، وتمسكن أى أظهر الذل والحاجة ، وتغافل وتكلم ،
وينبغى أن يعلم ويتحقق أن الإلحاق في تجلبب إنما هو في تـكـرير
الباء والتاء ، إنما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج ،
لأن الإلحاق لا يكون من أول الكلمة ، وفي تجورب وتشيطن وترهوك
بأنسواو والياء كما مر •

قال : وفى تمسكن كلام يأتى فى باب الزيادة ، أى وهو أن الميم زائدة توهمت أصالتها للزومها تصاريف الكلمة ، وليس الألف فى تغافل لإلحاق ، لأن الألف لا تقع للإلحاق حشواً لا فى الاسم ولا فى الفعل ، وتضعيف العين لا يكون للإلحاق ، فتكلم لا يكون ملحقا ذكر جميع ذلك فى شرح الهادى ، ثم قيل : فيه إطلاق لفظ الإلحاق هنا بساها .

وأما الملحق باحرنجم فنحو : اقعنسس واسلنقى ، فهذه أقسام الملحقات وهى خمسة عشر أ . ه . ا .

وكانه أسقط منها شريف سهواً كذا قال الشيخ يعنى اللقمانى ، وقوله : وقلنس أى لبس القنفوسة ، قال فيه بعض المحشين : صوابه ألبس لأن الفعل متعد ، وبمعناه وفى حكمه قلنس ، ولم يصرح الشارح بعده اكتفاء بما نقله عن الصحاح يعنى بالشارح الجاربردى .

قال : وذكرت فى كتاب التعريف أفعالا أخرى ندر إلحاقها بدحرج ، ومما لم أذكره فيه افترض الشئ بمعنى فرضه أى قطعه وميرنا رأسه باليرناء أى الحناء ، ويحرب الشجرة ثقبها ، وعربط وجلط رأسه أى حلقه .

وقوله : لأن الإلحاق لا يكون من أول الكلمة ليس على عمومه ، ففى التسهيل ولا تكون الهمزة للإلحاق أولاً إلا مع مساعد ، كنون اللدد ، وواو ادرن يعنى لا تكون أولاً للإلحاق إلا إذا كان معها حرف آخر للإلحاق ، وأندد ملحق بسفرجل لأنه من اللدد ، فالهمزة والنون فيه زائدان للإلحاق ، وإظهار التضعيف يدل على ذلك ، وادرون بمعنى الدرن ، فالهمزة والواو فيه زائدان للإلحاق بجر دخل ، قال ناظر الجيش : والظاهر أن المساعد لا يكون غيرهما ،

ثم قال الجاربردى : وأما غير الملحق من الموازن فثلاثة نحو : أخرج وجرب ، وقاتل لأن شرط الالتحاق توافق المصدرين ، وقد قالوا : شمل شملة ، كما قالوا : دحرج دحرجة ، ولم يجىء مصدر أخرج وأخضويه على ذلك .

فان قلت : فقد قالوا : أخرج إخراجاً ، كما قالوا : دحرج دحراجاً ؟

قلت : أجيب عنه بوجهين :

الأول : أن الاعتبار إنما هو بالفعالة لا طرادها وعمومها في جميع صور فعل ، وأما الفعل فلا اعتداد به ، وإنما هو دخيل فيه غير مطرد أى غير مقيس ومجيئه في بعض الصور ، فانهم لم يقولوا قحطاباً وعرنانداً ، بل قحطبة وعرندة .

والثانى : أن الشرط توافق المصادر أجمع أى ولم يجىء الفعلة في مصدر أخرج كما جاءت في مصدر دحرج ، قال وأما غير الموازن فسبعة نحو : انطلق واقتدر ، واستخرج واشهب ، واعذودن ، واعلوط ، وإنما حكمنا على اقعنسس بأنه موازن لأحرنجم ، وعلى استخرج بأنه غير موازن له ، لأننا لم نعن بالموازنة صـ ورة حركات وسكنات ، وإنما غنينا بها وقوع الفاء والعين واللام في الفرع ، موقعها في الأصل الملحق به ، وإن كانت ثم زيادة فلا بد من وقوع مماثله في الملحق ، واستخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرنا في الأصلية والزيادة جميعاً ، أما في الأصاية فلان الحاء وهو فاء وقع موقع النون الزائدة في الأصل .

وأما في الزيادة فلأن النون واقعة في الأصل بعد الفاء والعين ،
وليس في الفرع نون في موضعها أ . ه .

قال الشيخ يعنى اللقانى : وبه تعام ما في كلام المصنف يعنى
السعد ، فيما مضى وفيما سيأتى من قوله : ويلحق به أى يتدحرج نحو
تجلبب إلخ ، وكأنه أشار بما مضى إلى ما يرد على قول الشارح ،
وكذا تفعل وتفاعل من الملحقات بتدحرج كما بيناه المعلوم ، ذاك من
قول الجاربردى ، وليست الألف إلخ ، ومن قوله : وتضعيف العين ،
وقوله : وفيما سيأتى إلخ كأنه إشارة إلى ما في تمسكن من أنه
اختلف هل ميمه أصنية أم زائدة ، والفصيح تسكن فوزانه تمفعّل ، والميم
زائدة وإلى بيان ما تحقق به الإلحاق الذى ذكره الجاربردى بقسوله :
وينبغى أن يعلم أن تحقق الإلحاق في تجلبب إلخ فليتأمل .

تنبيهه : قول الجاربردى : وإنما هو دخيل فيه غير مطرد ،
قال بعضهم في حواشيه : الضمير الأول للفعلال ، والثانى
لفعل ، ونهى الاطراد صادق في الجملة ، وإن اطراد في المضاعف كزلزل
وتقلقل ونحوهما ، والدخيل من قولهم هو دخيل في القوم ، أى من
غيرهم ، ويدخل فيهم ، فكل كلمة أدخلت في كلام العرب أيسر منه
فهى دخيل أ . ه .

وقوله : لأننا لم نعن بالموازنة ، صورة حركات وسكنات إلخ ،
هذا الكلام مأخوذ من شرح المفصل وتعميمه مخرج لنحو أخرج
وأخويه من الموازنة ، لأنها فيه ليست إلا بحسب الحركات والسكنات
كما لا يخفى ، وصرح به الموصلى ، ومن ثم سوى الشريف وغيره
من الشارحين بينها وبين استخراج ، فجعلوا الكل من الموازن غير
المحقق .

قال النظام : ولا يذهبن بك الوهم الى أن نحو : استخرج يجب أن يكون ملحقاً باحرنجم لتوازنهما ، وتوازن مصدريهما ، وسائر تصاريههما ، لأن احرنجم مزيد فيه ، وكل ثلاثي يلحق بمزيد الرباعي يجب أن يكون فيه من الزيادة مثل ما في الملحق به ، ويجب أن يكون في استخرج نون زائدة مكان نون احرنجم أ . ه . ه .

ومنه يظهر أن ما في الشرح معنى الموازنة على وجه الإلحاق بمزيد الرباعي لا مطلقاً وينصوه صرح اليزدي في ذي الزيادة وهو ظاهر كلام الشارح أيضاً هنا ، فلا مخالفة بينه وبين كلام غيره من الشارحين فليتأمل أ . ه . كلام الطبرسي .

الاعراب : الواو للاستئناف ، وأعلوط مع ما عطف بعده بمحذوف مفعول اضمم ، ووجه الابتداء به في الجعل مفعول أنه أول البيت ، ومفصول عما قبله بابتخلا ، أو الواو للعطف ، وزملق مفعول لاضمم ، ووجه أنه تلاه وعليه ، فجعله انتخلا معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه إن لم تجعل حالاً أو خبراً على ما مر ، وإن جعلت خبراً فالمبتدأ والخبر معترضان .

واضمم فعل أمر مستتر الشاعل وجوباً والنون نون التوكيد الخفيفة ، وجملة اضمن على كل حال مستأنفة ، جملة اجتنب من فعل أمر وفاعله المستقر وجوباً معطوفة عليها ، وخلا مفعول اجتنب ، والله أعلم .

فصل في المضارع

أى فى أحكام المضارع من حيث هو ، سواء فتح ماضيه أو كسر أو ضم ، سواء كان ماضيه ثلاثياً أو غيره ، وهى افتتاحه بحرف من حروف مخصوصة ، وتحريك هذا الحرف بفتح أو ضم أو كسر ، وتحريك ما قبل آخره بكسر أو ضم أو فتح ، وأما رفعه ونصبه وجزمه فمطله النحو ، وجعل صاحب فتح الأفعال ما يفتح به حكماً من أحكامه سهو ، بل هو بعض ذاته الذى ينقل ويتصور به ، والحكم على الشيء إنما هو بعد تمام صورته وتعقلها ، اللهم إلا إن جعل ما فى قوله ما يفتح به واقعة على الافتتاح ، فتعود إليه بآء به لا على حرف المضارعة ، وفى بعض النسخ إسقاط قوله : فى المضارع ، وفصل خبر لمحذوف على ما مر ، وفى المضارع متعلق بمحذوف نعته أو حاله على ما يعام من مقامه .

* ببعض نأتى المضارع افتتح *

أى افتتح المضارع ببعض نأتى أى اجعل أول المضارع حرفاً فى حروف قولك نأتى ، وهى النون والألف معبراً بها عن الهمزة ، لأنها تكتب على صورة الألف فى كثير من الصور ، منها : كونها أول المضارع ، والتاء والياء الموجودة فى البيت خطأ لا لفظاً ، لأنها حذفت لالتقاء الساكنين ، والإشارة بها فى الخط كافية بمعونة أن نأتى فى الأصل مضارع أتى ، فلا بد فى آخره من ياء ، ويجوز كون نأتى بهمزة بعد النون مسهلة ، فليس (ح) أصله مضارع أتى ، بل حروف جمعت .

وتعبيره بنأتى أولى من تعبير غيره بنأتيت من حيث أصل المعنى ،
لأن نأتى أصل معناه إنيان واتصال ، ونأتيت أصله بعد وانفصال ،
والأولى التعبير بأنيت بتقديم الهمزة على النون من حيث إن أصل
معناه القرب والاتصال ، ولكون كل حرف ضعف ما قبله الهمزة
للاواحد المتكلم ، والنون الواحد المتكلم عن نفسه وعن غيره ، سواء
كان غيره واحداً أو اثنين أو أكثر ، وللواحد المتكلم عن نفسه ،
والياء للغائب والغائبين مذكرين ، أو مذكر ومؤنث ، وللغائبين ذكوراً
أو مع إناث ، وللغائبات ، والتاء للمخاطب والمخاطبين مذكرين
أو مذكر ومؤنث ، وللمخاطبتين والمخاطبين مذكرين أو مع إناث ،
وللمخاطبة وللمخاطبات ، وللغائبة وللغائبتين •

وقال ابن الباذش : يعبر في فعل الغائبتين بإياء المثناة تحت ،
إذا كان المسند إليه ضميراً قبله نحوهما يقومان ، ولأن أنيت بتقديم
الهمزة من معانيه في الأصل الإدراك ، فليعبر به تفاعلاً بإدراك
العلم ، ولأن الهمزة والنون للمتكم السابق على المخاطب ، لأنه لا يكون
مخاطباً إلا بعد التكلم والتاء للمخاطب والغائب ، وتقدم على الياء ،
لأن الياء لا تكون إلا للغيبة ، والخطاب يشارك التكلم في الحضور ، وهذه
النكتة موجودة في نأتى أيضاً •

قال السعد : يجمع تلك الحروف قولك أنيت أو أتيت أو نأتى •

قال ابن قاسم : قدم أنيت لأنه بمعنى أدركت ، ففيه تفاعل بإدراك
المطلوب ، ولما فيه من النسبة التضعيفية ، إذ كل حرف على الضعف
مما قبله باعتبار ما وضع له ، وقدم أتيت على نأتى ، لأن الماضي
قبل المضارع ، وأتيت ماضى مع فاعله ، ونأتى مضارع • • •

قلت : ويجمعها قولك : تأين بتاء فهمزة فياء بعدها نون الإضمار ،
ومعناه سبقن ، ويجمعها أيضاً قولك أنتى عضووه أمراً للواحدة ،

فتفتح الهمزة أو مضارعاً فتضم ، وانتاء العضو إيرامه ، وقولك أنتى
بالضم مضارعاً والفتح أمراً لها بمعنى التأخر أو كسر الأنف وتوريمة ،
أو موافقة شكل غيرك وخلقه ، وقولك تنبىء بضم التاء من أنآه
أبعده ، أو من أنآه بمعنى أنهضه بجهد ومشقة ، أو أنهضه
مثقلاً لجمل ، أو أماله •

وقولك : نيات بالهمز بمعنى عدم إحكام الأمر ، وقولك : ينتؤ بياء
فتاء فنون فمزة من تنأ بمعنى أقام ، وقولك : ينتؤ بياء فنون
فتاء فمزة أى لينتبر أو ينتفخ أو يرتفع أو يطلع عليه - م أو يخرج
من موضعه من غير أن يبين •

وقولك يأت بالهمز مضارع أنت من باب ضرب بمعنى أن أنياً
أو حسد أو قدر الشيء ، وقولك أنيت أى محسود ، وقولك أنتى أمراً
للواحدة أى إنى ، أو احسدى أو قدرى ، وقولك ينئت وينأت بكسر الهمزة
وفتحها من نأت بمعنى نهت مطلقاً ، أو فوق الأنين ، أو حسد •

وقولك : تئين أى تحين ، وقولك أمتى بالإضافة الياء وضم الهمزة
مع سكون التاء أو ضمها أى حمار أتى وأتتى بالإضافة وضمهما
أى قواعد فودج ، وما ارتفع من أرضى ، وقولك : يأتى بالهمز وكسر
التاء من أتن بمعنى أقام •

ويجوز فى البيت ثانى بتاء الخطاب أو الغيبة ، مضارع أنى بالنون
فعينه نون ، ونأتى بالنون المتكلم عن نفسه وغيره ، أو عن نفسه - ه
مضارع أتى بالتاء فعينه تاء وهو المذكور أولاً الموجود فى النسخ ،
والأرجح أن لا تبدل همزة الأول ألفاً صريحاً ، بل تبقى همزة ليكون
صريحاً فى الدلالة على الهمزة ، وتسمى تلك الحروف حروف المضارعة ،
ومثال الهمزة للمتكلم المذكر (وانى أعيذها) ومثالها المؤنث المتكلم :

(قالت انى أعوذ بالرحمن) و (أألد وأنا عجوز) و (لئن لم يفعل ما أمره) •

وتمثيل صاحب تحقيق المقال المتكلم المؤنث بـ (إنى أعيذها بك)
سـ هـ فإن أعيذ فعل لذكرى صلى الله وسلم على نبينا وعليه وعلى
غيرهما من الأنبياء •

وقولنا : الهمزة لامتكلم ، والنون لامتكلم ومن معه أو وحده ،
والتاء للمخاطب ، والياء للغائب ، ونحو ذلك تجوز وتسامح بقريضة
ظهور أن الحرف لا يكون مسماها الذات ، وأن دلالة حروف المضارعة
ليست على وجه الاستقلال ، بل في حال وجردتها في الكلم بدليل
أنها إذا كانت حروفاً مجردة لا تدل على شيء ، ومن هذا اعتبر في
دلالة الكلمة على معناها الاستقلال أو يقدر مضاف أى الهمزة والنون
لتكلم المتكلم ، والتاء لخطاب المخاطب ، والياء أغية الغائب •

ومثال النون للمتكلم ومن معه : (إياك نعبد وإياك نستعين)
وسواء في هذا المتكلم ومن معه أن يكونوا ذكراً أو إناثاً ، أو ذكوراً
وإناثاً ، سواء كان مع المتكلم المذكر أو المؤنث مذكر أو مؤنث أو أكثر ،
وسواء كان معنى الفعل للجميع أو للمجموع ، أو لمن مع المتكلم لا لامتكلم
كقول الأمير نجاهد ونقاتل ، مع أن المجاهد المقاتل عسكره دونه •

وقولهم : النون للمتكلم ومن معه ، أو للمتكلم مع غيره ، أو للمتكلم
إذا كان مع غيره معناه كما قال اللقاني أن غير المتكلم مشارك للمتكلم
في مدارك الفعل المبدوء بالنون ، أو قدر أنه مشـاركه له في التكلم
كمـ ا قـ ل أ • • •

وتقول : إن حملت المعية على المشاركة في مدلول الفعل فحقيقة ،
أو على المشاركة في التكلم فمقدرة ، وتعبير بعضهم كالسعد ، بأن النون
للمتكلم إذا كان مع غيره يوهم أن النون وضعت للمتكلم بشرط
مصاحبة غيره ، لا للمتكلم وغيره ، وأن مصاحبة غيره شرط لوضعها
للمتكلم خارج عما وضعت له •

والحق أنها وضعت للمتكلم وغيره معاً حتى إن استعملها للمتكلم
وحده خلاف الأصل ، وقد عبر السعد بما يدل على هذا أيضاً ، ونأمل
ذلك مع قولهم : إن لفظة مع لا تدخل إلا على المتبوع عقلاً ، يقال :
جاء الوزير مع الأمير ، ويخالف (إن الله معنا) والحق أنه قد يقصد
بها مجرد المصاحبة ، فتدخل على التابع وعلى المتبوع ، فانظر شرحي
على شرح عصام الدين •

ومثال النون للمتكلم عن نفسه بأن كان الفعل له وحده : (نحن
نقص) (وننزل من القرآن) (ونحن نرزقك) (وإنا نحن نحيي
ونميت) وقد يقال : إنها في نقص ، وننزل ونحوهما للمتكلم ومن
معه ، لأن القص والتنزيل بواسطة الملك ، وإذا راعينا أن فعل الملك
مخلوق لله فهي للمعظم نفسه ، وعجاجة بعض ، وتكون للمعظم نفسه ،
وعجاجة السعد ، وتستعمل في المتكلم وحده في موضع التفضيم •

قال الغزى : الظاهر أن مراده تعظيم المتكلم ، والتوجيه أن
العظيم يتكلم عن نفسه وغيره غالباً ، لأن اتباعه يشاركونه في غالب
أموره ، فالاستعمال المذكور مجاز عن الجمع لعدم المعظم كالجماعة ،
ولم يجيء مثله في المخاطب والغائب المعظمين في الكلام القديم المعتد
به ، أي كلام القدماء ذكره السعد في المطول ، وإنما هو من استعمال
المولدين •

قال ابن قاسم : وتكون النون للمتكلم المعظم بحسب الواقع .

وقال بعضهم : إنما يستعمله المعظم لنفسه وحده حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة ، ويبحث فيما مرّ من أنه لم يجيء مثل ذلك في الغائب المخاطب في الكلام القديم ، بأن صاحب الكشاف والبيضاوي جوزاني (فإن لم يستجيبوا لكم فاعلموا) أن يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

واستدل صاحب الكشاف بقوله : فإن شئت حرمت النساء سواكم ، وذكر البيضاوي في قوله تعالى : (ن والقلم وما يسطرون) أن ضمير يسطرون راجع الى القلم ، والجمع للتعظيم إن أريد بالعام الذي خط اللوح ، وفي قوله تعالى : (على خشوف من فرعون وملئهم) أن الضمير لفرعون ، وجمعه على ما هو المعتاد في ضمير العظماء ، فحمل ذلك على أسلوب المولدين لا يلتزمه عاقل ، وأظهر ما استشهد به صاحب الكشاف من كلام القدماء .

وقد قيل في (رب ارجعوني) أن الواو لله لتعظيمه ، وفيه بحث في النحو والسعد تبع في ذلك الرضى ، وعبارة الرضى تكون للواحد المعظم ، وهو مجاز من أجمع لعدم المعظم كالجماعة ، ولم يجيء للواحد الغائب ، والمخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم ، في الكلام القديم المعتد به ، وإنما هو من استعمال المولدين أ . ه .

وظاهره نفى خصوص الصيغتين ، فلا يرد ما ذكر الزمخشري والبيضاوي ، ولا قول السعد أنه يستعمل لفظ أمر الجمع للواحد في مقام التفضيم ، وقد تستعمل النون للدلالة على أن الفعل لفخامته مما يقصر الواحد عن القيام به ، كما قاله كثير من المحققين ، وقاله شراح جمع الجوامع والمحشين عند قوله : نحمدك ، ويحتمله (إياك نعبد وإياك نستعين) .

ومثال التاء المخاطب : أنت يا زيد تقوم ، وللمخاطبين الاثنين :
أنتما يا زيدان تقومان ، وللمخاطب والمخاطبة : أنتما يا زيد وهند
تقومان ، وللمخاطبين الذكور : أنتم تقومون ، وللمخاطبين المختلطين
ذكراً وأنثى أنتم يا زيد وعمر وبكر وهند تقومون ، وأنتم يا زيدون
وهند وزينب تقومون ، ويا زيدون وهند وزينب وسلمى تقومون ،
ويا زيدان وهند تقومون ، ويا زيد وهند وزينب تقومون ، ويا زيد وهند
وزينب وسلمى تقومون •

ومثالها المخاطبة : تقومين ، وللمخاطبتين : : تقومان يا هندان ،
وللمخاطبات : تقومن يا هندات ، ومثالها للغائبة ، هند تقوم ، وللغائبتين :
الهندان تقومان ، وهما تقومان : وتقوم الهندان ، وتدمع العينان
وتقران ، وإنما استقرى في ذلك الضمير والظاهر حملاً له على الظاهر ،
ونظراً للمعنى وهو الأرجح الوارد به السماع ، قال امرؤ القيس في
نونيته المحذوفة :

✽ بجدع الملا عيناك تبتدران ✽

وقال ورش : وتوكاف وتتهملان لأن الضمير في ذلك يعاقب الظاهر ،
ويجوز عليه فليعط حكمه مع أنه إذا التزم التأنيث مع الظاهر الذي
فيه دلالة عليه غالباً فالقترامه مع الضمير أولى ، لاشتراك الضمير للذي
هو قولك : هما بين الغائبين والغائبتين ، فبطل قول ابن الباذش بأنه
يأزم التذكير مع الضمير ، نحو : هما تقومان أعنى اثنتين ، وتعلم
من ذلك أن التاء في الغيبة تدل على التأنيث ، وأصل هند تقوم
وتقوم هند ، والهندان تقومان وتقوم الهندان ، الياء فقلبت تاء
للدلالة على التأنيث ، وهكذا في مثل ذلك بدليل أنك تقول : الهندات
يقمن ، وهن يقمن بالياء على الأصل ، لأن النون دالة على
التأنيث •

ولو جىء بالتاء لكان كالجمع بين علامتى تأنيث ، ولا يسـ.وغ
بخلاف نحو : هند تقوم وتقوم الهندان ، وهما تقومان ، فليس فيه
جمع ولا تلزم التاء فعل جمع التكسير المؤنث ان ظاهر نحو : تقوم
الهنود ، وتلزم السـ.الم ، وتمتتع فى الإضمار له مع الغيبة نحو
الهنـ.دات يقمن •

ومثال الياء لاغائب : زيد يقوم ، ويقوم زيد ، ومثالها لاغائبين
اثنين : الزيدان يقومان ، ويقوم الزيدان ، ولغائب وغائبة : زيد وهند
يقومان ، ويقوم زيد وهند ، واجماعة الغائبين الذكر : الزيدون
يقومون ويقوم الزيدون ، ومـ.ع الأنثى فأكثر : الزيدون والهنـ.دات
يقومون ، ويقوم الزيدون والهنـ.دات ، والزيدون والهنـ.دان يقومون
والزيدون وهند يقومون وكذا مؤنث مع مذكرين ، أو مؤنثان مع مذكرين ،
أو مذكر مع مؤنثين أو أكثر نحو : زيد والهنـ.دات يقـ.ومون ، وذلك
لأن المذكر يغلب ، ومثالها للغائبات : الوالدات يرضعن ، وأجـ.از
الكوفيون يقوم الهنـ.دات بالمشاة التحتية ويسطت هذا ونصـ.ره فى
النحو •

والمراد بالمتكلم فى الهمزة والـ.نون الذى يتلفظ بفعل نفسه مثل
قولك : أقوم ، والذى خلق اللفظ وهو الله فإن كلامه ألفاظ وأصوات
وحروف ، خلقها مستقلة لا يقال : إنها خرجت منه تعالى عن ذلك
علواً كبيراً ، مثل أن يخلق لفظاً مسموعاً فى الهواء ، أو خلقها فى
مخلوق آخر (ح) لا يرد علينا قول أهل مذهبنا الإباضية أنه
لا يجوز على الله متكلم بناء على أنه لم يسـ.مع من كلام الله ،
ولا من كلام رسوله صلى الله وسلم عليه ، ولا اتفقت عليه الأمة ،
وأن أسماء الله توقيفية ، أو على أن لزومه يدل على أنه صفة
ذات ، مع أنه لو ثبت لكان صفة فعل ، أو عل أنه يوهـ.م الاكتساب
والعلاج ونحوهما ، مما ينزه الله عنه ، والتفعل الأصل فى ذلك •

واجازه بعضهم على معنى نفى الخرس يقول : الله متكلم ،
أى ليس بأخرس ، والمراد بالخطاب قصد شىء بالكلام ، فلا يرد علينا
منع صاحب السؤالات أن يقال : خاطبت الله ، فالتاء فى : تغفر لنا يا الله
للخطاب ، أى لقصد الله بالكلام على وجه الخضوع ، وإنما يمنع
القول خاطبت الله على معنى عاليته وعظمته ، تعالى الله عن النقائص .

والمراد بالغيبة عدم الخطاب والتكلم ، ولو كان من الله الفعل
حاضراً ، فإذا كان عزيز حاضراً وقلت لأحد : يقوم زيد ، فالياء
الغيبية ، والفعل فعل غائب ، فالياء فى : يقول الله كذا للغيبية ، بمعنى
أن الفعل لم يخاطب به أحد ، ولم يتكلم به لنفسه الناطق ، بل
نسبه لغيره لا على وجه الخطاب ، فلا يرد علينا أن الله فى
كل مكان لا يوصف بالغيبة .

وزعم بعضهم أن عدم إطلاق لفظ الغائب إنما هو على مذهب
من قال : إن أسماء الله توقيفية ، أما على مذهب المعتزلة والباقلانى فإنه
إذا دل دليل على ثبوت معنى لفظ فى حقه تعالى ، جاز إطلاقه
فيطلق ، فيجوز الله غائب أى غير مخاطب ، ولا متكلم ، قلت : ذاك
باطل لاتفاق المعتزلة وغيرهم ، على أن شرط الإطلاق أن لا يوهم
ما لا يليق بكبريائه تعالى ، وإطلاق لفظ الغائب يوهم عدم الحضور ،
بل اشتراط السعد مع ذلك الإشعار بالجلال ، فيطلق لفظ غائب على
لفظ الله ، أى على هذه الحروف ، لا على الذات ، والمراد بالمذكر
ما ليس بمؤنث ، ومع هذا لا يطلق على الذات ، لأنه يوهم بل على
اللفظ فإن لفظ الله مذكر أم-دم علامة التأنيث لفظاً ومعنى وتقديراً .

وإنما جعل أهل اللغة الهمزة للمتكلم ، لأن المتكلم مقدم على
المخاطب بالطبع ، لأن الخطاب يكون بالتكلم ، وعلى الغائب بالشرف ،
والهمزة مخرجها مقدم على مخرج الواو التى هى أصل تاء الخطاب

مثلاً ، وعلى مخرج الياء وعلى مخرج النون ، لأن الياء من وسط
الاسان ، والواو من الشفتين ، والنون من الخشيوم ، والهمزة من
أقصى الحلق ، مما يلي البطن ، وإنما اعتبرنا الابتداء من داخل ،
لأن النفس الذي يتحقق فيه الحروف يأتي من داخل الى خارج
لا بالعكس .

وأصل تلك الهمزة ألف قلبت الألف همزة لرفضهم الابتداء
بالمساكن ، ومخرج الهمزة قريب من مخرج الألف ، وقيل جعلوا الهمزة
للمتكلم ، لأنها بعد ضمير المتكلم الذي هو أنا ، وجعوا التاء
للمخاطب لوجودها في أنت الذي هو ضمير المخاطب ، وقيل : لأن
المخاطب مؤخر عن المتكلم والغائب ، وذلك أن الكلام إنما ينتهي الى
المخاطب بعد الغائب ، وأصل تلك التاء واو ، والواو مخرجها
آخر الخارج وهو الشفة ، فمخرج الهمزة والياء آخر الشفة
التي هي مخرج الواو فمخرج الواو متأخر عن مخرج الياء والهمزة ،
فحصلت بين الهمزة والتاء مؤاخاة ومناسبة ، حيث إن الواو أقصى
الخارج ومنتهى ، والهمزة أولها ، وينتهي مخرج الهمزة الى مخرجها
والمخاطب اليه ينتهي كلام المتكلم .

قال ابن قاسم : حاصل كون الكلام ينتهي الى المخاطب بعد
الغائب ، أن الكلام يصدر من المتكلم معلقاً بشأن الغائب ، ثم يصل
الى المخاطب ، لا يقال قد لا يتعلق الكلام بغائب ، بل يخاطب
المخاطب بما يتعلق بنفسه كفاعل كذا لأننا نقول المراد أنه حيث كان
الكلام متعلقاً بالغائب ، كان الغائب مقدماً على المخاطب ، فهو مقدم
بهذا المعنى ، فلا يضر أنه قد لا يتعلق به الكلام ، فلا تقدم لعدم
وجوده .

ولا يقال أيضاً قد يتقدم على الغائب ، وإن كان الكلام متعلقاً بالغائب كقولك : يا زيد فلان فعل كذا ، فإن قولك يا زيد متعلق بالمخاطب ، وخلاف له ، مع أن المقصود بيان حال الغائب ، لأننا نقول : هذا الخطاب والنداء توطئة لبيان حال الغائب ، فهو متعلق به ، ولا يقال قد يكون خطابه توطئة لبيان حاله مع إرادة بيان حاله أيضاً كيازيد أنت كذا ، وفلان كذا ، لأننا نقول يكفي أن الكلام المتعلق بالغائب ينتمي إلى المخاطب ، فقد تأخر باعتباره ، لا يضر أن معه كلاماً آخر يتعلق بنفسه أ . ه .

إنما قاربوا الواو تاء ، لأن الواو لا تتراد أو لا على ما سبق ذكره ، وأما ورنتل ، فواوه أصل ، ووزنه فعنل كما مرّ ولأن الواو تؤدي زيادتها إلى الثقل ، ولا سيما في مثل مضارع وجل ، مما أوله واو ، ولا سيما إن دخل واو العطف فيجتمع ثلاث واوات ، واجتماع الأمثال مكروه في كلمة ، ولا يكره في كلمتين نحو : (آووا ونصروا) وقيل : قلبت تاء واو في الماضي الذي ليس أوله واو أحمل على الذي أوله واو ، وقيل على الإطلاق لم تزد الواو أولاً ، ولا لأنها لو زیدت مكسورة أو مضمومة صح قلبها همزة مثل أجوّه وأشاح ، وب تقدير فتحها تضم في التصغير فتقلب همزة ، على أن الواو المفتوحة قد تقلب همزة كأحد في وحدة ، والغرض نفس المزيد ، وقلبه ناقص للغرض .

وقلب الواو تاء كثير في كلام العرب ، لكنه شاذ أي قياساً كما ذكره الناحظم في التسهيل نحو : تراث وتجاه ، بدليل : ورث الوجه ، والموارثة والمواجهة ، والتوجه وموروث وغيرها .

قال الغزى : ومنه التقية التقوى وتقاة ، من وقى ، وتهمة من الوهم ، وتخمة من الوخم ، وتكاة من توكأ ، وتكلان من تركل ويتقور

من الوقار ، وتكلمه من وكل يكل ، والتاليد والتالد من ولد ، وتثرى من المواترة ، وأتلجه من أولجه ، وتاء القسم عند بعض كما قررته في النحو وغير ذلك .

فاذا كان المتكلم هو السابق وجوداً أو مخرجاً لحرفه ، والمخاطب هو الآخر من حيث انتهاء الكلام إليه ، وكون تاءه عن واو ، والواو آخر المخارج ، لم يبق للغائب إلا التوسط ، فأعطى الياء لأنها من حروف انضمام فهي شجرية .

وقال السعد : جعلوا الغائب والغائبتين تابعات للمخاطب ، لئلا يلتبس بالغائب والغائبات .

قال الطبري : ولأن التاء تكون للمخاطب : كقمت ، والغائبة : كقامت هند ، والغائبتين : كالهندان قامتا .

قال السعد : ونحن تبعوا ما ذكر وإن التبس فعل الغائبة والغائبتين . فعل المخاطب والمخاطبين ، لكن هذا الالتباس أسهل أ . ه .

ونقول : وجه الأسهلية أن قرينة الخطاب قد تمنع الالتباس ، لأن الفاعل إذا كان مشاهداً أو في حكمه تبين أن الصيغتين للخطاب ، وإلا فهما للغيبة ، وزعم بعض أنه إنما جعلوا الياء للغائبة لوجودها في هي ، الذي هو ضمير الغائبة ، وحمل الغائب على الغائبة في اختصاصه بالياء ، لأن الغائب والغائبة في كونهما غائبين .

قال السعد : ويوجد الفرق بين الغائبين والغائبات ، بالواو في الغائبين ، والذون في الغائبات ، كيضربون ويضربن ، أي كما يوجد الفرق بهما بين المخاطبين والمخاطبات .

قال الناصر اللقاني : أشار الى السؤال لِمَ لم يجعلوا جمع الغائبة بالتاء ، فرقا بينه وبين الجمع المذكر الغائب ، كما في المفردة المثناة ؟

والى الجواب : أن الجمع يلحقه مع كل واحد من الذكور والإناث علامة تميزه عن الآخر ، بخلاف المفردة والمثناة •

وقال ابن قاسم : أشار الى السؤال لِمَ فرقوا بين الغائبة والغائبتين ، وبين الغائب والغائبين بالتاء في الأولين ، والياء في الآخرين ، ولم يفرقوا بين الغائبات والغائبين بذلك ، وجعلوا الجميع بالياء ؟

والى الجواب : أن الفرق بينهما بالواو والنون ، قال : وأيضا لو أعطى جمع المؤنث الغائب اتاء لالتبس بجمع المؤنث المخاطب ، ولا فارق ، وأيضا لمناسبة الياء الغائب كما صرح به السعد حيث قال ، ولم يجعلوا جمع المؤنث الغائب أى في الإضمار بالتاء كما في الواحدة ، بل بالياء المناسبة للغائب ، وجعلوا النون للمفرد المعظم أو للمشاركة ، لأنها بعض نحن ، ونحن يكون لذلك ، وسها صاحب التحقيق في جعله النون في تعاهدنا وتجاوزنا ونحوهما متعينة للمشاركة لجواز كونها للمتكلم الواحد المفاعل لغيره لا لمتعدد ، مفاعل مع غيره ، وأما كون الفعل بين اثنين فصاعداً فدليلة صيغة المفاعلة لا النون •

وقال السعد : لما كان في الماضي فرق بين المتكلم وحده ، ومع غيره أرادوا أن يفرقوا بينهما في المضارع أيضاً ، فزادوا النون لمشابتها حروف المد واللين في الخفاء والغنة ، واعلم أن الغنة ليست بحرف ، بل صفة شبهت بصوت الغزالة إذا ضاع ولدها محلها النون ولو تنوينا ، والميم إذا سكنتا ولم تظهر ، أو الخيشوم ،

مخرج مطها ، فقول ابن الجزرى : وغنة مخرجها الخيشوم على حذف مضاف ، أى مخرج مطها ، ووجه الشبه أن النون مدة فى الخيشوم ، كما أن حرف المد واللين مدة فى الحلق •

وزعم بعض أن الغنة نون ساكنة حقيقة تخرج من الخيشوم تابعة لنون الساكنة ولو تنويناً ، وللميم الساكنة فهى حرف مجهور شديد لا عمل للسان فيه ، والكلام على ذلك مبسوط فى محله •

وعبارة بعضهم زادوا اننون لأنها أقرب الى حروف العلة ، لأن فيها غنة ، كما فى الياء التى هى من حروف المد واللين • • •

ولا وجه لاقتصاره على ذكر الياء ، وقيل : زادوا النون لذلك لوقوعها لذلك مع الماضى فاعلا ومفعولا ، كضربنا بسكون الباء ، أو ضربنا بفتحها ، وإنما زاد حروف نأيت دون غيرها ، لأن الزيادة مستلزمة للثقل ، وهم احتاجوا الى حروف تراد علامات للمضارع والتكلم والخطاب والغيبة ، فوجدوا أولى الحروف بذلك حروف المد واللين ، لكثرة دورها فى كلامهم بأنفسها أو بأبعضها ، وأبعضها هى الحركات الثلاث ، وذلك أن الواو ضمة ، ومدة الضمة ضمة فالواو حاصلة من ضمتين ، والياء كسرة ومدة ، ومدة الكسرة كسرة ، فالياء حاصلة من كسرتين ، والألف فتحة ومدة ، ومدة الفتحة فتحة ، فالألف حاصلة من فتحتين فزادوا الألف وقلبوها همزة ، والواو وقلبوها تاء ، والياء وأبقوها ، والنون الشبيهة بحرف المد كما مر ذكره فى ذلك السعد •

ولا ينافى قوله أيضاً ، وإنما زادوا حروف نأيت فرقاً بين المضارع والماضى ، ولا يرد عليه أنه كثيراً ما لا يحصل الفرق بينهما بها ،

كتعلم بالفتح وانطلق ، واستخرج ، أما عدم المناقاة فلجعل الحصر إضافيا ، أى وإنما زادوها فرقا بينهما لا عبثا ، أو المراد أنها زيدت لنصب العلامات للفرق المذكور ، فالزيادة المعللة بنصب العلامات معلة بالفرق ، على أنه إن أريد بالعلامات علامات الماضى فلا إشكال ، ووجه كونها علامات الماضى أنه يعلم أن المجرى عنها على صيغه مخصوصة ماضى، ولكن الظاهر أنها علامات المضارع .

وأما عدم الوجود فلأن همزة انطلق واستخرج إذا كانا ماضيين مكسورة لا تدل على التكلم ، وإذا كانا مضارعين فمفتوحة دالة عليه ، وفرق بعضهم بثبوت همزة التكلم وصلا ، وحذف همزة الوصل وصلا ، قيل : وهو لا يكفى ، قلت : قد يرجح على الفرق بالكسر والفتح ، لأن همزة التكلم قد تكسر كما ترى ، وتاء تعلم للخطاب إذا كان مضارعا بخلافها إذا كان ماضيا ، والرفع دليل المضارع مطلقا ، ودخول الناصب والجازم ، وإنما اختصوا الزيادة بالمضارع ، لأن زيادتها فيه تفيد معنى التكلم والخطاب والغيبة ، والماضى غنى عن ذلك بلحاق الضمائر ، وهذا أولى من قول السعد إنه اختصت الزيادة بالمضارع ، لأنه مؤخر بالزمان عن الماضى ، والأصل عدم الزيادة فأخذه المتقدم .

وحاصله أن المتقدم وهو الماضى أخذ المتقدم وهو عدم الزيادة ، واللاحق وهو المضارع أخذ اللاحق وهو الزيادة ، كما صرح به صاحب شرح مراح الأرواح ، وأعطى الأصل وهو عدم الزيادة للأصل ، وهو الماضى ، والفرع وهو الزيادة للفرع وهو المضارع .

وأقول وجه تأخر المضارع أن معناه متأخر فى الزمان عن معنى الماضى ، لأن الفعل مؤخر بسبب تأخر الزمان الذى هو جزء مدلوله ، وذلك باعتبار زمانين ، وقد مرّ بسطه ، وإنما كان المضارع

بزيادة حروف أتين على أول الماضي دون النقصان من حروف الماضي ،
لأنه لو كان بالنقصان لزم أن يكون المضارع أقل من القدر الصالح ،
ولهذا كان بالزيادة لا بالنقصان ، هذا في الماضي الثلاثي •

وأما في غيره فالمضارع أيضاً بالزيادة ، وإن لم يصر أقل من
القدر الصالح بالنقصان حملاً على الماضي الثلاثي ، وإنما زيدت
أولاً لأن زيادتها وسطاً تلبس بالماضي ، لأن الهمزة والتاء والياء والنون
كثيراً ما تتراد في وسط الماضي ، والزيادة في الآخر ، ولو كانت هي
الأصل ، لأنه محل التغيير ، لكن توقع في اللبس ، قيل : لو زيدت
الهمزة في الآخر التبس بالماضي المقرون بألف الاثنين ، وزيادة التاء
في الآخر تلبس بتاء المتكلم إن ضمت ، وبتاء المخاطب إن فتحت ،
وبتاء المخاطبة إن كسرت ، وزيادة النون في الآخر تلبس بنون الإناث ،
ولم تتراد الياء في الآخر مع أنها لا تلبس طرداً للباب •

وأقول : لا تخفى الهمزة من الألف نطقاً ولا خطاً ، والأحسن كتب
الهمزة على صورة الألف وفوقها ، حيث تكتب ألفا وتاء الضمير ونون
الإناث يسكن لهما آخر الفعل ، فلا التباس نطقاً إلا خطأ واعلم
أنه أراد بقوله : ببعض نأتي المضارع اففتح الإشارة للمضارع
والبساط للحكم الآتي لتلك الحروف ، ولما قبل آخره صح وإن
أراد به تعريف المضارع فتعريف غير مانع لأنه يشمل الماضي المبدوء
بهمزة أو نون أو ياء أو تاء أصول مثل : أمر وأكل ، ونظر ونصر ،
وتبد وتبع ويعر ويتم أو زوائد مثل أكرم وانطلق واستخرج ،
وترجس الدواء على القول بزيادة النون وتعام وتغافل ، وترمس
وتسلقى ويشمل الأمر نحو : أكرم واضرب وتعلم والاسم نحو :
أفصل وإكرام والتعلم والتغافل ويزيد ويشكر علمين •

وإن أجيب بأن المراد بحروف نأتي هذه الحروف الزائدة الدالة
على التكلم والخطاب والغيبة ، فلا يسمى ما هي فيه أصولاً مضارعاً

كأمر ونصر ، ولا ما هي فيه زوائد لا تدل على ذلك كتعكلم وأكرم ،
رد بأن الإيراد لا تدفعه الإرادة ، بل يجب على المعرف أن يصرح في
تعريفه بما أرادوا جاز بعضهم دفع الإيراد بالإرادة عند وجود قرينة
واضحة ، ولا قرينة هنا واضحة على أن المراد الزوائد الدالة ، واشتجار
ذلك لا يكفى في مقام التعليم ، فالأولى أن قوله : ببعض نأتى المضارع
افتتح إحالة على حقيقة المضارع المعلومة ، وإليها ، فذكر اسم المضارع
لذلك لا مجاز ، أو جعل لتلك الحروف علامات للمضارع لئلا يرد
ما ذكر ، وعرفه بعض بأنه ما كان حرفه الأول حرفاً زائداً من
حروف من نأتى .

ويرد عليه الماضى وغيره مما كان أوله حرفاً زائداً منها ،
والزنجاني ولو عرفه بهذا لكنه نصب قرينة واضحة ، على أن المراد
الزوائد الدالة على ذلك وعرفه شارح المراح بما يكون في أوله أحد
الزوائد الأربع .

وأجاب عن يزيد ويشكر علمين بأن مراده ما في أوله إحدى
الزوائد بقصد المضارعة ، هما اسمان ، وبأنهما مضارعان في أصل
الوضع ، ومراده ما في أول إحدى الزوائد باعتباره الوضع
الأصلى .

قلت : هذا لا يدفع الإشكال وأجاب عن أكرم وتكسر وتباعده بأن
المراد ما في أوله إحدى الزوائد بقصد المضارعة ، وأقول الحق في
تعريف المضارع أن يقال : هو ما أوله همزة أو نون دالتان على التكلم ،
أو تاء دالة على خطاب أو غيبة ، وتأنيث أو ياء دالة على الغيبة ،
فإن تلك الحروف إذا كانت أصولاً لا تدل على ذلك ، وإذا كانت
زوائد في أول نحو الماضى لا تدل عليه أيضاً وذكر أو التى لغير الإبهام

والشك جائزة في الرسم والحد عند بعض ، ويعرف المضارع أيضا بدخول لم وقبولها •

قال ابن هشام : وهو العمدة فانظر حاشيتي على القطر ، وشرحه وان قلت : لفظ البعض يقع على ما دون النصف ، وقيل : عليه وعلى النصف ، وقيل : عليهما وعلى ما فوقه ، فيوهم قوله : ببعض تأتي أن المضارع يجتمع فيه حرفان من حروف نأيت دالان على ما مر ، أو ثلاثة •

قلت : لا يوهم ذلك ، لأن المشهور الكثير الصحيح عند كثير أن لفظ البعض لا يقع حقيقة إلا على ما دون النصف ، وما دون نصف حروف نأيت هو حرف واحد ، وإن سلمنا جواز وقوعه على النصف أو كثر فلا إيهام أيضا ، لأن معاني حروف نأيت متنافرة غالباً ، لأن الهمزة لتكلم الواحد ، والنون لتكلم الواحد مع غيره غالباً وأصالة ، والياء للغيبة والتاء للخطاب ، وهما متخالفان متنافران ، ومخالفان للتكلم فلا يجتمع اثنان منها ، والنون ولو كانت تكون لتكلم الواحد كالمهمزة ، لكن الهمزة لا تعظيم معها ، والنون معها تعظيم ، والتاء ولو كانت تكون للغيبة كالياء ، لكنها تكون ذلك حيث لا تكون الياء صالحة ، وصلاحيتهما جميعاً في نحو : تقوم الهنود مثلاً لا يوم-م إثباتهما معاً ، لأن الواحدة تكفى •

ولا يقال : ان التاء لاثنائث ، والياء للغيبة ، فلا تكفى واحدة لما مر ، ولأن شهرة انفراد كل حرف من حروف نأيت مغن فيما قيل ، حتى لا يبقى مع هذه الشهرة لبس ، فيحرز عنه ، وأما سبب تسمية المضارع مضارعاً فمر بسطه •

وأما سبب إعرابه فبسطته في النحو ، وتقدم أن أول الثلاثي

يسكن في المضارع ثلثا يجتمع أربع متحركات ، وخص أول الماضي لإسكان دون حرف المضارعة ، لأن حرفها أول ، ولا يبتدأ بالسكان ، والحق أن حروف المضارعة حروف معنى كما رأيت لها حروف هجاء ، والحق أنه لا يشترط في تسمية اللفظ كلمة الاستقلال ، فد-ر-وف المضارعة كلمات ، وفي ذلك خلاف في النحو .

الإعراب : ببعض متعلق بافتتح قدم للوزن والحصر ، ونأتي مضاف إليه يقدر جره في الياء ، والمضارع مفعول به لافتتح ق-دم لوزن والحصر ، وافتتح فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والجملة مستأنفة ، وتاؤه الأولى مفتوحة ، والثانية مكسورة ، ويجوز مرجوحاً أن يرفع المضارع على أنه مبتدأ وافتتح المذكور ، وفاعله خبره والرابط محذوف أي افتتحه أو افتتح مبنى للمفعول مضموم التاء الأولى ، مكسور الثانية ، مسكن الحاء للضرورة ، ونائبه مستتر ، والجملة خبره ، فيلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ ، وهو قوله ببعض وهو جائز .

✽ وله ضم إذا بالرباعي مطلقا وصلا ✽

أى وبعض نأتى ضم اتفاقاً إذا وصل بالمضارع الرباعي مطلقاً ، سواء كان ماضيه رباعياً مجرداً عن الزوائد كدحرج يدحرج ، أو رباعياً مزيداً فيه زيادة صار بها رباعياً ، سواء كانت الزيادة لغير إلحاق كأعلم يعلم ، وولاه يوليه بالتشديد ، وولاه يواليه ، أو للإلحاق بالرباعي المجرد كخابس يخلبس ، وسنبس يسنبس ، وجلبب يجلبب .

وأما فتح الحرف فى (يخصّمون) بتشديد الصاد ، (ويهدى) بتشديد الدال و (لا تكلم نفس إلا بإذنه) فلأنها أفعال خماسيات أصل يختصمون ، فهو مضارع اختصم ، ويهدى فهو مضارع اهتدى ، وتكلم بتأين لكن أبدلت فى الأول التاء صاداً بعد نقل حركتها للهاء ، وأدغمت فى الصاد ، وأبدلت التاء فى الثانى دالاً بعد نقل حركتها لهاء ، وأدغمت فى الدال ، وسقطت همزة الوصل فيهما لتحرك ما بعدها ، وحذفت تاء المضارعة فى الثالث ، أو تاء التفعّل على خلاف بسطته فى محله .

وضم حرف المضارعة فى الرباعى للفرق بينه وبين الثلاثى ، وإنما لم يفرق بينهما بضمه فى الثلاثى ، وفتحته فى الرباعى ، لثقل الضم ، وقلة الرباعى بالنسبة لغيره فأعطى الثقل للقليل والخفيف ، للكثير قصداً للمعادلة وتقليلاً للثقل ، وقيل : لأن الضم فرع الفتح والرباعى فرع الثلاثى ، فأعطى الفرع ، والأصل للأصل ، وهذه الأصالة والفرعية مرجعهما الى الكثرة والقلة والخفة والثقل ، فالكثير أن الخماسى والسداسى فرع الثلاثى ، فلم لم يعطيا الضم الذى الخفيف أصل ، والقليل الثقيل فرع ، ولا يرد على هذا القول هو فرع الفتح ، لأننا نقول : إنهما ولو كانا فرع الثلاثى لكنهما كثيران بالنسبة للرباعى وحروفهما أكثر من حروف الرباعى فأعطيا الفتح الخفيف

دفاعاً للثقل انفاثي ، من كثرة موادهما ، وكثرة حروف كل منهما ،
ولو ضما لكان جمعاً بين ثقليْن .

قال في شرح مراح الأرواح : وإنما قلنا : إن الرباعي فرع الثلاثي
لوجهين ، أما الأول فمن حيث إن الثلاثي قبل الرباعي أي لأن الثلاثة
قبل الأربعة ، وهذا مرجعه أيضا الى الخفة والثقل والكثرة والقلّة أغنى
بهما هنا كثرة حروف الفعل الرباعي ، وقلة حروف الثلاثي .

قال : وأما الثاني فمن حيث إن وجود الرباعي يفتقر الى وجود
الثلاثي ، لأن وجوده غير متصور ، حتى يتصور وجود الثلاثي ، ووجود
الثلاثي لا يفتقر لوجود الرباعي ، والمفتقر أصل .

قلت : هذا لا يتم له في الرباعي المجرد ، فإنه لا ثلاثي له ، ولكن
حكم بفرعية الرباعي مطلقاً لوجود موحيا في بعض مواده ، والوجهان
أيضاً في الخماسي والسداسي ، هذا ورأيت ابن قاسم نظّر في كـون
الأقلية سبباً لضم الرباعي ، والأكثرية سبباً لفتح غيرم بأن الأقلية مثلاً
ليست صفأ ذاتياً الرباعي ، بل هي بالنظر لما عداه وهو الأكثر ، حتى
أنه لو كانت للرباعي مواد أربعة غير فعل وفاعل وفعل بالتشديد
لا تصف بالأقلية أيضا ، بالنظر لما عداها ، فكيف تقتضي الأقلية بهذا
الاعتبار اختصاص الضم بالأهل ، الذي هو الرباعي تأمله .

وقال السعد : ضم حرف المضارعة في الرباعي لأنه لو فتح قيمـا
كان منه على وزن افعل مع أن همزة افعل تحذف في المضارع
إلا شاذاً لم يعام أنه مضارع أفعل ، حذفت همزته أو مضارع الثلاثي
ومضارع كرم ، ولو كان مضموم العين لكن لو فتح حرف المضارعة
في رباعية المبدوء بالهمزة المكسور ما قبل آخـره ، لتوهم أنه مضارع

لكرم بوزن ضرب ، مع أنه لم يكن بخلاف الرباعي الذي ماضيه على فعل أو فاعل أو فعل بالتشديد ، فإنه لا يلتبس بفتح حرف المضارعة فيه بالثلاثي المجرد ، لأنه يستعمل بزيادتها لا بحذفها •

ولما كان مضارع أفعّل فتح أوله يوقع في لبس ضم دفعاً للبس ، وحمل عليه مضارع فعل وفاعل وفعل ، وضم أوله ولو كان لا لبس في فتحه ، وإن قات فعل وفاعل وفعل أكثر من فعل ، وحمل الأقل على الأكثر أولى ، فهلا فتح أول المضارع أفعّل حملاً على مضارع فعل وفاعل وفعل ، الذي لو فتح أوله لم يلتبس •

قلت : أم يحمل عليه لأنه لو فتح لالتبس كما علمت بمضارع المجرد ، بخلاف حمل ذلك الأكثر على الأقل ، فلا لبس فيه ، ثم إن الفتح لخفته هو الأصل ، ولا يعدل من الأصل إلا لضرورة ، ولا ضرورة في غير الرباعي لا حقيقة ولا حكماً ، والضرورة في باب أفعّل حقيقة ، وهي الالتباس ، وفي فعال وفاعل وفعل المحمولة عليه حكماً للحمل ، وقيل : الأصل ضم حرف المضارع فيما أوله همز الوصل كالرباعي ، لكن لما لم يجر على طريق الملحق بالرباعي ، وكان القصد به مخالفة ما زاد على الثلاثة حتى سكن أوله لذلك ، ووضع على غير القياس في وضع أوائل الكلم فتح إلحاقاً له بالثلاثة ، وكأنه لم يزل ثلاثياً لما خالف طريق الرباعي •

وأما في أوله تاء زائدة زيادة معتادة ففتح لشبهه بافعلن وافعلن ، وقيل : فتح المبدوء بهمزة الوصل ، لأن أصله الثلاثي فحمل عليه ، ومزيد ذي الأربعة كاحرنجم محمول عليه لافتتاحه بهمزة وصل وهو أقل من مزيد الثلاثي ، وذلك كله مناسبات ذكرها ، والحاكم بذلك الواضع لا غير •

وإن قلت : لم ضم حرف المضارعة في يهريق مضارع أهرق ، مع أنه خماسي ، وفي يستطيع مضارع إس-طاع بقطع الهمزة ، مع أنه خماسي ؟

قلت : الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس ، ولذلك كانت همزتهما همزة قطع ، كأنهما على أربعة أحرف ، أو ضم حرف المضارعة فيهما شذوذاً ، وقيل يهريق مضارع أراق ، أبدلت الهمزة هاء ولم تحذف لزوال الثقل ، ولغة أخرى استطاع بوصل الهمزة ، ولغة أخرى استطاع بأوصل والقطع ، والأصل استطاع حذفت التاء لأنها في مقام الحرف المدغم ، ثم جعل مكان الطاء تاء ليكون ما بعد السين مهموساً ، أو حذفت الطاء لأن التكرير منها نشأ .

قال المرادى : والأول أولى ، ولغة أخرى هي استطاع ، وقد تقدم الكلام على بعض ذلك وبسطته في غير هذا .

الإعراب : الواو للاستئناف أو للحال وصاحب الحال هو بعض ، فيكون الربط بالواو والضمير ، لأن الهاء في قوله ، وله لبعض ، ويجوز أن يكون صاحب الحال المضمير المستتر في افتتح مطلقاً أو المضارع سواء جعل مفعولاً أو مبتدأ على جواز الحال من المبتدأ ، وذلك على حد جاء زيد ، والشمس طالعة ، ويجوز أن تكون للعطف على الجملة الاسمية أن جعل المضارع مبتدأ ، وعلى افتتح إن لم يجعل مبتدأ على جواز عطف الاسمية على الفعلية ، والخبرية على الطلبية ، وله متعلق بمحذوف خبر ، وضم مبتدأ .

ويجوز تعليقه بفعل محذوف وضم فاعله أو فاعل الظرف فالجملة ، فعلية أو بمنزلتها أو بوصف محذوف مبتدأ ، وضم فاعله أغنى عن الخبر ، فالجملة اسمية ، وذلك على القول بعدم اشتراط الاعتماد

على نفى أو استفهام ، وقدم له للحصر ، وتقدمه مسوغ لجعل ضم مبتدأ ، ووجه الحصر أنه لا يضم من حروف المضارع الرباعى الأحرف المضارعة ، وأما آخره فليس لمراعاته محل هنا ، لأن ضمه إعراب ، ولا كلام هنا على الإعراب ، فالحصر بالنظر إلى غيره .

وإذا ظرف زمان مستقبل مبنى لشبهه بالحرف فى المعنى ، وهو أن الشرطية متعلق بشرطه أو بجوابه ، على خلاف ، وبالرباعى متعلق بوصل قدم للوزن .

ومطلقاً حال من الرباعى ، أو من المنعوت المحذوف أى الفعل المضارع الرباعى ، أو نعت لمصدر محذوف ، أى وصل وصلاً مطلقاً بالرباعى ، أو حال من ضمير وصل وخفف الرباعى للضرورة .

ووصل ماض مبنى للمفعول ونائبه ضمير مستتر عائد على البعض والجملة شرط إذا ، وزعم بعض أن بالرباعى متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف هو شرط إذا ، وفسره وصل المذكور فانظر حاشيتى على إعراب الألفية عند قوله : إن صحبة أبانا ، والجملة المفسرة لا محل لها ، وقيل بحسب ما تفسره وشرط إذا فى محل خفض بإضافة إذا إن عاقت بالجواب ، وجوابها محذوف دل عليه قوله ، وله ضم وعاءى قول بعض يكون قوله له ضم هو الجواب مقدماً .

وإن خرجت إذا عن الشرط علقت بما تعلق به قوله له .

وفتحه متصلاً بغيره ولغير أبيـ

ـاء كسراً أجز في آلات من فـهـلا

أو ما تصدر همز الوصل فيه أو التـا

زائداً كتركى وهــ وقد نقلـا

في اليـاء وفي غيرها إن ألحقـا بأبـى

أو ما له الواو فاء نهــ وقد وجـلا

أى وافتح بعض نأتى حال كونه متصلاً بغير الماضى الرباعى وهو الثلاثى والخماسى والسداسى ، كضرب وينطلق ، ويستخرج وتضرب ، وتنطلق وتستخرج ، واضرب انطلق ، واستخرج ونضرب وننطلق ، ونستخرج •

وأما اذا اتصل بالرباعى فقد تقدم أنه يضم اتفاقاً ، وذلك لغة أهل الحجاز قریش وكنانة وهى الفصحى ، وأما غيرهم من تميم وقيس وربيعه فأجز على لغتهم الافتح في غير الرباعى ، فإنهم يفتحون حرف المضارعة فى الثلاثى والخماسى والسداسى ، ويكسرونه أيضاً دون الافتح فى الرتبة ، وإنما يكسرون غير الياء من حروف المضارعة اذا كان الماضى فعـل بكسر العين صحيحاً أو معتل الفاء أو العين أو اللام مضاعفاً أو لا ، أو غير ذلك •

أو كان مبدوءاً بهمة الوصل أو بالتاء الزائدة زيادة معتادة كتركى وتغافل ، سواء كانت للمطاوعة أم لغيرها ، والكسر هو نقل تحقيقاً عن غير الحجازيين : تميم وقيس وربيعه فى الياء وغيرها من حروف المضارعة ، وهو الهمزة والذون والتاء إن ألحقت الياء أو غيرها من حروف المضارعة بإفظ أبى ، أو بالفعل الماضى الذى فآؤه واو ،

وعينه مكسورة ، وأما الياء فلا يجيزون كسرهما لثقل الكسر عليها
إلا في أبى واوى الفاء المكسور ، بل يفتحونها فقط كالحجــازيين
لكراهيتهم الكسرة في الياء ، حيث لم يخافوا انتقاض معنى فيتحملوا
ذلك ، كما كرهوا الياءات والواو مع الياء ، وشبه ذلك ، ولذلك
يدركون انياء مكسورة في كلامهم ، ولا سيما كسرهما أولاً .

قال غير واحد من اللغويين : ليس في كلام العرب اسم أوله ياء
مكسورة إلا قولهم : اليسار نليد ، وعن أحمد في بغية الآمال ،
عن أبى الفتح ابن جنى في تذكرته ، عن أبى الحسن الأخفش ، أنه يقال
يقظان ويقاظ بكسر الياء ، من يقاظ ، وعن أبى الحسن الأخفش ، عن
ابن الأعرابي : كسرت في يعر وجمعه الذى هو يعة لصوت الجدى ،
وتكسر أيضاً في يياس جمع يابس ، وزاد المضفرى في كتابه الكبير يعاطى
عند إنشاده قول عمر بن معدى كرب :

غدرتم غـدرة وغـدرن أخـرى

فما إن بينفـاً أبداً يعاطى

كلمة تقال عند الصلح .

وقال عن كوع : يعاط زجر لاذئب ، وكذا قال ابن فارس في الجمل :
إنه زجر للذئب قال : وهو باضم ويقبح الكسر ، وشذ كسر الياء في
المضارع قالوا : يذهب بالكسر والفتح شبهوه بتعلم افتتح عينهما ،
وقالوا يعلم حملاً على ييبى بالكسر ، وقرئ به (يئلمون كما تئلمون)
وقرأ أبو بكر وحده يهدى بكسر الياء والهاء .

قال صاحب بغية الآمال : كسر الياء اتباعاً لما بعدها من الكسر ،
وحكى الفراء في كتاب اللغات : أن بعض كلب يكسرون الياء المثناة
تحت في المضارع ، كما يكسرون الهمزة والتاء والنون .

قال الفراء : وهى من الشواذ ، وكذا حكى اللحيانى عن الكسائى
قال : لم أسمع العرب تقول : يعلم بالكسر ، ثم قال بعد سمعت
بعض كلب يقول ، هو لا يعلم ولا يقوى بالكسر •

وأما فعل بضم العين أو بفتحها فغير الحجازيين كالحجازيين فى
فتح حرف المضارعة معه ، وعدم كسره سواء كان غير
ياء أو ياء •

قال سييويه : ولا يكسر فى هذا الباب شئ كان ثانيه مفتوحاً
نحو : ضرب وذهب •

قال صاحب بغية الآمال : ما خلا أبى بالفتح فإن حرف المضارعة
فيه يفتح ويكسر •

قال سييويه : وقاوا أبيت تبينى قلت : تبينى بالكسر مضارع
أبى بكسر الباء فى الماضى مفتوحة فى المضارع •

قال فى البغية : هذا الحرف استثناه النحويون من الباب فقط ،
ولم أر أحداً استثنى شيئاً سواه ، مع طول بحثى عن ذلك ، ووجدت
أنا حرفاً آخر وهو حبيت ارجل أحبه بكسر الهمزة حكاة الإمام
أبو عبد الله محمد بن إياز بن سيدة القرطبى فى كتابه المسمى
بالسما والعالم أ • ه •

وذلك لأنه لو كسر حرف المضارعة فى فعل بالضم جمع بين الكسر
والضم لأن عين مضارع فعل المضموم مضمومة والضم والكسر ثقلان ،
والساكن ولو فصل بينهما لكنه حاجز غير حصين ، فكأنه انتقل
من كسر لضم ، وقد علمت شذوذ فعل بكسر الفاء وضم العين ،

كما أنه لو ضم حرف المضارعة فيه لاجتمع ضمتان في كلمة وهما ثقيلتان ، وإشفاصل بينهما ساكن ، فهو كلا فاصل ، ولو كسر حرف المضارعة في فعل بالفتح ، فأما أن يكون مضارعه بالضم فيلزم عليه ثقل الكسرة وانضمة ، والانتقال منها إلى ساكن فإلى ضمة وأما أن يكون بالكسر فيلزم ثقل الكسرتين ، وأما أن يكون بالفتح أصله بالكسر فيراعى أن أصله الكسر فيمنع كسر حرف المضارعة ، وشذ يذهب بكسر حرف المضارعة مع أن الماضي مفتوح ، وكذا شذ نعبد بكسر النون قرىء : (إياك نعبد وإياك نستعين) بكسر النونين ، وكذا قرىء (مالك) لا تيمناً بكسر التاء •

ومثال كسر حرف المضارعة في مضارع فعل بكسر العين : ما تشاءون وما تخافون ، ولم أعهد ، ولا تركنوا بكسر حرف المضارعة في بعض انقراءات بناء على أن شاء وزنه فعل بالكسر ، وتركن بفتح الكاف مضارع ركن بكسرها ، وحكى بعضهم : أنه رأى أعرابياً متعلقاً بأستار الكعبة وهو يقول : اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم بكسر تاء تعلم ، وقرىء (فتمسكم النار) بكسر التاء •

قال سييويه : إنما كسروا هذه الأوائل لأنهم أرادوا أن تحذف أوائلها كثنائي فعل ، أى بالكسر ، أى كثنائي ماضياتها ، كما ألزموا الفتح ما كان ثانيه مفتوحاً نحو : ضرب تضرب بفتح التاء ، واضرب بفتح الهمزة كما فتحو راء ضرب ، وإنما لم يكسروا فاء الماضي ، ويفتحو حرف المضارعة ، لأنه لا يتحرك فجعل الكسر في الأول مناسبة بين حرف المضارعة ، وعين الماضي ، كما أن الفتح في تضرب مناسبة لفتح راء ضرب أ • هـ بتصرف •

وإنما رأيت كتاب سييويه في مصر في وكالة الجاموس ، وقيل كسروا حرف المضارعة ليدل على أن عين الماضي مكسورة •

قال صاحب تحقيق المقال : وفيه نظر ، لأن هذه الحلة لو كانت معتبرة في كل مكسور العين أ ه .

وتعلم مما مر أنهم راعوا فتحة عين فعل في حرف المضارعة ، ففتح وراعوا كسرة عين فعل فيه فكسروه ، ولم يراعوا ضم عين فعل فيه لثقله ، ولم يخافوا لبساً فعمدوا إلى الأخف وهو الفتح ، ولم يزينوا تفريقاً بين المضموم وغيره ، حتى يحتمل حرف المضارعة الضم الثقيل قاله سييويه ، ولم ينبه في النظم أن الكسر لحرف المضارعة لغة ، ونبّه صاحب التحقيق أنها لغة جميع العرب غير الحجازيين ، لكنه بعد ما مثل : بيذهب ويمتلم ، ونعبد وتستعين ، تركنوا وتشعاعون ، وتخافون وتيمنا واعهد ، قال : وكل هذا وأشباهه شاذاً أو لغة قوم .

قلت : تقدم أنه لغة تميم وقيس وربيعه بالشروط المذكورة ، وهو الذي عليه صاحب فتح الأقفال ، لكنه لم يرد الحصر ، فلا إشكال والحق أنه لغة جميع العرب تميم وقيس ، وهذيل وأسد ، وجميع العرب إلا الحجازيين ، وكذا ذكر اللحياني في نوادره عن الكسائي ، وكذا قال سييويه ، وكذا عزاه في التسهيل لغير الحجازيين ، وعزاه في شرح الكافية لبنى أخيل رهط ليلى الأخيلية .

حكى أبو يحيى عن الحريري في درة الغواص : أن ليلى الأخيلية كانت تكسر حرف المضارعة ، فدخلت ذات يوم على عبد الملك بن مروان بحضرة الشعبي ، فقال الشعبي : يأذن لي أمير المؤمنين في ممازحتها ؟ فقال له : افعل ، فلما استقر بها المجلس قال : ما لقومك لا يكتنون . يعني لا يستترون بالبنيان ، فقالت له : ويحك لا نكتني بكسر النون الأولى تعني لا نستتر ، فقال لها : لا وأمر فعلت لاغتسات بضم التاءين

أو كسرهما مورباً لها بمعنى ناك ينيك أى نكح ينكح ، فخبجت واستغرب عند الملك ضحكاً .

ثم إن الناظم أطلق في النظم والتسهيل أنه يجوز كسر أول مضارع فعل بكسر العين مع أن شرطه فتح عينه أعنى المضارع ، وأما إن كسرت عينه فلا يكسر أوله لما مرّ من ثقل كسرتين ، فلا يقال حسب تنحسب بكسر السين والتاء ، بل يفتح التاء ، ولا تراث بكسر التاء ، بل يفتح عند جميع العرب ذكره أبو حيان في شرح التسهيل .

قال سيبويه : وأما يسمع ويظو فإنما فتحووا فيهما ، لأن ذلك فعل يفعل كحسب يحسب ، ففتحووا الهمزة والعين كما قالوا : يقرأ ويفزع ، فلما جاء على مثال ما فعل منه مفتوح لم يكسروا كما كسروا يأبى حيث جاء على مثال ما فعل منه مكسور ، يعنى أن الكسر في يحسب وشبهه كينعم لما جاء على طريقة فعل بالفتح ، فكأنه فعل تقديرأ كما أن يأبى لما أتى على طريق فعل بالكسر فكأنه جاء على أبى بالكسر .

وقد تقدمت لغة الكسر في أبى ، ووجه إطلاق الناظم أن الكسر في مضارع فعل بالكسر قليل مع كونه مشروكاً في كثير منهما ، فلم يلتفت إليه ، فأجرى الضابط على قياس الباب ، وكسروا حرف المضارعة لزيادته ، ولم يكسروا الفاء دونه لبعده تحركها كما مرّ ، ولم يكسر الثالث أعنى العين لثلاثا يلتبس يفعل المفتوح العين بالمكسور ، ولا الآخر لأن فيه حركة الإعراب ، وأما الماضى المفتوح هو ومضارعه فيفتح أول مضارعه .

وحكى اللحياني عن الكسائي في نوادره أن ناساً من بنى أسد من

سوءة بن سعد ، ومن بنى دبیر يكسرون الهمزة والنون والتاء المثناة
غوق ، وأنشد :

ذرونى أذهب فى البـلاد وريقننى
تسـوع وخلفى لىن ولسـانى

ومثال كسر حرف المضارعة فى المبدوء بالتاء أتركى ونتركى ، وتترك
بكسر حرف المضارعة وفتحه أولى ، ولا تكسر الياء كما مرّ فى الثلاثى ،
ولا يكون المبدوء بالتاء إلا خماسياً أعنى التاء الزائدة ، زيادة معتادة
ذكره صاحب تحقيق المقال ، وإنما كسروا فى المبدوء بالتاء حملاً على
المبدوء باهمزة من الانفعال والافتعال ، لأن تكسر مثل فى معنى
انكسر فى المطاوعة ، وتساقى فى معنى اسلنقى ، وتخرجم فى معنى
أخرجم ، وتاء غير المطاوعة شبيهة بتاء المطاوعة ، كما حملوا يذرمع
أنه مضارع للمكسور على يدع ، فحذفوا واوه أو للمفتوح وفتحوه
حملاً على يدع ، اجتوروا على تجاوروا ، وصححوا واوه وصيد على
أصيد ، وصححوا ياءه ، وقالوا تقى الله رجل يتقى بفتح التاء بعد
الياء حملاً على أصلها وهو الفتح فى الماضى ، والقياس بسكونها ،
كراء يرمى •

وأما ما ابتدئ به بتاء زائدة زيادة غير معتادة ، فلا يكسر حـرف
المضارعة فيه ، لأنه غير محمول على المبدوء بالهمزة ، وأما نحو ترمس
فتأوه ولو كانت زائدة لا تسيع كسر حرف المضارعة ، لأنه رباعى فيضم
حرف المضارعة فيه ، وزيادتها غير معتادة •

وأما نحو : ترب فتأوه أصل ، وفتح حرف المضارعة فيه هو
الأصل ، وكسره جائز من حيث كونه ثلاثياً مكسور العين •

ومثال كسر حرف المضارعة فى مضارع المبدوء بهمزة الوصل :

تستخرج وتنطلق بكسر التاء ، وقرىء (إياك نعبد وإياك نستعين)
بكسر النون في نستعين كنعبد و (تبيض وجوه وتسود وجوه)
بكسر التاءين والمبدوء بهمزة الوصل يكون خماسياً كانطلق ، وسداسياً
كاستخرج واستعان وأحرنجم ، والزائد على أربعة لا يكون إلا مبدوءاً
بتاء مزيدة ، أو بهمزة وصل ، وإنما جاز كسره فيما اففتح بهمزة
وصل ، لأنهم لما سلكوا به طريق الثلاثي في الفتح لحرف المضارعة
كما مر ، حملوه عليه في الكسر لما كانت العين فيه لازمة لانكسر في
المضارع ، فهو نوع مناسبة ، وقيل : كسر لانكسار همزة
الوصل في الماضي ، ولا تكسر الياء المثناة تحت في المضارع المبدوء
ماضيه بهمزة الوصل •

وحكى اللحياني كسرها أيضاً في المبتدأ بالتاء الزائدة ، أو همزة
الوصل قال في نوادره عن الكسائي : إذا زدت في الفعل شيئاً نحو :
استفعلت وتفعلت ، كسروا الياء والنون والألف والتاء •

وحكى أبو حيان في مضارع فعل الثلاثي المكسور ، ومضارع المبدوء
بالتاء الزائدة ، ومضارع المبدوء بهمزة الوصل لغة ، وهي كسر
حروف المضارعة كلها الياء وغيرها ، فتحصل في مضارع فعل الثلاثي
المذكور ، ومضارع المبدوء بالهمزة أو التاء المذكورتين ثلاث لغات :

الأولى : فتح حروف المضارعة كلها وهي اللغة الفصحى المصدر بها
الناظم ، وهي لأحجازيين •

والثانية : كسرها مطلقاً وهذه لم يذكرها الناظم ، وقل من ذكرها
أبو حية - إن في شرح التسهيل •

والثالثة : فتح الياء وكسر غيرها ، وظاهر بعضهم أن أهل هذه
لا ينطقون بالفتح في غير الياء •

وصرح بعضهم بأنهم يفتحون أيضاً وأما مضارع أبى ، ومضارع ما فاءؤه واو وعينه مكسورة ففيهما لغتان ، فتح حروف المضارعة كلها وهى الفصحى وهى للحجازيين ، وكسرها كلها وهى لغيرهم ، وظاهر بعض أن أهل هذه يفتحون أيضاً ، وظاهر بعض يكسرون فقط ، وشرط ما فاءؤه واو وأن تكسر عينه فى الماضى كما مر ، وربما كان تمثيل الناظم بـ بوجـل المكسور العين إشارة إليه ، ولم يمثل بنحو : وصل مما فتحت عينه ، وشرطه أيضاً أن تفتح عين مضارعه ، وإن كسرت كورث تروث ، فإن لا يكسر فيه حرف من حروف المضارعة عند أحد من العرب ذكره الإمام أبو حيان الأندلسى الغرناطى فى شرح التلخيص .

وكذا لو كان الماضى على فعل بالفتح : كوعـد ووصل ، أو بالضم كوفر كذا ، قيل وأقول يبحث فيه بما إذا فتح مضارع المفتوح ، فإن فيه لغة الكسر كما مر .

قال أبو يحيى : فإن قلت : الكلام إنما هو فى مضارع فعـل بكسر العين ، وأبى مفتوح العين .

قلت : أبى فيه لغتان : الفتح والكسر ، ويأبى أى بالفتح مضارع أبى بالكسر أى بكسر الباء ، وفتح الياء لكنهم استغنوا بمضارع المكسور عن المفتوح وهو المسمى بالتداخل ، كما مر ، وكان الأولى أن يقول المصنف أن الحقاً بأبى أى بكسر الباء وفتح الياء كرضى ، لكن الوزن لم يساعده ، أو يقال : إن أبى أى بالفتح أشهر .

قلت : لو قال المصنف : بأبى بكسر الباء وإسكان الياء ضرورة كان أولى ، ولا يقال : إنه يلبس بالأب مضافاً للياء لأن الياء وغيرها من حروف المضارعة لا تلحق بالأب .

قال سيبويه : وقالوا أبى أى بالفتح فأنت تيبى ، وهو ييبى
أى بكسر حرف المضارعة الياء والتاء كغيرهما وفتح الباء الموحدة ،
قال : وذلك أنه من الحروف التى يستعمل يغعل فيها مفتوحاً وأخواتها ،
وليس القياس أن تفتح ، وإنما هو حرف شاذ أ . ه .

قلت : مر أن المفتوح مضارع المكسور فلا شذوذ ، قال : فلما
جاء مجيء ما فعل منه مكسور فعلوا به ما فعلوا بذلك ، وكسروا فى
الياء ، وقالوا : ييبى وخالفوا به فى هذا باب فعل ، أى بالكسر
حيث كسروا فيه الياء أيضاً ، وفعل بالكسر لا يكسرون فيه الياء ،
قال : كما خالفوا به يابه حين فتحوا أى ، والقياس كسر عينه
لانفتاح عين الماضى ، وقد مر ما فيه .

قال : وشبهوه بيبجل حين أدخل فى باب فعل ، أى بالكسر يعنى
فى قلب واو وجل ياء ، وذلك أنهم كسروا حرف المضارعة كتقع
واوه ساكنة بعد كسرة فتعل ، وكان القياس يقتضى أن لا تكسر الياء ،
لكن لما كان ذلك موصلاً الى التخفيف ارتكبوه ، وإن شذ لم هذا
كان ييجل محتملاً للغة الكاسرين والفتاحين وارتكبوه لما قلناه ،
قال : وكان الى جنب الياء حرف اعتلال أ ه بتشديد نون كان
وأراد جنب الياء فى يابى ، قال : وهـم يغيرون الأكثر فى كلامهم ،
ويجسرون عليه إذا صار عندهم مخالفاً أ ه .

قال صاحب التحقيق : يعنى أن التغير يأنس بمثله لفتح بابيه ،
وصيرورته كالمهود أ ه .

هذا ويصح فى قوله نحو : قد وجلا أن يكون بالجم أى خاف ،
وأن يكون بالحاء المهملة أى وقع فى الطين الدقيق ، ولكن الموجود
فيما نراه من النسخ ، وفيما روينا الأول ، واعلم أن فيهما وفى مثلهما

لغات الأولى ، وهى الأكثر الأفصح فتح حروف المضارعة ، وبقاء الواو ساكنة ، وهى للحجازيين الثابتة فتح الياء المثناة تحت ، وبقاء الواو لانفتاح ما قبلها ، وهو الياء لأنه يثقل الكسر عليها وكسر القاء المثناة فوق ، والهمزة والنون ، وقلب الواو ياء لسكونها بعد كسرة الثالثة فتح حروف المضارعة كلها ، وقلب الواو ألفا كراهية للواو مع الياء ، كما تقلب همزة ، وهى لغة قوم من أهل الكسر كما حكاه أبو حيان عن الثمانينى .

الرابعة : فتح حرف المضارعة كلها ، وقلب الواو ياء كراهية للواو مع الياء ، قيل : شبهوه بأيام ونحوه ، وهذه حكاه أبو حيان عن بعض الأصحاب ، يعنى العلماء الأندلسية .

قال أبو يحيى : وذلك لاجتماع الواو والياء ، وإحداهما ساكن ، وحمل غير الياء على الياء .

الخامسة : كسر حروف المضارعة كلها لتقلب الواو ياء ، وقلب الواو ياء لسكونها بعد كسرة ، ومن راجع ما مر وجد الزيادة على الخمس ، وذكر الناظم فى الكافية الأولى والثالثة والرابعة ثلاث لغات فقط ، وتبعه أبو يحيى ، وذكر صاحب التحقيق الخمس جميعاً باختصار .

تنبيه : احتترز بقوله فى الآت من فعلا عن الآتى من فعل بالفتح أو بالضم ، فإنه باق على الأصل السابق ، وهو الفتح فى غير الرباعى حيث قال : واغتنحه متصلاً بغيره ، وأما الرباعى فقد أخرجه من هذا قوله : ضم إذا بالرباعى مطاقاً وصلاً .

وزعم صاحب تحقيق المقال : أنه خرج بقوله : واغتنحه متصلاً

بغيره ، ويحتمل أنه احتراز بقوله : في الآتى من فعلاً أو ما تصدر إلخ من الرباعى مع الاحتراز بفعل عن فعل المضموم والمفتوح ، وذلك أنه لما ذكر الضم للرباعى ، والفتح لغيره ، وعقب ذلك بجواز المكسر ، خاف أن يتوهم جوازه في المضارع المضموم والمكسور ، كما جاز في المفتوح ، ومفهوم المخالفة في قوله في الآت من فعلاً ، أو ما تصدر همز الوصل فيه أو التاء زائداً يقتضى عدم جوازه في الرباعى ، وفي مضارع فعل بالفتح أو بالضم .

تتمات :

الأولى : ظاهر بعضهم أن همزة إخال مضارع خال مكسورة عند جميع العرب ، وصرح كثير بأن كسرهما هو اللغة الفصحى ، وفيه لغة فتح قلت حكاهما الشيخ خالد عن بنى أسد ، وظاهر بعضهم أن التاء والنون مثل الهمزة في مضارع خال ، وظاهر بعض أن في مضارع خال ما مر من اللغات في فتح حرف المضارعة وكسره وعلى كل حال الأصل الفتح .

قال في القاموس : وتقول في مستقبل خال أى ظن إخال بكسر الألف أى الهمزة ، وتفتح في لغة آه بياء التصغير مدغمة في لام الكلمة ، أى في لغة حقيرة ضعيفة ردية .

الثانية : إذا اجتمعت تاءان في أول المضارع تأؤه وتاء ماضيه مفتوحتان ، فالأصل ثبوتهما جميعاً نحو : تتعلم وتتكلم ، وتتغافل وتتضارب ، وتحذف وصلاً وابتداءً إحداهما كثيراً جداً ، ولو كان الإثبات أكثر نحو : (تنزل الملائكة والروح) و (لا تكلم نفس) و (ناراً تطفى) و (لقد كنتم تمنون) بدليل الرفع ، ولو كان تطفى ماضياً لقيـل تطفى ، لأن الفاعل ضمير مستتر عائد لمؤنث وعلة الحذف إنه لما ثقل عليهم اجتماع مثلين عدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى

التعاقب ، وإنما لم يخفف بإسكان الأولى وإدغامها في الثانية ، لأنه يؤدي إلى جلب همز الوصل ، وهي لا تكون في المضارع كما قال في التوضيح أنه لم يخلق الله همزة الوصل في أول المضارع .

وقال خالد : أي لم يخلق الله أحداً من الفصحاء أدخل همزة الوصل في أول المضارع .

وقال الناظم في شرح الكافية ، وابنه في شرح الخلاصة تبعاً له : إنه يجوز الإدغام والإتيان بهمزة الوصل ليتوصل إلى النطق بالتاء الساكنة أولاً ، ورده ابن هشام بما مر ، وقد يجاب بأن مراد النحاة بكون المضارع لا يكون أوله همزة الوصل أنها لا تكون أوله على وجه اللزوم ، كما في الماضي والأمر والمصدر ، ولا يظن بالناظم أن يقدم على ذلك من غير سماع ولا استنباط من لغة العرب ، ولا قياس خال عما ينافيه ، وناهيك بالناظم الذي نقل عنه الثقات أنه قال : طالعت الصحاح جميعاً فلم أستفد منه إلا ثلاث مسائل ، ولا يضر عدم ذكره السند في الإدغام والإتيان بهمزة الوصل صريحاً ، والجمهور يمنعون الإدغام في الابتداء ، ويوجبون الإظهار .

وأجازوا الإدغام في الوصل بدون جلب همزة الوصل لتزليل النحر من الآخر من الكلمة السابقة منزلتها ، وعن الصبان ، عن يس ، عن ابن الناظم أن الناظم ذكر المسألة في بعض كتبه على ما يوافق الجمهور ، ونصه يجوز إدغام تاء المضارعة في تاء أخرى بعد مدة أو حركة نحو : (ولا تيمموا) و (تكاد تميز) أ ه .

أراد بالمدة حرف العلة الساكن المسبوق بحركة تجانسه نحو : (ولا تيمموا) بتشديد التاء في قراءة ابنزى ، وكذا (لا تبرجن)

وأما تمييز فشدّد بعد حركة في قراءة البزى ، وكذا (كنتم تمنون)
بالتشديد ، واختلفوا في التاء المحذوفة إذا بقيت تاء واحدة ، فقال
البصريون ومسيويوه : هي الثانية وهي تاء الماضي ، لأن الاستثقال حصل
بها لا الأولى ، لدلالاتها على المضارعة والخطاب وحده أو مع التانيث ،
وعليه الناظم في التسهيل وشرح الكافية ، وحذفها مغل بـذلك
المعنى •

وقال الكوفيون ومنهم هشام الضير : إن المحذوفة هي الأولى
لا الثانية ، لأن الأولى زائدة على الماضي ، والثانية ولو كانت زائدة
اكتها من حروف الماضي وحدثها سابق على حدوث الأولى ، وحذف
الزائد الطارئ زيادته أولى ، ولأن الثانية دالة على المطاوعة مثلاً ،
وحذفها فغل بهذا المعنى ، ويرد هذا التعليل أن حرف المضارعة
يدل أيضاً على معنى ، ولا يقال : إن الرفع والناصب والجازم
الذي لا يدخل على الماضي ، وعدم تاء التانيث حيث تجب لو كان ماضياً
دليل ، لأننا نقول : عدم ضم حرف المضارعة دليل أيضاً على
أن الفعل غير رباعي ، بل خماسي فافهم •

وام يحك ابن هشام في التوضيح ، والناظم في التسهيل ، هذا
المذهب إلا عن هشام بل ظاهر المعنى أنه لم يقل به إلا هشام ،
إذ قال : إن المحذوفة عند الجمهور هي الثانية ، والمخالف في ذلك
هشام الكوفي ، ورد بذلك على أبي البقاء القائل في : (فإن تولوا
فإن الله عليم بالمفسدين) أنه يضعف كون تولوا مضارعاً ، لأن حرف
المضارعة لا يحذف •

قال ابن هشام : وهذا فاسد ، لأن المحذوف الثانية ، وكونه
الثانية ، ولو لم ينص عليه يفهم من قوله : إذا دار الأمر بين كون
المحذوف أولاً أو ثانياً ، فكونه ثانياً أولى •

قال الناظم في شرح الكافية ، وابن هشام ، وخالد وغيرهم :
على التوزيع قد تحذف نون الماضي إذا اجتمعت مع نون المضارع
لما مرّ في حذف التاء كما قرأ ابن عامر وعاصم : (وكذلك نجى
المؤمنين) بضم النون وتشديد الجيم مكسورة وبعدها في الخط
ياء غير متحركة ، ونصب المؤمنين أصله ننجى بضم الأولى وفتح
الثانية وتشديد الجيم المكسورة مضارع نجى بفتح النون ،
وتشديد الجيم مفتوحة ، فحذفت النون الثانية ، ويضعف هذا القول ،
ولو كان هو الأظهر عند ابن هشام أنه لا يجوز في المضارع المبدوء
هو وماضيه بنون حذف ، نون الماضي إلا شذوذاً ، بهـل تثبتان
وقرىء شاذاً (وننزل الملائكة) بضم النون واللام ، ونصب
الملائكة وهي قراءة حكاها أبو الفتح بن جنى ، وفي هذه القراءة دليل
على أن المحذوف من التاءين المذكورين الثانية ، لأن المحذوف فيها
النون الثانية بدليل ضم الباقية فهي حرف المضارعة ، إذ لا وجه
لضم الثانية في المضارع ، لأن نزل الملائكة بدليل رفع الفعل ، ونصب
الملائكة .

وقيل : الأصل ننجى بسكون النون الثانية ، وضم الأولى أدغمت
الثانية في الجيم ، كما أدغمت في أجاسة بفتح الهزة ، وهي واحدة
الأجاص ، وفي أجانة بفتح الهزة وكسرها وهي قصرية يغسل ويعجن
فيها ، وهي واحدة الأجائين الأصل أنجاسة وأنجانة أبدلت النون
جيماً ، وأدغمت في الجيم ، ويضعفه أن إدغام النون في الجيم
لا يكاد يعرف كما قال ابن هشام ، لأن النون عند الجيم تخفى
ولا تدغم كما قال خالد ، ولا يقال أنجاسة وأنجانة عند الأكثرين ،
ومنهم صاحب القاموس ، وقيل : لغة يمانية ، وقيل : نجى فعل
ماضى مبنى للمفعول ، وهو مشدد ، ونائبه ضمير المصدر ، والمؤمنين
مفعول به ، ويضعفه أنه لو كان كذلك لفتحت الياء في الوصل ،

ولقيل نجيت بقاء التانيث ، لأن المصدر التجية والضمير المستتر
الراجع لمؤنث يؤنث مطلقاً ، وإن إنابة ضمير مصدر الفعل نفسه
ضعيفة ، وإن المفعول به موجود فلا ينوب غيره •

ويجاب بأن الياء سكنت للتخفيف كما قرأ الأعمش ، ففسى ولم
نجد والحسن ما بقى من اليا بسكون الياءين وصلاً ، بل قيل
ذلك لغة أو بأن ذلك إجراء للوصول مجرى الوقف ، لكنه ضعيف
أيضاً ، وبأنه لم يرد بالمصدر المصدر الذى هو مؤنث ، بل
التجى بسكون الذون والياء أو بثمة ديد الياء وحذف التاء على
قلة ، لكن هذا ضعيف ، بل قيل يختص بالضرورة على حد تنزى دلوها
تقريباً ، أو المراد بالمصدر اسم المصدر ، وهو مصدر الثلاثى
أى النجاء ، وقد ناب ضمير المصدر فى : (وحيل بينهم) ولا يقال :
الفائب الظرف المنصوب ، لأنه متصرف ، ولو ناب لرفع ، ولا يقال
بنى لإضافته لبنى ، لأن الإضافة لبنى لا تسيع البناء مطلقاً ، بل
بشروط ذكرتها فى غير هذا ، وبأنه قد ورد نيابة غير المفعول مع
وجوده ، قرأ أبو جعفر : (ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون) بالبناء
للمفعول ، ونصب قوماً على المفعولية والجار والمجرور نائب •

الثالثة : تحذف همزة أفعل فى المضارع نحو : أكرمَ أكرمَ
مما فى مضارعه همزة المتكلم لئلا تجتمع همزتان وحمل عليه المضارع
البدوء بالتاء أو النون أو الياء ، واسم الفاعل واسم المفعول
نحو : تكرم ومكرم ، وقد تثبت ضرورة شاذة كقوله :

✽ فإنه أهل لأن يؤكـرما ✽

بضم الياء بعدها همزة مفتوحة وسكون الكاف ، وفتح الراء بقاء
للمفعول ، ونذر أرض مؤنبة بإثبات الهمزة فى اسم المفعول ،
أى كثيرة الأرناب ، وكساء مؤنبة كذلك أى خلط صوفه بوبر الأرناب ،

وذلك إذا قلنا : همزة أرنب زائدة كهمزة أكرم وأعلم ، وأما إذا قلنا :
بأنها أصل كما هو قول فلا ندور في ثبوتها ، بل واجب ثبوتها ،
فهي مثل قاف قدس يقدر ، ولو أبدلت الهمزة هاء أو عيناً مهملة
لم تحذف لعدم ثقلها كما في ه-راق ، إبدال همزة أراق هاء ،
وعنل بإبدال همزة أمهل عيناً ففتقول : أهريق ونهريق وتهرين
ويهريق ، ومهريق ومهراق بفتح الهاءات ، ويجم-وز إسكان هاء الآخر ،
واعنل ويعنل وتعنل ويعنل ومعنل ومعنل .

الرابعة : الزيادة تتعدى مادتها وتلزم ، وظاهر التفتازاني في
شرح الزنجاني أنها تتعدى الى واحد إذا تعدت حيث قال : جاءت
متعدية وغيرها نحو : زاد الشيء أى ازداد ، وزاده غيره أى جماعته
مزداداً ، ويخالفه كما قال اللقاني إطباق المعربين على ان إيماناً في :
(زادتهم إيماناً) مفعول ، فهو متعد الى اثنين كما نص عليه السعد
نفسه ، في حاشية الكشاف نحو : زاده الله خيراً ، والازدياد افتعال
من الزيادة ، أبدلت التاء دالاً لوقوعها بعد الزاى ، وهو لازم .

وزعم بعضهم أنه يتعدى لاثنين ، وأقول في مادة الزيادة : إنها
تلزم نحو : زاد الواحد ومتعدية لواحد نحو : زاده الله ، أى أوجده
وخاقه ، وزدت شيئاً أى أظهرته ، وجئت ، وزاد زيد عمراً شيئاً .

قال السعد : وقولهم : حرف زائد من اللازم للتعبير باسم الفاعل
لا من المتعدى ، وإلا لعبروا باسم المفعول ، لأنه يبنى من المتعدى ،
ويرده أن اسم الفاعل يبنى من المتعدى أيضاً كما يبنى من اللازم ،
وأنهم يقولون : ح-رف مزيد ، والحرف المزيد تعبير باسم المفعول ،
فعلى اللزوم تقول : هذا مزيد فيه أى هذا اللفظ أوقعت فيه
الزيادة ، والنائب الجار والمجرور ، وعلى التعدى لواحد تقول :
هذا حرف مزيد بنيابة الضمير المستتر ، وهذا اللفظ مزيد فيه حرف

بنيابة حرف ، وعلى التعدى لاثنتين تقول : هذا اللفظ مزيد حـرفاً
بنيابة انضمير المستتر ، وحرفاً مفعول ثان ، أى زادوه حرفاً •

قال السعد : بناء على ما مر من أن التعبير بالزائد دليل اللزوم
أن لفظ المزيد عندهم مع فى اسم مفعول لتسويغ الظروف بناء اسم
المفعول من اللازم ، لنيابتها ، ومع عدم فى أمّا اسم مفعول
على تقدير الجار أى المزيد فيه ، وحذف الجار والمجرور يجوز
دفعه ، ويجوز تدريجاً عند الجمهور ، وعليه سيبويه والأخفش ،
وقيل : لا يجوز إلا دفعة ، قيل : لا يجوز إلا تدريجاً بحذف
الجار أولاً ، وبعده المجرور ، وعليه الكسائى وغيره •

وإما اسم مكان أى محل الزيادة والإضافة فى قولهم مزيد الثلاثى
ومزيد الرباعى إضافة صفة لموصوف أى الثلاثى المزيد فيه ، والرباعى
المزيد فيه ، أو بمعنى من ، ويتعين الآخر إذا جعل اسم مكان ،
وهذا إذا اعتبرنا أن الثلاثى والرباعى جنسان للمضاف ، وإن اعتبرنا
أن المزيد فى قولهم : مزيد الثلاثى خاص بالثلاثى المجرد ، وفى قولهم :
مزيد الرباعى خاص بالرباعى المجرد ، فاء لإضافة لامية •

فائدة : آخر الشطر الأول فى قوله : وافتحه متصلاً إلخ ياء
قوله ، ولغير والراء لاثنى ، وفى قوله : أو ما تصدر إلخ التاء المدغمة
من قوله أو التاء والتاء المفتوحة المدغم فيها للثانى •

الإعراب : الواو للاستئناف أو لعطف جملة الطلب الفعلية على
الاسمية الخبرية ، وهى : وله ضم ، وإن جعلت اسمية وعلى الخبرية
الفعلية إن جعلت فعلية كما مر •

وافتح فعل أمر مستتر أفعال وجوباً ، والهاء مفعوله عائدة

لبعض نأتى ، ومتصلاً حال منها ، وبغير جاء ومجرور متعلق بمتصلاً ،
والهاء مضاف إليه عائدة للرباعى •

والواو للعطف على افتتح أو الاستئناف ، ولغير متعلق بأجز
قدم للحرص ، والوزن والياء مضاف اليه أو متعلق بكسر ابناء
على جواز تقديم معمول المصدر عليه مطلقاً ، أو إن كان لا يحل
محله الفعل ، وحرف المصدر ولاسيما هذه ضرورة ، والمعمول ظرف
وكسر مفعول أجز قدم للوزن ، وأجز فعل أمر مستتر الفاعل
وجوباً ، والجملة هى المستأنفة أو المعطوفة بالواو المذكورة •

وفى الآت متعلق بأجز ، جره مقدر على الياء المحذوفة للوزن ،
لأنها لو ذكرت كانت زائدة بين متحركى وتد مستتعلن ومن فعلاً
متعلق بالآت أى الجائى من فعلاً ، أو بمحذوف حال من ضميره ،
وإن جعل الآت مرادفاً لقولهم : الفعل المضارع ، أو الفعل
المستقبل ، تعلق بمحذوف حال منه •

هذا وإن أراد صاحب تحقيق المقال بقوله : وقصر الآت ضرورة
أنه حذف ياء الآتى للضرورة ، صح أى قصره وحبسه عن ظهور الياء ،
وإن أراد أنه حذف همزة آت فباطل ، لأنها مذكورة بعد
اللام الساكنة فى اللفظ ، وقبلها أو بعدها فى على الخلاف فى أى موضع
تكتب همزة المتصلة باللام اذا كانتا على صورة لام ألف ، وكذا
الخلف فى الألف من لام ألف ، ولام آل سابقة عليهما قطعاً •

الهم إلا إن أراد أن نقل فتحتهما للام وحذفها تخفيفاً ، وأنه
صار الى هذا التخفيف لئلا يثقل الوزن والنطق واو حـرف عطف ،
وما موصولة أو موصوفة بالجملة بعدها معطوفة على فعلاً أى فى

الآتى من فعل أو من الفعل الماضى الذى تصدر إلخ ، أو من فعل
ماض تصدر إلخ •

وقول أبى يحيى أنهم - معطوفة على قوله : فى الآت ركيك من
جهتين :

إحداهما : أنه كان الحق أن يقول على الآت ، لأن لفظ فى لم
يكن مع ما فضلاً ، عن أن يجعل العطف على قوله فى الآت •

ثانيتها : أن الذى تصدر فيه همز الوصل هو الماضى لا المضارع •
والمراد بالآت المضارع ، ولا حرف من حروف نأيت فى الماضى حتى
يأمر الناظم بإجـازة كسره ، وتصدر ماض وهمز فاعل مضاف
للوصل •

وفيه متعلق بتصدر والجملة صلة ما أو صفتها ، والعائد هاء فيه ،
وهذه الهاء مانعة لجعل ما مصدرية لعدم ما ترجع اليه إذ ذلك ،
والتاء معطـوفة بأو على همز ، وقصر ضرورة على التحقيق ، وزائداً
حال من التاء ، لأن الحروف جائز تذكيرها ، وتأنيتها تقدمت على
الفعل ونحوه ، أو تأخرت وكتركى جار ومجرور استقرارى بمبتدأ
محـذوف ، أى وذلك كتركى ، الواو الاستئناف وهو مبتدأ سكنت هاؤه
لجواز سكونها بعد الواو ونحوها •

وهو عائد للكسر ، وقد حرف تحقيق ونقل ماض مبنى للمفعول
مستقر النائب جوازا ، والجملة خبر ، وفى الياء متعلق بنقل ،
وقصرت للضرورة ، وفى غير معطوف على فى الياء ، وهاء مضاف
اليه ، وانـحـرف شرط ، والحق ماض مجزوم المحل على الشرط
مبنى للمفعول ، والألف نائب ، وهو عائد على الياء وغير فى قوله : فى
الياء وفى غيرها •

وجواب إن محذوف دل عليه هو قد نقلا ، وإن أجزنا تقديم
الجواب فقوله هو قد نقلا جواب ، وبأبى متعلق بالحق وما موصولة
أو موصوفة واقعة على الماضي معطوفة على أبى لا عنى بأبى كما
زعم أبو يحيى لعدم إعادة الباء ، مع ما وله الفاء مبتدأ وظرف
استقرارى خبر ، ويجوز فتحه وفى نحوه ما مر فى قوله : وله
ضم .

وواو تمييز على حد ما مر فى قوله : ذا الواو فاء ونحو خبر
لمحذوف أى وذلك نحو أى أمث ، وهذا أولى من جعله مفعـولا
لاعنى محذوفاً ، وقل وجلا مضاف اليه وأصله حرف تحقيق ، وفعل
ماض وألف إشباع أو اثنين .



وكسر ما قبل آخر المضارع من
ذا الباب يلزم أن ماضيه قد حفظلا

زيادة انتفاء أولاً وإن حصلت
له فما قبل الآخر افتحن بولاً

أى كسر الحرف الذى قبل الحرف الآخر فى المضارع الذى
هو من باب الزيادة على الثلاثة من رباعى مجرد ، أو مزيد فيه ،
أو خماسى أو سداسى يلزم إن كان ماضيه لم ترد فى أوله انتفاء
المذكورة المعهودة زيادتها مثل : تركى .

وأما إن حصلت زيادة تلك التاء فى أول ماضيه فافتح لزوماً الحرف
الذى قبل الحرف الآخر فى المضارع فتحاً تائياً لفتحات قبله ،
وقد يفصل بساكن ، وبما تقررا تعلم أن الإشارة بذا الباب الى
باب ما زادت حروفه على ثلاثة مطلقاً كدحرج يدحرج ، وأكرم
يكرم ، وعلم يعلم بالتشديد ، وأحرنجم يحرنجم ، وانطلق ينطلق ،
واستخرج يستخرج ، وكأنه أشار الى معهود ذهنى ، لأن الثلاثى قد
ذكر حكمه فيما سبق ، فلم يبق إلا الزائد على الثلاثة هذا ظاهر
أبى يحيى ، وصاحب تحقيق المقال .

وهذا من حيث إنه يكون نصاً على كسر ما قبل آخر المضارع
أرباعى المجرد أولى من جعل الإشارة بذا الباب الى باب أبنية الفعل
المزيد فيه ، لأنه إذا جعلت الإشارة إليه تكون مخرجة ومتحررة
عن الرباعى المجرد بالنظر الى مفهوم الظرف ، أعنى قوله : من ذا الباب
مع أن المجرد الرباعى يكسر ما قبل آخره أيضاً ، ولكن كـون
الباب معقوداً للمزيد فيه ، يرجح كون الإشارة إليه فيلغى مفهوم
الظرف ، فتكون غاية الأمر أنه لم يتكلم على ما قبل آخر المضارع

الرباعى المجرد ، لضيق النظم أو شهرته ، أو يكـون من الاكتفاء
أى من ذا الباب ، ومن باب الرباعى المجرد •

وأما ما قبل آخر الرباعى المزيد ، فداخل فى البيت قطعاً ، وأما
ما قبل آخر الثلاثى فقد تقدم فى باب أبنية الفعل المجرد ، وتعلم
أيضاً أن المراد بالتاء التاء المعهـودة مثل تاء تركى ، وتاء تجاهل
وتعلم ونحوها ، وأما تاء ترمس ونحوه فزيادتها غير معتادة ، وترمس
ونحوه داخل فى المزيد ، فكسر ما قبل آخر مضارعه يعلم من قوله :
من ذا الباب ، ولا يدخله قوله : وإن حصلت إلخ فى الفتح ، وتعلم
أن معنى قوله : قد حظلا زيادة التاء أولاً قد منع منها ، وإن كان
قابلاً لها أى لم تدخل عليه ، ولم يثبت عليها ، وليس المراد أنه
لا يقبلها ، وإنما كسر ما قبل آخر المضارع الذى ماضيه فوق ثلاثة
أحرف قصداً للمخالفة بين ما قبل آخر الماضى ، وما قبل آخر
مضارعه •

مكتبة جامعة القاهرة

ولما كان ما قبل آخر الماضى غير الثلاثى لا يكون إلا مفتوحاً
لفظاً أو تقديراً كسروا ما قبل آخر مضارعه ، لتحصل المخالفة ،
وإن يخالفوا بضم ما قبل آخر المضارع لنقل الضم فى حشو غير
الثلاثى ، ولا سيما أنه تجتمع ضمات والمراد بكسر ما قبل الآخر
كسره كسراً ظاهراً كما رأيت ، أو تقديراً كيقتر بالتشديد ، ويحمر ويحمار
بالفتحة-ديد ، ويعين ويختار ، وينقاد ويستقيم ويستعين ، فإن أصل
يقر يقرر بسكون القاف وكسر الراء الأولى ، نقات كسرتها للقاف ،
فأدغمت فى الراء بعدها ، وأصل : يحمر يحمرر بسكون الميم وكسر الراء
الأولى نقلت كسرتها للميم فأدغمت فى الراء بعدها ، وأصل يحمار يحمارر
بكسر الراء الأولى ، حذفت كسرتها تخفيفاً فأدغمت فى الراء بعدها ،
وأصل يعين يعين بسكون العين وكسر الياء ، نقلت كسرتها للعين ، وأصل
يختار وينقاد يختبر وينقيد بكسر الياء ، حذفت الكسرة لثقلها فقلبت الياء

ألفا لتحركها في الأصل بعد فتحة ، وأصل يستقيم ويستعين يستقيم
ويستعين بسكون انقاف والعين ، وكسر الياءين نقلت كسرتهما للقاف
والعين وقس على ذلك .

وإنما فتح ما قبل آخر المضارع المبدوء ماضيه بقاء المطاوعة ،
ونحو المطاوعة نحو يتركى ويتدحرج ، لأن هذه التاء تدخل على ماض
مضارعه يكسر ما قبل آخره ، فإن التاء دخلت على ذكى ودحرج ،
ومضارعهما يزكى ويدحرج بكسر ما قبل الآخر ، ففتح ما قبل
آخر المضارع المبدوء ماضيه بها ، لتقع المخالفة ، ولا يقال
مقتضى هذا أن يفتح ما قبل آخر مضارعى انزل ونزل اربعين
ليخالف ما قبل آخر مضارع نزل الثلاثي ، فإنه اذى تدخله الهمزة
والضعيف ، لأننا نقول : نزل وأنزل اربعين جاء على طريق اربعين
المجرد ، وإن لم يلحقا به .

وقال الجاربردى : بقى ما قبل آخر المضارع المبدوء ماضيه
بتثك التاء على فتحه في الماضى ، لأنه لو كسر لالتبس أمر
الواحد : المذكر منه بمضارع الرباعى ، إذ لا فرق إلا بفتح تاء الأمر ،
ومضارع الرباعى ، وهذا قد لا يرفع اللبس لاحتمال الذهول
عنه .

قلت : لعل مراده بمضارع الرباعى المضارع الموقوف عليه ،
أو المجزوم بلا قرينة واضحة ، ليسكن آخره كما يسكن آخر
الأمر ، فلو قيل في مضارع تعلم بفتح التاء وتشديد اللام يتعلم
بكسر اللام مشددة لكان هو وأمره تعلم بتشديد اللام مكسورة ،
والتاءات كلين مفتوحات ، فيلتبس هذا الأمر بمضارع عام بتشديد
اللام إذا بدى بقاء المضارعة للواحد المخاطب ، أو للواحدة الغائبة ،

ووقف عيه بالسكون إذ لا فرق حينئذ إلا بضم تاء المضارع الرباعى ،
وفتح تاء الأمر الذى مضارعه يتعلم ، ومر أنه فارق ضعيف •

قال الجاربردى : وهذا التعليـل مثل ما قيل فى غير أفعال
انقلاب ، حيث لا يجمعون بين ضميرين : الفاعل والمفعول لشخص •

قلت : تقريره أن غير أفعال القلوب ، وعدم وفقد ورأى الحلمية
لا يعمل فى ضمير الفاعل والمفعول الواحد لمسمى ، فلو أجز ذلك
وقيل : ضربتنى بضم التاء لكان ربما ذهل عن التاء ، ولا يعلم أنها
للمتكلم ، بل قيل : يجوز ذلك على غير الغالب ، فيذهل فى المثل عن
كون التاء للمتكلم ، لما عهد من أن الغالب أن تكون للمخاطب فى مثله ،
بخلاف أفعال القلوب وعدم وفقد ورأى الحلمية ، فإن ذلك فيها
جائز كثير بل قيل غالب نحو : (أن رآه استغنى) فإن الهاء والمستتر
فى رأى لواحد أى رأى نفسه ، وظنفتنى قائماً بضم التاء ، أى ظننت
نفسى قائماً •

ولو كسر ما قبل الآخر فى حو يتجاهل ويتدحرج لالتبس أمر
مخاطبه بمضارع رباعيه الموقوف عليه ، أو المجزوم ، بل قرينة
واضحة ، فإن أمر يتجاهل تجاهل بفتح هاءهما ولو كسرت هاء
يتجاهل أكسر هاء أمره لأن الأمر جار على المضارع ، فيلتبس هذا
الأمر المكسور بمضارع جاهل بفتح الهاء واللام ، وهو تجاهل بضم
التاء وكسر الهاء ، وسكون اللام جزماً أو وقفاً ، ولا فارق سوى فتح
تاء تجاهل أمر يتجاهل ، وضم تاء تجاهل مضارع جاهل ، وكذا فى تدحرج
وقد مر أنه فارق ضعيف •

وإن قلت : هل الفتحة فيما قبل آخر المضارع هى انفتحة فيما قبل
آخر ماضيه أو غيرها ؟

قلت : ظاهر الجاربردى أنها هى كما رأيت فى عبارته إذا قال : إنه بقيت فتحة ما قبل آخر الماضى فيما قبل آخر المضارع ، وهكذا فى عبارة ابن الناذم ، والتأويل بالبقاء على ماهية الفتحة أو بالبقاء على مثلها لا على ذاتها ونفسها ، خلاف الظاهر ، وخلاف الحقيقة .

وقال الأكثر : إنها غيرها ووجهه أن المطلوب المغايرة بين الماضى والمضارع ، فإن لم تكن لفظاً كانت تقديرأ ، فالفتحة فيما قبل آخر المضارع غير الفتحة فيما قبل آخر الماضى ، بل فتحة جديدة كما نص المرادى وغيره أن الكسرة فيما آخر اسم الفاعل غير الثلاثى غير المبدوء بـاضيه بالتاء هى غير الكسرة فيه قبل آخر مضارعه ، فالكسرة فى مواصل غير الكسرة فى يواصل .

ولم يطلع أبو يحيى على الخلاف فى تلك الفتحة ، ونص على أنها هى التى فى الماضى تبعاً لظاهر عبارة ابن الناذم ، ثم قال : إنه قد يقال هو غيره قياساً على كون الكسرة فى اسم الفاعل المذكور غيرها فى المضارع ، وهو من أهل القياس لكثرة علمه .

قال : وانظر ما يفهم من كلام الناذم ؟

قلت : بالنظر الى ظاهر قوله : افتحن أنه فتح آخر وتأويل افتحن باقى على الفتح خلاف الظاهر ، ومجاز بلا قرينة مانعة تامل .

خاتمة تكون تفصيلاً وإيضاحاً :

اعلم أن هنا ثلاثة فصول :

الفصل الأول : ما أوله همزة وصل ، وهذا أول مضارعه مفتوح ، وما قبل آخره مكسور .

والفصل الثاني : ما أوله التاء الزائدة للمطاوعة ونحوها ، وهذا أول مضارعه مفتوح ، وما قبل آخره مفتوح أيضا •

والفصل الثالث : الرباعي وهذا أول مضارعه مضموم ، وما قبل آخره مكسور •

قال صاحب بغية الآمال : وقد حكى بعضهم انضم في الخماسي والسداسي ، كأنهم حماوه على ذوات الأربعة : وهذا في نهاية فلا يعمل عليه ، ولا يلتفت إليه •

فالفصل الأول : ما على وزن انفعال ، كأنطلق ، أو افتعل كاكْتَسَب ، واهْتَوَش أى اختلط ، وفي الحديث : « من جمع مالا من تهاوش أى من غير حِلِّه أنفقَه في نهابر » أى مهالك ، أو استفعل نحو : استخرج ، وقد مرَّ يُسْطِيع الذى أصله يستطيع أو على افْعَوْل نحو اغدودن ، أو افْعُول بتشديد الواو كاجاوذ ، وافْعَنْل نحو : اخرجنكم واهرنكم ، أى غضب ، واقْعَنْسَس أو افْعَنْل كاسلَفَقى بالنون والألف أو افْعَنْل بالنون والهمزة كاحْبَنْطَ اذا همز ، أو افْعَل بتشديد اللام الثانية كاقشعر ، أو افْعَلل سكون اللام الأولى وفتح الثانية والثالثة نحو اسمادد بسكون الهمزة بعد الميم ، وفتح الدالين ، أو افْعَل بفتح اللامين بغير تشديد كاصْطَخَم أو افْعَل بالتخفيف ملحقاً بافْعَل بالتخفيف أيضاً •

وان قال سيبويه أم يلحق به شيء ند-و افضال الشجر كبرت أغصانها واشتد التفافها ، واقصار كثر ، وازوال زال ، واجفال انهزم ، واخطال ابتل ، واجراش الفرس كان رابى الجنين ، أو افْعَل بتشديد اللام الأولى كاجرْمَز انقبض ، وادرْمَج دخل أو افْعِل ند-و اهيخ بتشديد الياء ، أو افْوَنْعَل نحو : احوصل ، أو افْوَعَل بتشديد اللام ند-و : اكوهد ، أو افْعَوْل كاعْشَوْجَج أو افْعَل بالتشديد كاحْصَار

أو افعال نحو : احرار بالفك أو افعل بتشديد اللام كما حمر
بتشديد الراء •

الفصل الثاني : ما كان على وزن تفاعل كضارب أو تفعل نحو
تشرجف تهيأ للقتال ، وتدحرج أو تمفل كتمسكن أو تفعل كترجور
أي تدحرج ، وتفعل بتشديد العين كتكبر ، أو تفعل بياء بعد العين
أو تفعل بياء قبلها كشيطن وتسيطر ، أو تفعل كتسلى ، وتفعل
كتنشر أي شاخ ، وتفعل كتعنت •

الفصل الثالث : ما كان على وزن أفعل كأكرم ، أو فاعل بفتح العين
كضارب بفتح الراء ، أو فعل بتشديد العين ككبر وسبح بتشديد
الباءين ، أو فيعل كبيط أو فعل كدحرج وسرطع وسرعت أي عدا عدوا
شديداً ، وسرطع الشعر قل ، وطرثم أطرق تكبرا أو غضباً ، وطلسم
تعبس ، وطرسع عدا شديداً ، وغرغر ردد الماء في حلقه ، وقرقر
الطعام أو الشراب في الحلق صات ، وقرقر البطن صات جوعاً •

مرّ أبو خراش الهذلي في سفر بعربية ولم يذق طعاماً منذ ثلاث
ليال أو أربع فقال : ياربة البيت هل عندك من طعام ؟

قالت : نعم ، فأنته بعمرؤس فذبحه وسلخه واشتوته ، فأقبلت
به اليه ، فاما وجد لريح الشواء قرقر بطنه •

قال :

وإنك لتقرقر من رائحة الطعام
ياربة البيت هل عندكم من صبر ؟

قالت : نعم فما تصنع به ؟

قال : شيء أجده في بطني ، فأنته بصبر فملا راحته فأساغه
بالماء وقال : أنت الآن فقرر إذا وجدت رائحة الطعام ، وارتحل
ولم يأكل •

فقلت له : يا عبد الله هل رأيت قبيحا ؟

قال : لا إلا حسنا جميلا ثم أنشأ يقول :

وإني لأنوى الجوع حتى يلمنى
جناني ولم تدنس ثيابي ولا جـ رمي

وأصطب الماء القراح وأكتفى
إذا الزاد أمسى للمدلج ذا طعم

أرد شجاع البطن قد تعلمينه
وأوثر غيري من عيالك بالطعم

مضافة أن أحيأ برغم وذلة
وللموت خير من حياة على رغم

وقرطب اذا زلق فوقع على قفا ظهره ، وذكر أن أعرابيين صليا
الجمعة الى جنب الحسن البصري ، فلما ركع الناس تأخرا ، فقال
أحدهما لصاحبه : اثبت فإنها القرطبي ، فضحك الحسن حتى أعاد
الصلاة •

أو فنعل كرنجر ، وفنعل كرهنع وقلنس ، وفعل كطشيا ورهيا ،
وفوعل كحوقل ، وفوعل كهوول وفعل كسلقى •

الإعراب : السواو للاستئناف ، وهو أولى من جعلها عاطفة للجملة بعدها على جملة ، هو نقلا أو غيرها ، وكسر مبتدأ وما مضاف إليه إضافة مصدر لمفعوله بعد حذف فاعله .

وقبل ظرف مكان باعتبار النقوش ، وزمان باعتبار النطق ، متعلق بمحذوف هو وفاعله صلة أو صفتها ، وآخر مضاف إليه ، والمضارع مضاف إليه .

ومن ذا جار ومجرور متعلق بمحذوف معرف نعت للمضارع ، أى المضارع الكائن من ذا الباب ، أو بحذوف حال من ضمير الاستقرار ، أو من ما ولو كانت مضافا إليها ، لأن المضاف يعمل عمل الفعل ، وهو كسر لأنه مصدر ، وتعليقه بمحذوف حال من آخر أو من المضارع يرده أن المضاف الذى هو قبل أو آخر لا يعمل كالفعل ، فلا يأتى الحال من المضاف إليه إلا على قول ضعيف .

فما لصاحب التحقيق فى هذا المقام سهو أو بناء على ضعف ، وقد يقال فى آخر : إنه يعمل كالفعل نحو : زيد آخر أبوه أى متأخر أبوه ، فيجوز مجئ الحال ، مما أضيف هو إليه وهو المضارع .

والباب نعت أو بدل أو بيان على ما مر ، ويلزم مضارع مبنى للمفعول مستترا أنائب جوازا ، والجملة خبر المبتدأ ، وإن حرف شرط وماضيه نائب لفعل محذوف دل عليه قد حظلا ، والمحذوف يقدر مجرد من قد ، لأنه فى محل جزم شرط لأن ، وأداة لشرط لا يليها قد ، والدلالة تصح بأدنى سبب فلا يضر تخالف الدال والمدلول عليه بالاقتران بقدر ، والخلو عنها ولصحتها بأدنى سبب صح جعل ماضيه فاعلا لمحذوف ، أى اختص أو خص بالبناء للفاعل .

وقد حرف تحقيق ، وحظلا بظاء معجمة مشالة ماض مبنى للمفعول ،
أى منع ونائبه مستتر جوازا عائدا لماضيه ، والجملة مفسرة لا محل
لها ، وذلك أن تقول شرط إن كان محذوفة ، وماضيه اسمها ، وقد
حظلا خبرها ، وزيادة مفعول حظلا لأنه يتعدى لمفعولين :

الأول : هنا نائب مستتر ، والتاء مضاف اليه اضافة مصدر لفاءه
إن قلنا بلزوم الزيادة هنا ، أى بحضور التاء ووجودها بازدياد ،
واضافة مصدر لمفعوله إن جعلت متعدية لواحد أى إحضار التاء
وايجادها ، أعنى التاء المعهودة أو لاثنتين أى زيادتهم إياه ، التاء
ولولا ظرف متعلق بزيادة أو بمحذوف حال من التاء ، أو غير ظرف
حال من التاء أى سابقاً ، وجاز الحال من المضاف اليه ، لأن
المضاف مصدر يعمل كالفعل ، والواو لالحال من ماضيه أو ضمير
حظلا ، أو من التاء أو للاستئناف ، وإن حرف شرط ، وحصات شرط
وتاء تأنيث ، والفاعل مستتر جوازا عائدا للتاء ، وله متعلق بحصات ،
والفاء رابطة لجواب الشرط ، وما مفعول مقدم لافتحن ، قدم
للوزن ، وقبل متعلق بمحذوف ، وذاك المحذوف وفاعله صلة
ما أوصفتها •

والآخر : مضاف اليه ، وافتح فعل أمر مبنى على الفتح
والنون نون التوكيد الخفيفة ، والفاعل مستتر وجوباً ، والجملة جواب
إن وبولا بكسر الواو وبالقصر للضرورة مصدر ، والى كقاتل جار
ومجرور متعلق بافتح ، أو بمحذوف صفة لمصدر محذوف أى افتح
فتحا ثابتاً بولائك الفتحات أو لمحذوف حال من ضمير افتح ، أى افتح
حال كونك ثابتاً بولائك الفتحات أو من ما زعم بعض أن الباء
لأسببية على الأول ، وللمصاحبة على الآخرين ، وأجاز على ضعف كون
ما مبتدأ ، وافتحن خبراً والرابط محذوف أى افتحه ، والله أعلم
واحكم •

فصل

في فعل ما لم يسم فاعله

أى فى أحكام فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله ، أى الذى لم يذكر معه الفاعل الذى فعل فيه الفعل ، فهاء فاعله عائدة الى ما ، وما واقعة على المفعول ، ولو قال فى فعل النائب كان مختصراً ، وهو الذى ينبغى للمعرب والناظم متناه .

قال ابن هشام فى خاتمة الباب السادس من المعنى : ينبغى للمعرب أن يتخير من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد ، فيقال فى نحو : ضرب فعل ماض لم يسم فاعله ، ولا تقول مبنى لم يسم فاعله طول ذلك وخشائه ، وأن يقول فى المرفوع به نائب عن الفاعل ولا يقول مفعول لما لم يسم فاعله لذلك ، ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو : أعطى زيد ديناراً ألا ترى أنه مفعول لأعطى ، وأعطى لم يسم فاعله .

وأما النائب عن الفاعل فلا يصدق إلا على المرفوع ، وأجيب بأن المفعول الذى لم يسم فاعله صار كالعلم بالغلبة على ما ينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره ، واختلف فى الفعل المبني للمفعول :

قال أبو حيان : اختلافا لا يجدى كبير فائدة .

فقال جمهور البصريين : إن فرع عن المبني للفاعل وهو الأظهر ، ونقله بعضهم عن سيبويه ، وذهب الناظم فى باب الفاعل من الكافية وشرحها ، لما حذف الفاعل غير فعله دلالة على غيبة الفاعل ، واستدلوا

بنحو : سوير وقول وبويح بضم الأوائل وسكون الثواني ، وكسر
الثالث ، وترك الإدغام مع وجود موجه لاجتماع واوين في قول ،
ولاجتماع الواو والياء مسبوقه إحداهما بالسكون في بويح وسوير ،
والقاعدة قلب الواو ياء ، وإدغام الياء في الياء ، فلما لم يحصل
الإعلال والإدغام دل ذلك على أنه مغير من فعل الفاعل ، وهو هنا
ساير وقول وبايح بفتح ما بعد الألف ، فكما لا تدغم هذه الألف
فكذا لا تبدل الواو ، ولا تبدل ياء ، فتدغم في الياء ، ولا تدغم
الواو في الواو ، لأن الواو الأولى والسابقة على الياء أصلها ألف .

قيل : واستدلوا أيضاً بمدعو ومغزو ، ولو كانت أصلاً اقليل :
مدعى ومغزى حملاً على دعى وغزى ، وإنما قلب في دعى وغزى لتطرف
بعد كسرة ، لما زال الموجب قيل : مدعو ومغزو مراعاة لدعا وغزا ،
كما قالوا : مياسر جمع موسر لما زال موجب القلب في موسر ، حين
جمع رجع إلى الأصل ، واستدلوا بنحو وررى وووفى بضم الواو
الأوى ، وسكون الثانية .

والقاعدة أن الواوين إذا اجتمعتا في أول الكلمة ، أبدلت الأولى
همزة لزوماً ، فلما لم تبدل على عروض الثانية ، وأنها بدل من الألف لأن ،
واو أرى لا تبدل همزة ، فكذا ما أبدل عنها فهو مغير عن فعل
الفاعل .

واستدلوا أيضاً بأن العرب أتت بالمفعول فضلة مع صيغة الفاعل ،
ولم تأت بالفاعل فضلة مع صيغة المفعول ، ولو كانت أصلية لحصل
التكافؤ بينهما من حيث إن المسند إليه قد وجد في كلا النوعين ،
وما عداه ينتصب فضلة .

وأجيب عن الأول بأنه لو أدغم الواو في الواو في قوليل ونحوه ،

وأبدت الواو ياء ، وأدغمت في الياء في سوير ونحوه لقليل : قبل
بتشديد الواو مكسورة ، وسير بتشديد الياء كذلك ، فلا يعلم أنه
ماض مبنى للمفعول من قول وسائر ، أو ماض مبنى للمفعول
من قول وسير بفتح الواو والياء مشددتين كما لم يعمل الغليان والنزوان ،
لئلا يلتبس الفعلان بفعال إذا ، وقلبت الواو والياء ألفاً حذفت إحدا
الألفين فيكون الغلان والنزان ، ورد بأن الترام ذلك فيما ألبس فقط ،
وغيره يدل على الفرعية •

وعن الثانى بأن رجوع مدعو ومغزو للواو في دعا وغزا ، قالوا :
دعت وغزوت لا يستلزم أن يكون دعى وغزى فرعا عن دعا وغزا لجواز
كونهما أصليين ياءهما عن واو ، كما أن انصـيام ياءه عن واو ، ليس
فرع الصوم •

وعن الثالث : بأن ترك الإبدال للواو : الأولى همزة في نحو :
ووى ، لأن الثانية ليست أصلاً في الواوية ، بل منقلبة عن ألف وارى
الأولى ، وبأن إبدانها همزة مشروط بأن لا تكون الثانية مدة أى ممدوداً
الصوت بها ، بأن تقع ساكنة تعد ضمة ، وفي نحو : وورى ، وقعت مدة
وذلك لإبدال واجب مع استيفاء الشروط ، وأما نحو : وورى إذ لم
يستوفها فيجوز فيه الإبدال ، وتركه لأن الواو المضمرة المصدرة
يجوز إبدالها همزة ، ولو لم تكن بعدها واو نحو : وجوه وأجوه •

وعن الرابع : بمنع الملازمة •

وقال المبرد وابن الطراوة والكرفيون : إن الفعل المبنى للمفعول
أصل ، ونقله الناظم في شرح الكافية عن سيبويه والمازنى ، واستدلوا
بوجود أفعال تلزم البناء للمفعول ولا تبين للفاعل نحو : جن وبهت ،
وطل دمه أهدر ، وأولع بكذا ، وعنى بحاجتى وزهى علينا ، وحم

وزكم ررّك وفلج ، وسقط في يده ، ورهطت الدابة ، ونفست المرأة ،
ونتجت الناقة ، وغم الهلال ، وأغمى على زيد ونحو ذلك .

ولو كان فرعاً للمبنى للفاعل لوجد منها أفعال مبنية للفاعل ، لأن
الفرع يستزم وجود الأصل ، والأفعال المبنية للفاعل منها غير
موجودة ، فليس فرعاً ، واستدلوا أيضاً بقواهم أعد في وعد ،
وأقنت في وقتت ونحوهما ، ولو كانت الضمة عارضة لم يهز إلا ندوراً
نحو : (لترؤن الجحيم) و (اشتروا الضلالة بالهدى) بهمز الواوين ،
لأن قلب الواو المضمومة همزة مطرد حيث كانت الضمة لازمة لا عارضة ،
وإلا كنت ستكرها نص عليه الزمخشري في سورة التكاثر .

واستدلوا أيضاً بدخول الروم والإشمام في الضمة :

وأجيب عن الأول بأن دلالة الفعل على الفاعل عقاية ، وتلك الأفعال
اللازمة للبناء للمفعول يقدر تغييرها ، ولنا جموع لم يسمع لها مفرد :
كعباديد وأبabil ، ومذاكير وملاميخ ، ومثابه ، والجمع فرع المفرد
اتفاقاً ، وأسماء مصغرة لا مكبر لها : ككميت والثريا ، فلو كان ما ذكروه
صحيحاً لزم كون الجمع أصلاً برأسه ، وهم لا يقولون بهذا ، فما كان
جوابهم كان جواب غيرهم ، فهو مشترك الإلزام ، ويرد هذا الجواب
أن نحو : عباديد ، ولو كان على صيغة الجمع لكنه ليس بجمع ، بل
اسم جمع لا مفرد له ، ونحو كميت اسم موضوع على صيغة المصغر ،
وليس مصغراً ، ولك أن تسلم أن نحو : عباديد جمع أصل من حيث
إنه لم يتفرع عن مفرد ، إذ لم يكن له مفرد .

ويجاب عن الثاني : أن الضمة في المبنى للمفعول عارضية تشبه
الأصلية اللازمة فجاز قلب الواو والمضمومة أوله همزة باطراد .

ويجاب عن الثالث : بأنه كثير ما يوجد الروم والإشمام في الضمة العارضة الشبيهة بغير العارضة ، وإنما يبنى للمفعول الفعل المتصرف المتعدى ، فينبوب مفعوله أو اللازم المتعدى بحرف جر ، فينبوب الجار والمجرور معاً على ما صححه ابن هشام في المغنى ، وقيل : المجرور ، وزعم بعض أنه ينبوب الجار وحده ، وينوب في ذلك المصدر أو ضمير ، والظرف وقيل لا ينبوب الجار والمجرور •

وقال الزجاجي عن أكثر النحويين : لا يبنى اللازم للمفعول مطلقاً •

وقال أبو البقاء : لا يبقى اللازم الذي لا يتعدى بحرف جر ، أو لم يتعد كقام وقعد ، لئلا يبقى بلا نائب ، ومن ينيبه ينيب ضمير المصدر ، وشروط ذلك ، والخلاف فيه والبسط مطعها كتب النصو ، فانظر حاشيتي على القطر وشرحه ، وكذلك الكلام على منع ذكر الفاعل تمييزاً مع انيابة نحو : ضرب زيد رجلاً تمييزاً بالفاعل بعد حذفه ، ولا يبنى من الجامد : كنعم وبئس وليس ، ولا من كان وأخواتها ، فلا يقال في كان زيد قائماً : كين قائم لأنه يؤدي الى حذف اسم كان ، وإقامة خبرها مقامه ، وأصل اسمها المبتدأ وخبرها خبره ، ولا يحذف المبتدأ ، ويبقى الخبر إلا حيث يعلم ، والبناء للمفعول يكون للجمل ، وغيره ، فمنع في كان وأخواتها مطلقاً طرداً وقيل لأن خبرها قد يكون جملة ، واجملة لا تقوم مقام الفاعل عند البصريين ، إلا إذا أريد لفظها ، فتكون اسماً منصوباً : قيل زيد قائم ، أي قيل هذا اللفظ ، وسطت هذا في النصو •

ورقع في كتاب سيبويه : كان يكون فهو كائن ومكون بفتح الميم وضم الكاف كمقول ومصون ، فهو اسم مفعول من كان ، فدل على جـواز بناء الفعل للمفعول منها ، فيقال كين ويكان •

وسأل أبو الفتح شيخه الفارسي عن ذلك فلم يجىء بشيء سوى أن قال : (يمرون عليها وهم عنها معرضون) •

قال : أنتقول : إن سيرييه يجيز أن تبني كان للمفعول ؟

فقال : لا ، ثم قال : فما تعمل بهذا الذي ورد من كلام سيبويه ؟

فقال : لا أدري •

وقال : أنتقول انه خطأ وقع في النسخة ؟

فقال : لا ، وقال : ليس كل النداء يعرفه الطبيب ، أو يعالجه الطبيب •

وحكى أن أبا الفتح حكى عن الفارسي أن سيبويه لم يرد أن كان تبني للمفعول ، بل أراد بقوله : ومكون مع ما معه تصرف كان وعدم جمودها ، فكان ذلك كناية عن مجرد الأخبار بأن كان متصرفا لا أن لها اسم مفعول ، كما يقال في الكناية عن الجود : زيد كثير الرماد ، ولو لم يكن عنده رماد •

ويقرب من ذلك ما قال بعض المتأخرين : إنه أراد أن يبين أن اسم كان كالفاعل ، وخبرها كالمفعول ، فأشار إلى أن اسمها كالفاعل بكائن ، وإلى أن خبرها كالمفعول بمكون ، ووجه ذلك أن كائناً اسم فاعل فأشار به إلى الفاعل ، ومكوناً اسم مفعول ، فأشار به إلى المفعول ، وذلك كناية أيضاً ، ويقال أيضاً في التوجيهين : إن ذلك تورية •

وحمل أبو سعيد السيرافي والسيوطي كلام سيبويه على ظاهره من أنه يجوز بناء كان للمفعول •

قال أبو سعيد : تحذف اسمها وخبرها ، وتصاغ للمفعول ، فينبوب المصدر يعنى ضمير المصدر المفهوم من كان ، بناء على أن لها مصدراً ، ويذكر الاسم وان خبر بعد ذلك مرفوعين مبتدأ وخبراً تفسيراً لضمير المصدر النائب فتقول : كين زيد منطلق ، أى كين هو أى الكون زيد منطلق ، وذلك بناء على أن كان الناقصة تدل على الحدث ، وليس مذهب الحقيقين ، بل تدل على الزمان فقط رد عليه بعضهم بهذا •

والحق عندي أنها تدل على الزمان والحدث الذى هو الوجود والحصول فى الزمان ، وأجاب بعضهم عن ذلك الرد بأن له أن يجعل خبرها عوضاً عن المصدر ، فلما حذف لحذف المبتدأ عاد إليها مصدرها الذى رفض بوجود الخبر ، وهذا التقدير يرجع الى التامة ، وإنما صيغ للمفعول من التامة ، وليس محل النزاع لدلالتهما على الحدث •

وقال السيوطى : الصحيح أنه لا يبنى الناقص للمفعول من كان وكاد وأخواتهما وفاقاً للفارسى ، وجوزه سيبويه والسيرافى والكوفيون •

قال أبو حيان : وانذى نختاره مذهب الفارسى ، لأنه لم يسمع والقياس يأباه ، وأجاز ابن عصفور بناء كان الناقصة للمفعول بشرط أن يتعلق بها ظرف أو مجرور فيحذف اسمها حينئذ ، ويحذف الخبر لحذفه لما بينهما من التلازم والربط ، فيقام الظرف أو المجرور مقام الفاعل فتقول فى كان فى الدار زيد قائماً : كين فى الدار ، والدار مكون فيها ، ودليل التعليق بها : (أكان للناس عجباً أن أوحيناً) فللناس متعلق بكان لا بعجبا ، لأنه مصدر ومعمول ، المصدر لا يتقدم على المصدر ولا بأوحيناً ، لأنه صلة أن المصدرية ، وهى موصولة ، ولا يتقدم معمول الصلة على الماوصول ، ويرده أنه لا فائدة فى

كين يوم الجمعة ، ولا في كين في مكان ، لأنه لا يخلو يوم الجمعة ، والمكان
من وقوع شيء ما .

قلت : إنما أجاز ابن عصفور نيابة الظرف والمجرور على ما مر ،
بشرط الفائدة كما في مثاله ، وأما نحو : كين يوم الجمعة فلا يجيزه
لعدم الفائدة ، وأما كين في مكان فالمراد فيه مكان مخصوص مبهم ،
وهو صالح لئلا يكون فيه شيء ففيه فائدة لا جنس المكان على أنه
يجوز أيضاً مثل كين يوم الجمعة حيث أفاد بأن يراد صيرورة شيء
مخصوص أو شيء عظيم ، كما يقال : كان اليوم شيء أي شيء هو كذا
أو شيء عظيم ، ويرده أيضاً أن كان الناقصة عنده لا تدل على
الحدث ، وانظروا إنما تتعلق بم ادل على حدث ، حتى إنها تتعلق
بالحرف المشير إلى الحدث ، ولا تتعلق بفعل أو اسم لا يدل
عليه .

ويرده أيضاً أنها إذا كانت لا تدل عليه ، بل على زمان خبرها ،
فمع حذفه وطرحه بالكيفية ، حتى إنه لم يدل عليه دليل أي فائدة
تبقى هناك ، على أنه يجوز تعليق للناس بعجبا بناء على جواز
تقديم معمول المصدر عليه ، ولا سيما أنه لا يحل محله الفعل ،
وحرف المصدر ولا سيما أن معمول ظرف ، أو على أنه اسم فاعل
أي معجبا ، ومعموله يجوز تقديمه حيث لم يكن مانع ككونه صلة
أل ، وأجازه بعض ، ولو كان صلتها ويجوز تعليقه بمحذوف حال
من عجبا ، ولو كان عجبا نكرة لتقدمه عليه .

وقيل : وأولى من ذلك تعليقه بمحذوف جوازا على طريقة التبیین ،
أي أعني للناس ، أو أقول للناس ، أو أنه للناس بضم الهمزة
وكسر الهاء .

والحق عندي تطبيقه بكان وهي ناقصة دالة على الحدث ،
أو تامة وعجباً حال من مصدر أوحينا إلا أن قيل المصدر المقدر
من حرف المصدر والفعل لا يأتي الحال منه ، كما لا ينعت لأنه
بمنزلة الضمير ، بأن يحكم عليه بحكم الضمير ، وجعل ابن السيد
والأعلم وغيرهما مكوناً في كلام سيبويه من كان التامة ، لأنها فعل
صحيح دال على الحدث لها مصدر جارية مجرى الأفعال التي لا تتعدى
مثل : قام وقعد وسيبويه ، يجيز بناء مثل هذا النوع للمفعول تقول :
قيم وقعد بنيابة المصدر ، أي قيم القيام وقعد القعود •

قال : وأظن أبا سعيد السيرافي ذهب الى هذا ، لكن قوله بعد ذلك
زيد منطق يوجب أن تكون الناقصة •

قلت : بل كلامه نص في أنها الناقصة كما تعلمه من العبارة
المذكورة له ، وروى عن الفراء جواز كين أخوك في كان زيد أخاك قياساً
على ضرب عمرو ، في ضرب زيد عمراً لا من كلام العرب نص هو على
ذلك ، وأقول يجوز أن يكون مكون في كلام سيبويه مضموم الميم
مفتوح الكاف مشدد الواو مفتوحها اسم مفعول من كون بفتح
الكاف ، وتشديد الواو إعلماً بأن اسم المفعول لا يكون من كان
الثلاثية ، بل من الرباعية بالتضعيف •

وأجاز الفراء نيابة الجملة عن اسم كان واسم جعل ، التي
للمقاربة وكذا الكسائي إلا أنه يقدر ضميراً عائداً الى المجهول ،
والفراء لا يقدر ضميراً وقال أيضاً في نحو : قيم وقعد لا ضمير فيه ،
وقدره الكسائي ضمير المجهول ، وبسط ذلك في النحو •

والحق أنه يبنى الفعل للمفعول من باب ظن ، وزعم بعض أنه
لا يبنى منه لأنه مجاز ، والمجاز موقوف على السماع ، ولا سماع

ولو كان بناؤه في لسان العرب لم يخف عن سيوييه فبناؤه من وضـع
غير العرب ، وأو كان منهم لذكره الإمام في تعليمه •

ووجه التجوز أن المظنون أو المعلوم هو النسبة الخبرية بين
الأول والثاني ، فجعل أحدهما نائباً مجاز فلذا لا تفعله العرب ، وقياسه
على باب كسوت لا يصح ، لأن إقامة الأول من باب كسوت تصح ،
لأنه مفعول حقيقي •

قلت : يرده أن المجاز موقوف على سماع النوع ، والنوع
مسموع فلا يشترط سماعه في خصوص باب ظن ، وعدم ذكر سيوييه
لذلك لا يستلزم عدمه ، وأنه قد سمع البناء للمفعول من باب ظن ،
قال حسان :

أقول ولا يلقى لما قلت عائب
من الناس إلا عازب العقل مبعـد

ببناء يلقى للمفعول •

وقال مسافر بن أبي عمرو :

* ونلقى عند تصريف المنايا شدودا رفدا *

وقال الشاعر :

* ألفتنا عيناك عند القفا *

وقد يقال إن يلقى من ألفى اللازم المتعدى أو احد بمعنى أصاب ،
وقرأ كثير من السلف : (ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من
أولياء) بالبناء للمفعول ، والظاهر أنها المتعدية لاثنين ، وفي الآية
أبحاث نحوية وقال :

* دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط *

ولابد لحذف الفاعل ونياية غيره عنه ، وبناء الفعل للمفعول من سبب يقتضيه ، لأنه على خلاف الأصل مثل الجهل بالفاعل كقولك : ضرب زيد ، إذا لم تعلم الضارب ، بحث فيه ابن هشام فى غير التوضيح ، بأن الجهل إنما يقتضى أن لا يصرح باسمه الخاص به ، لا أن يحذف بالكلية ، ألا ترى أنك تقول : ضرب زيداً ضارب ، وسأل سائلاً ، وسأم سائماً .

قال الصبان : وقد يقال لا يشترط فى الغرض من التبين أن لا يحصل من غيره ، ومثل العلم بالفاعل نحو : (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر) لأنه لا يَحُل ولا يَحْرَم إلا الله (وخلق الإنسان ضعيفاً) لأنه لا يخلق إلا الله ، ومثل تعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول به ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « من ابتلى بهذه القاذورات » أى من ابتلاه الله بهذه القاذورات ، فحذف اسم الله لصونه عن مقارنة القاذورات ، وقتل المحارب ، وقطع اللص ، وجلد الشارب ، أى قتل الإمام المحارب ، وقطع الإمام اللص ، وجلد الإمام الشارب ، فحذف لفظ الإمام لئلا يذكر مع المحارب واللص والشارب .

ومثل تحقير الفاعل بصون المفعول أن يذكر مع ذلك الفاعل نحو : قتل عمرو ، طعن عمرو ، قتل الحسن ، تحقيراً للقاتل الطاعن ، وللقاتل ، ومثل الخوف من الفاعل فيحذف نحو قتل زيد إذا كان قاتلاً مجرمًا يخافه من يبين أنه القاتل .

ومثل الخوف على الفاعل نحو : قتل زيد إذا كان القاتل ممن ترق له لقرايته أو ضعفه أو نحوهما ، ومثل إبهام أفعال نحو : تصدق بصدقة إذا كنت أنت المتصدق ، وأردت إخفاء الصدقة عن أن يعلم أنك متصدقها أو كان المتصدق غيرك ، وأردت إخفاءه ،

ويرد عليه ما أورده ابن هشام في الحذف للجعل ويجاب بما أجيب به هنالك .

ومثل إيثار غرض السامع في عدم ذكره كخوفه عليه أو كراهة سماع ذكره ، وقد يدخل هذا في بعض ما مرّ ، ومثله أن لا يتعلق بذكره غرض وقصد نحو : (فإن أحصرتم) (وإذا حييتم) و (إذا قيل لكم تفسحوا) إذ ليس المراد إسناد الحصر والتحية ، والقول الى فاعلين مخصصين بل الى أى فاعل كان ، وما تقدم كله أغراض معنوية .

ومثل الاختصار كقولك : سئل النبي صلى الله عليه وسلم اذا قلت : هذا لأجل أنك لا تريد أن تطيل بذكر السائل ، ومثل تصحيح النظم كقولك :

وما المال والأهلون إلا ودائع

ولابد يوماً أن ترد الودائع - مع

فإنه لو قال : أن يرد الودائع أو الناس الودائع لوقعت الزيادة على الوزن ، ولكانت القافية منصوبة ، مع أن القوافي في القصيدة مرفوعة ، ورفع قافية ، ونصب أخرى عيب يسمى الإصراف وكذا جر واحدة ونصب أخرى ، وأما رفع واحدة وجر أخرى فيسمى الإقواء ، وينفرد إقامة الوزن أيضاً كما اذا وقع البناء للمفعول في الشطر الأول غير المقفى واو في الثاني ، حيث لا يتغير حركة الروى بالبناء للفاعل .

ومثل التقارب في الأسجاع والفواصل ، بحيث لو بنى للفاعل ، وذكر مع المفعول زادت سبعة أو فاصلة على أخرى ، حتى تبعد

عنه بعداً يمجبه السمع ، وينفره الطمع ، فإن زيادة سبعة على أخرى
زيادة واضحة غير فصيح ، كقول الحريري في المقامات :

حتى نامن حصائد الأسنة
ونكفى غـوائل الزخرفة

فإنه لو قال : ويكفينا الله غوائل الزخرفة ، وكذا في قوله :

✽ ما طلع هلال وسمع إهلال ✽

أى وسمع الناس إهلال بالوقف على المنون المنصوب بالسكون
على لغة ، وقد يقال : إن ذكره في ذلك لا يطيل السجع طولا يمج
وينفر لقاته ، وهذا كله أغراض لفظية ، ولله در الناظم حيث جمـع
ذلك كله بقوله في التسهيل : قد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي

وقول ابن هشام في التوضيح ، وصاحب تحقيق المقال ، والبليدي
والحفنى : إن الحذف للجعل غرض آخر مقابل للغرض اللفظي ،
والغرض المعنوي باطل ، والحق دخوله في المعنوي كما حذفه
للعام به فيه ، ثم رأيت للصبان ، فالحمد لله على موافقته في ذلك .

والمراد بالغرض في هذا المقام السبب الباعث على البناء للمفعول
لا الفائدة المترتبة على الفعل المقصودة منه ، لأنه لا يظهر ذلك في جميع
الأغراض المذكورة .

قال صاحب تحقيق المقال : والكلام في هذه الأغراض ليس هو
في الحقيقة من وظيفة النحوى .

قلت : يعنى بل هو من البيان كما ذكره ابن هشام ، ومراده

بالبيان علم المعانى ، لأن ما ذكر من الأغراض من تعلقات المعانى ،
أو المعانى والبيان ، أو الكل ، لأن المعانى بعض ذلك وتلك الأغراض
منه .

الإعراب : فصل خبر المحذوف ، وفي فعل متعلق بمحذوف
نعتة أو حاله على ما مر ، وما مضاف اليه موصولة ، ولم
حرف نفى وجزم وقلب ، ومعنى المضارع ماضياً منقطعاً عن زمان
الحال ، ويسم فعل مضارع مبنى لامفعول مجزوم ، بلم وعلامة
جزمه حذف آخره ، وهو ألف وفاعل نائبه والهاء مضاف اليه .



إن تسند الفعل للمفعول فأتت به
مضموم الأول واكسره إذا اتصل
بعين اعتل واجعل قبل الآخر في الـ
مضى كسراً وفتحاً في سواء تـ

إن أردت أن تسند الفعل للمفعول ، فأت بذلك الفعل حال كونه
مضموم الحرف الأول سواء كان ماضياً أو مضارعاً ، واكسر ذلك
الحرف الأول في الماضي إذا اتصل هذا الحرف الأول بعين
معتلة ، واجعل الكسر في الحرف الذي قبل الآخر في الماضي ان صح ،
وإن اعتل سكن والفتح في الحرف الذي قبل الحرف الآخر في المضارع
إن صح ، وإن اعتل سكن •

مثال الماضي الصحيح العين ، المضموم الأول ، المكسور ما قبل
الآخر : ضرب عمرو •

ومثال الماضي المعتل العين ، المكسور الأول ، الساكن العين :
قبل وبيع •

ومثال المضارع الصحيح العين ، المضموم الأول ، المفتوح
ما قبل الآخر : يضرب عمرو •

ومثال المضارع المعتل العين ، الساكنها المضموم الأول : يقال
ويباع •

وسواء في ذلك الثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي
نحو : أكرم ويكرم ، وأعين ويعان ، وانطلق وينطلق ، واختير ويختار ،
واستخرج ويستخرج ، واستعين ويستعان ، وإنما غير الفعل ثلثاً يلتبس
المفعول عند قيامه مقام الفاعل بالفاعل ، وإنما فتح ما قبل آخر المضارع ،

لئلا يلتبس بالرباعي المبني للفاعل لو كسر ، وذلك في الرباعي والثلاثي ، ولو ضم ما قبل الآخر لكان ثقيلاً ، ولو اقتصر على فتح ما قبل الآخر لحصل التباس في نحو : يعلم .

وعدل عن الكسر في الأول ، لأن حرف المضارعة قد يكسر في بعض اللغات ، وقيل : لأن الضم أقوى الحركات ، فجاء علامة على فاعل متروك كما ضم أول المصغر علامة على صفة محذوفة ، وقيل : فتح ما قبل آخر المضارع ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو أثقل من الماضي ، وأطلق الذناظم في الفعل ليشمل الماضي والمضارع .

وأما الأمر فلا يبنى للمفعول ، بل تدخل لام الأمر على المضارع ، فيفاد معنى الأمر ، فالمراد بسواء سوى المضي ، يعنى المضارع .

قال بعضهم : ذكر المضارع هنا استطراد لأن أكثر أحكام الفعل تختص بالماضي ، ولهذا كان الأولى رفع قوله : وفتح في سواء على الابتداء ، وتلا خبره ، والتحقيق أن أول الماضي المبني للمفعول مضموم أبداً ، وما قبل الآخر مكسور ، وأول المضارع مضموم ، وما قبل آخره مفتوح ، وتحقيقاً أو تقديرأ .

مثال ذلك تحقيقاً : ضرب ويضرب ، ومثاله تقديرأ بيع ويبيع ، أصل بيع بيع بضم الباء الموحدة وكسر الياء ثقل كسرهما لكونه على الياء ، وكونه بعد ضمة فنقل الى الباء الموحدة بعد سلب ضمها ، وسلمت الياء لسكونها بعد كسر ، وأصل يبيع يبيع بضم الياء وسكون الباء الموحدة ، وفتح الياء ، نقلت فتحة الياء للباء قبلها ، فقلبت ألفاً لسكونها بعد فتح ، أو لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها - الآن .

وكذا اختير ويختار ، وانقيد وينقاد أصل اختير وانقيد اختير
وانقود بكسر الياء والواو ، ونقلت كسرتيها لثقلها الى الحرف قبلهما
بعد سلب حركته ، فسكنت بعد كسرة فسامت الياء ، وقلبت الواو ياء ،
وأصل يختار وينقاد ويختير وينقود بفتح الياء ، والواو بعد فتحة
تحركتا وانفتح ما قبلهما ، فقلبتا ألفاً بعد سلب فتحهما •

وكذا أعين ويعان أصل أعين أعين بسكون العين ، وكسر الواو
ونقل كسرها للعين فسكنت بعد كسرة غسملت ، وأصل يعان يعان يعون
بسكون العين وفتح الواو ، نقلت فتحتها للعين فقلبت ألفاً لسكونها
بعد فتح أو لتحركها في الأصل ، وانفتح ما قبلها الآن •

وكذلك استعين ويستعان ، أصل استعين استعين بسكون العين ،
وكسر الواو ، ونقل كسرها لثقله للعين ، فسكنت الواو بعد كسرة ،
فقلبت ياء ، وأصل يستعان يستعان بسكون العين وفتح الواو ،
نقلت فتحتها للعين ، فقلبت ألفاً لسكونها بعد فتح ، أو لتحركها في
الأصل ، وانفتح ما قبلها في الحال •

وكذلك استبيع ويستباع ، أصل استبيع استبيع بسكون الباء الموحدة،
وكسر الياء ، نقل كسرها للباء الموحدة ، فسكنت بعد كسره فسامت ، وأصل
يستباع يستبيع بسكون الباء وفتح الياء ، نقل فتحها للباء فقلبت ألفاً
لسكونها بعد فتح ، أو لتحركها في الأصل ، وانفتح ما قبلها
في الحال •

وأصل قيل : قول بضم فكلر نقل كسر الواو لثقله الى القاف
بعد سلب ضمه ، فسكنت بعد كسرة ، فقلبت ياء ، وقيل حذفت
الكسرة وكسرت القاف لتقلب الواو ياء ، وأصل يقال : يقيل بسكون
القاف ، وفتح الواو نقل فتحها القاف ، فقلبت ألفاً لتحركها في

الأصل ، وانفتاح ما قبلها في الحال أو لسكونها بعد فتح
مخصوص .

وأصل ردّ رد بـ كسر الدال الأولى نقلت كسرتها للراء بعد سلب ضم
الراء ، فأدغمت في الدال ، وأصل يرد يردد بفتح الدال ، نقل
فتحها للراء الساكنة ، فأدغمت في الدال بعدها .

وأصل استحق استحق ، نقلت كسرة القاف للحاء الساكنة ،
فأدغمت في القاف ، وأصل يستحق يستحقون نقل فتح القاف للحاء ،
فأدغمت في القاف ، وهكذا إذا أدغم الأول في الحرف بعده ماضياً
أو مضارعاً ، فضم الأول مقدر .

وكذا إذا نقلت حركة الأول أو حركة ما قبل الآخر للحرف
السابق ، فإن تلك الحركة مقدرة أو سكن ما قبل الآخر للتخفيف
أو لضرورة ، وهكذا في مثل ذلك مما لم أذكره .

هذا وقيل غير الفعل الى فعل بضم فكسر ليعبد عن أوزان الاسم ،
وأما دئل في الأسماء فقليل ، ولو كسر الأول وضم الثاني ، لحصل هذا
الغرض لكن الخروج من الضمة الى الكسرة أولى من العكس ، لأنه طلب
خفة بعد ثقل ، وحصل غير لثلاثي على الثلاثي ، ولو اقتصر على كسر
ما قبل الآخر التبس بنحو : علم وشرب ، أو على ضم الأول
لا تـبس بالمضارع فيما أوله همزة من الرباعي نحو : اعلم .

ورغم بعضهم أن ضم الأول عوض عن الفاعل ، ويرده أنه قد
عوض عنه المفعول وهو كاف ، والمراد بالمفعول هنا ما يشمل المفعول
به وغيره مما ينوب ، بل الظروف والمصادر لا تنوب حتى يتوسع فيها
بأن تنصب المفعولات ، وكلام المعانين صريح في أن إسناد الفعل

المبنى للمفعول : الى المفعول به حقيقى ، والى غيره مجازى ، قيل :
رظاهر قوله أن تسند الفعل للمفعول أن النائب ارتفع بالإسناد لا بالنيابة
عن الفاعل ، وهو المشهر والصحيح ، وذهب اليه س- يويه وأبو على
وغيرهما ، وعبارته هنا أحسن منها في سائر كتب كالتسهيل وغيره ،
فإن ظاهرها ارتفاعه بالنيابة وهو مرجوح ، وذلك مبنى على أن الفاعل
هل ارتفع لكونه فعل أو لكونه محدثا عنه ومسند اليه أ ه وبسطت
ذلك في النحو .

ويعلم مما مر من ضم أول الفعل أنه إن كان بعد أوله ياء أو همزة
أو ألف قلبت واوا نحو : أومن الأصل أامن بنى للمفعول ، فضمت
الهمزة ، وقلب الألف بعدها واوا ، وتقول يومن بقلب هذه الهمزة
واوا وتحذف الواو المبدلة عن الألف ، وتقول في مضارع آمن الثلاثي
المبنى للمفعول : يومن بقلب الهمزة واوا وتقول في الماضي المبني
للمفعول من أيسر : أوسر بقلب الياء واوا .

ويعلم مما مر من أنه يكسر ما قبل آخر الماضي أنه إن كان الآخر
ألفا يقلب ياء لانكسار ما قبلها في دعا ورمى دعى ورمى .

ويعلم مما مر من فتح ما قبل آخر المضارع أنه إن كان
آخره واوا وياء قلب ألفا كقولك في يدعو : يدعا ، وفي يرمى يرمى ،
وإذا كان ما قبل آخر الماضي مكسورا مع أنه مبنى للفاعل فكسره إذا
بنى للمفعول كسر آخر غير الأول ، وإذا كان ما قبل آخر المضارع
مفتوحا مع أنه مبنى للفاعل ففتحه إذا بنى للمفعول فتح آخر غير الأول
نحو علم ويعلم .

وزعم بعضهم : أن ذلك الكسر في المبني للمفعول الماضي هو الذى
في الماضي المبني للفاعل ، والفتح في المضارع المبني للمفعول ، هو
الذى في المضارع المبني للفاعل ، وفهم من إطلاقه الأول والآخر أنه

سواء في ذلك كانا صحيحين أو معتلين نحو : وعد ويسر بضم الواو والياء للبناء للمفعول ، ودعى ورمى ، لكن إذا كان الأول واواً جواز قلبها همزة نص عليه صاحب بغية الأمال والسيوطي وغيرهما ، سواء كان غير مضاعف أو مضاعفاً صحيح اللام أو معتلها نحو : وعد وأعد ، ووُد وأد ، ووُتق وأقى ، وأراد بالاعتلال الإعلال إطلاقاً لاسم المطاق على المقيد ، لأن الإعلال إسكان حرف العلة وقلبه ألفاً وهو المراد هنا •

والاعتلال الإتيان بحرف العلة مطلقاً ساكناً أو متحركاً ، فإن حرف العلة المتحرك يجرى مجرى الصحيح ، فيكسر قبل آخر الماضي نحو : عور وصيد ، واستخوذ بالبناء للمفعول ، ويفتح قبل آخر المضارع نحو : يعور ويصيد ويستخوذ ، فالأولى تعبيره في الخلاصة بأعل ، وما تقدم هو اللغة الفصحى •

ومن العرب من يسكن ما قبل آخر الماضي المبني للمفعول للتخفيف ، كما يسكن عين الماضي المبني للفاعل إذا كسرت نحو : علم وشهد بإسكان اللام والهاء على ما مر بسطه ، فكيف لا يخفف العين في المبني للمفعول مع زيادة النقل بضم الأول ، فيقال ضرب بضم الضاد ، وسكون الراء قال :

✽ لو عر بها البان أو المسك انعر ✽

بضم العين وسكون الصاد ، وجاء فزد بضم الفاء وسكون الزاي الأصل : فصد سكت الصاد وأبدلت زايًا واختار ذلك قطرب •

قال الخضراوي : وهي لغة بكر بن وائل ، وكثير من بني تميم ، ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام ، فتنقلب الياء ألفاً ، وهي لغة طيء تقول في دعى ورمى ورثى بضم الأوائل وكسر

الثوانى وفتح الأواخر : دُعَا ورُمَى ورُمَى بضم الأوائِل وفتح الثوانى ،
وقلب الياء ألفاً .

قال خالد : فتحصل فى المعنل اللام ثلاث لغات : كسر ما قبل
آخره ، وتسكينه وفتحه أ هـ .

وما تقدم من إخلاص كسر أول الماضى المعنل العين حتى تقلب عينه
التي هى ألف ياء هو لغة قريش ، قال خالد : ومن جاورهم .

قال بعضهم : الأولى إسقاط قوله : ومن جاورهم ، تقول عليها
قيل : وبيع بكسر المقاف والباء الموحدة وهى اللغة الفصحى .

قال السيوطى : وبها ورد القرآن ، قال تعالى : (وقيل يا أرض)
(وغيض الماء) ومن العرب من يكسر أول المعنل العين ويشمه بالضم ،
ويقاب الألف ياء أيضاً وهى لغة كثير من قيس ، وأكثر بنى أسد ،
وإنما شموأ إلى الضم لأن الضم هو الأصل ، معاودة الأصل مطلوبة
حرصاً على بيان الأصل .

وأما من أخلص الكسر ففر من الضم ، ولم يكن لبسود إلى ما فر
منه ، وعزا بعضهم لغة الإشمام إلى قيس لا إلى بعضهم ، ولعل
المراد بعضهم الأكثر .

قال المرادى : للأقرب فى الإشمام ما حرره بعض المتأخرين إن تلفظ
على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازاً لا شيعوياً جزء
الضمة مقدم وهو الأقل ، يليه جزء الكسرة وهو الأكثر ، ومن ثم
تمحضت الياء أ هـ .

وأشار بثم إلى كون جزء الكسرة هـ -و الأكثر ، وتمحض الياء

سلامتها من القلب واوا ، وذلك هو مراد الأثموني بقوله : الإشمام
الائتيان على انفاء بحركة بين الضم والكسر ، ومراده بالبينية الإفرار
لا الشبيوع ، قال : وقد يسمى روماً ، وفي معنى ذلك قول شيخ
الإسلام : المراد بالإشمام هنا شوب الكسرة شيء من صوت الضمة ،
ولهذا قيل : كان ينبغي أن يسمى روماً مع أن الفراء عبر به ، وفي معنى
ذلك قول السيوطي : وحقيقة الإشمام ضم الشفتين مع النطق بحركة
الفاء ، بين حركتي الضم والكسر ممتزجة منهما ، لكن ظاهر إطلاق
الأثموني وشيخ الإسلام والسيوطي استواء جزء الضمة ، وجزء
الكسرة ، والمرادى نص على أكثرية جزء الكسرة ، وهو مراد هؤلاء ،
ولو كان جزء الضمة هو الأكثر لقلب الياء واوا .

قال السيوطي : وشرط أبو عمرو الداني إسماعه أي الإشمام ،
وشرط أبو عمر وابن الطفيل عدم إسماعه ، فالمراد به عنده الروم ،
لأنه الإشارة بالحركة من غير تصوت أ ه .

وقال الرضی : حقيقة هذا الإشمام أن تنحو بكسرة فاء الفعل
نحو : الضم ، فتتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً ، إذ هي
تابعة لحركة ما قبلها ، هذا هو مراد الفحاة والقراء بالإشمام في هذا
الموضع .

وقال الشاطبي : المذهب المعروف المشهور المقروء به ضم الشفتين
مع النطق بالفاء ، فتكون حركتها بين الضمة والكسرة ، وقيل : الإشمام
ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء ، وقيل هو ضم الشفتين قبيل النطق
بها ، لأن أول الكلمة مقابل لآخرها ، فكما أن الإشمام في الأواخر
بعد الفراغ من إسكان الحرف ، فكذلك يكون الإشمام في أولها قبل
النطق بكسر الحرف ، ويطلق الإشمام عند القراء على الإشارة بالشفتين
إلى الرفع أو الضم عند الوقف ، على نحو : (نستعين) و (من قبل)

وعلى الإنشاء بالكسرة نحو : الضمة فتميل الياء الساكنة نحو : الراو
كما مر عن ارضى ، وعلى خلط الصاد بالزاي في الصراط ،
وأصدق •

فالإشمام يكون في الحركات والحروف ، والظاهر أن الإشمام
يسمى شكلاً ، لأن الشكل الكيفية الحاصلة للنظ ، وقال الحفنى لا ، وقد
سماه السيوطى وصاحب البسيط حركة •

وعن الصبان في حاشية الأثـمـونى ، عن السيوطى في الأشباه
والنظائر ، عن صاحب البسيط في البسيط وغيره : أن الحركات ست :
انحركات الثلاث المشهورة ، وحركة بين الفتحة والكسرة ، وهى التى
قبل الألف المعجمة فى قراءة ورش نحو : الصلاة والزكاة واحياة ،
بين الكسرة والضمة ، وهى حركة الإشمام فى قيل وغيض على قراءة
الكسائى ، وحركة ما قبل الألف المعالة مطلقاً نحو : رمى وخاف
ودان ، ويأتى مزيد كلام بعد فى الإشمام •

ومن العرب من يضم فاء الماضى المـلـ العين ضمّاً خالصاً فتقـبـ
الألف واواً لانضمام ما قبلها ، وهى لغة قليلة ، وتعزى لفقعس ودبير
قاله ابن هشام فى التوضيح •

قال خالد : وهى موجودة فى كلام هذيل •

قال المرادى فى شرح التسويل بعد ذلك : وهما يعنى فقـعـسـاً ودبـيرـاً
من فصحاء بنى أسد •

وقال الشاطبى : حكيت بنى ضبة •

وقال ابن هشام في بعض كتبه : حكيت عن بعض بنى تميم ، وكذلك
عزاها الفراء في كتاب اللغات الى بنى فقعس ، وبنى دبير من بنى أسد ،
وعزاها صاحب التحقيق لهذيل ، وبنى دبير من بنى أسد ، وفصحاء بنى
فقعس نحو : قول وبوع وهوب وخوف بضم الأوائل وإسكان لثوانى ،
وذلك أنه أبقيت حركة أول الفعل على حالها ، فانقلبت بسببها ألف ذوات
الياء والواو واوا ، وهى أضعف الأوجه والمغات .

قال الفراء : لا تدخل هذه اللغة في القراءة لمخالفتها الكتاب ، قال
الفراء : أنشدنى بعض بنى أسد :

وابتذلت عصبى وأم الرجبال
وقول لا أهل له ولا مال

قلت : قال رؤية :

ليت وهل ينفع شيئاً ليت
ليت شاباً بسوع فاشترت

بضم الباء وسكون الواو مبنيًا وفتح العين ، وقال شاعر :

✽ حوكت على نيرين إذ تحاك ✽

بضم الحاء وسكون الواو ميتاً وفتح الكاف وتاءه للتأنيث ،
أى حوكت الحلة أى نسجت تلك الحلة ، وهى الإزار والرداء اللذان
يصفهما وقال :

✽ آخر نوطت الى صلب شديد الحمل ✽

بضم النون وسكون الواو ميتاً وفتح الطاء وتاءه التانيث ، وتلك الأوجه واللغات جائزة مطلقاً •

وقال الناظم : إذا لبس الضم منع ، وإذا لبس الكسر منع ، وجاز الباقي ، في مثال إلbas اضم : ما اذا كان عين الكلمة واوا ، وبنيت الكلمة للمفعول ، واتصل بها الضمير الموجب لسكون آخرها نحو : عقت مبنياً للمفعول ، فإنه يكسر أوله بإخلاص أو بإشمام ، ولا يضم لأن ضمه يوهم البناء للفاعل : كقلت ، ومثال إلbas الكسر : ما اذا كان عين الكلمة ياء ، وبنيت الكلمة للمفعول ، واتصل بها الضمير نحو : بعث بالبناء للمفعول ، فإنه يضم أوله أو يشم ، ولا يخلص كسره ، لأن إخلاص انكسر يوهم البناء للفاعل ، وإلى ذلك أشار في الخلاصة بقوله :

✽ وإن بشك خيف لبس يجتنب ✽

وصرح به في شرح الكافية ، ومثل اليائي العين في امتناع الكسر للإلباس ، واوى العين الذى مضارعه مفتوح نحو : خاف ، فاذا بنى للمفعول ضم أو شم ، ولا يخلص الكسر لئلا يلتبس بالمبنى للفاعل كـذا يظهر لى ، ثم رأيت ابن هشام أشار إليه في التوضيح حيث قرن : خفت ببعث بالبناء للمفعول في تعيين الضم ، أو الإشمام وامتناع الكسر ، ورأيته للصبان وابن قاسم ، ثم رأيته لبعض المتأخرين ناظماً لمسائل اللبس :

مثال ما الضم للبس يجتنب

فيه كـاولت فقلت في الغلب

ومثل زرت واجتنب كسر الـذى

يائى عين مثل دنت يا فتى

كذا اذا الكسر بواو قد أصل
في مثل خـ فـ اف خفت للمفعول قل

وسـ يـ يويه لم يـ ر اللبس اذا
عارض وجهاً موجباً أن ينبـ اذا

فالحمد لله على الموافقة ، ولعل ذلك إنما يجتنب عند عدم القرينة ،
وجعلت المغاربة الوجه الملبس من ضم أو كسر مرجوحاً لا ممنوعاً ،
ويحتمله كلام الخلاصة ، فإن قوله يجتنب يحتفل أن يريد به الاجتناب
وجوباً ، وهو الظاهر ليوافق تصريحه في شرح الكافية ، والاجتناب
جوازاً ، واستحصاناً •

قلت المغاربة : ان العرب تختار الكسر في الفاء اذا كانت فيما
سمى فاعله مضمومة ، وتختار الضم في الفاء اذا كانت فيما سمي فاعله
مكسور فرقاً بينهما •

قلت أنا والشيخ خالد : وهو الظاهر ، ولذلك لم يلتفت سـ يـ يويه
للإلباس ، بل أجاز الأوجه الثلاثة فيما يظهر من عبارته ، بل صرح
بجـ واز الوجه الملبس تصريحاً كما يأتي في شرح قوله : وما لفنا نحو
باع إلخ مطلقاً ، اكتفاء بالفرق والتقديرى ، لأن الإلباس غير مانع
لحصوله في الاسم والفعل ، فالاسم نحو : مختار ومنقاد يحتمل أن
يكونا اسمى فاعل ، فألف مختار عن ياء مكسورة ، وألف منقاد عن واو
مكسورة ، وأن يكونا اسمى مفعول ، فألف مختار عن ياء مفتوحة ،
وألف منقاد عن واو مفتوحة ، والفعل نحو تضار بالتشديد ، فإنه
يحتمل البناء للفاعل •

فأراء المدغمة مكسورة الأصل ، والبناء للمفعول ، فهي مفتوحة الأصل ، ولم يراعوا اللبس فأعلوا في مختار ومنقاد ، وأدغموا في تضار اكتفاء بالفرق التقديرى كذا قالوا •

قلت : لا دليل في مسألة مختار ومنقاد وتضار ، لأن هذا من باب الإجمال ، وما نحن فيه من باب الإلباس والإجمال جائز لا ضرر فيه ، لأنه لا يفهم منه المراد ، ولا يوقع في غير المراد بخلاف ما نحن فيه ، فانه يوقع في غير المراد ، لأنه يتبادر من نحو خفت ونعت بإخلاص الكسر ، وعقت بإخلاص الضم البناء للفاعل •

وأما المضاعف الثلاثى اذا بنى للمفعول فالأفصح الضم خالصاً نحو : رد وثد ، حتى قال بعض بوجوبه ، بل قال بوجوبه الجمهور كما في التوضيح ، ولكن الصحيح كما فيه جواز الكسر خالصاً ، ونص سيوييه على اطراده ، بل هي لغة بنى ضبة بالضاد المعجمة المفتوحة ، والباء الموحدة المفتوحة المشددة ، وهو ابن أد بضم الهمزة وتشديد الدال ، وأدهو عم تميم بن مرة •

وقال البطيوسى : ضنة بالنون بطن من قضاة ، وهو أيضا لغة عكل ، وهم بعض بنى تميم ، وبها قرأ علقمة ويحيى بن وثاب : (ردت إلينا) (ولو ردوا) بكسر الراء نقلا من الدال المدغمة حملا على المعتل ، وقرئ أيضا (وردوا الى الله) بالكسر •

قال الفراء : ولست أشهى مثل هذه اللغة في القرآن ، وأجاز الناظم الإشمام ، قال في التسهيل : وثد تشم فاء المدغم ، وفي الخلاصة :

✽ وما لباع قد يرى لنحو حب ✽

قال المهابدى : من اشم من العرب فى قيل ويبيع من الفعل ، اشم
فى المضاعف •

قال سييريه : واعلم أن لغة مطردة للعرب يجرى فيها فعل من
المضاعف الثلاثى ، مجرى فعل من المل يكسر أوله فيقال : رد ، كما
يقال : قيل ، وظاهر الخلاصة وغيرها وهو صريح المهابدى فى
الإشمام أن من يكسر فى المل يكسر فى المضاعف ، وكذا الإشمام
والضم ، وليس كذلك إلا فى الإشمام ، فان من يشم هناك يشم هنا
كما صرح به المهابدى ، وأما من يكسر هناك فيضم هنا ، ومن يضم
هناك يكسر هنا ، ولذلك كان الضم هنا أفصح اللغات ويليه الإشمام ،
وبعد الإشمام الكسر ، وهناك أعنى فى المل بالعكس •

قال ابن قاسم صاحب الآيات البيّنات ، وتبعه بعض : إنه يجتنب
ما ألبس فى المضاعف كالضم فى رد لإلباسه بالأمر ، فيعدل الى الكسر
أو الإشمام ، وإنما لم يعدل الى أحدهما فى : (ولو ردوا لعادوا)
بالضم ، لأن وقوعه شرطاً للو مانع من كونه أمراً ، لأن الشرط
لا يكون أمراً •

قلت : الحق أنه لا إلباس هناك ، بل إجمال ، لان الضم فى
ردّ إذا كان أمراً ليس بأولى من الضم فيه إذا كان مبنياً للمفعول ،
بل سواء فلا إلباس ، فاقبل الحق ، نعم يقنع الإلباس فى المبنى
الفاعل المضموم العين المضاعف من باب المدح والذم والتعجب ، نحو :
حب ، وقد تكون القرينة ، وعلى لغة الكسر يقال : ان الماء بكسر الهمزة
وتشديد النون أى صب بضم الصاد ، والماء بالرفع نائب •

هذا وهاء اكسره عائدة الى الأول ، والمعنى مصدر بمعنى اسم
الفاعل ، أو على حذف مضاف أى فعل المعنى ، وهاء سواء عائدة

للمعنى ، سوى المعنى هو الاستقبال والحال ، والمراد المضارع ، وإنما قال : بعين اعتل ولم يقل اعتلت مع أن العين مؤنث متحركة . دم على الفعل ، لأن العين مأول بالوسط ، أو بالحرف أو بالياء ، أو الواو ، والحروف يجوز تذكرها مطلقاً أو حذف التاء للضرورة ، أو ببناء على جواز حذفها ، ولو في السعة في نحو : الشمس طلع ، أو على أن العين بمعنى عين الكلمة ، يجوز تذكره لا كعين الوجه ، لا يذكر إلا إن جاء بعد الفعل .

تنبيه : الاعتلال كرن فاء الكلمة أو عينها أو لامها واواً أو ياء ، وألفاً ، تغير أم لا ، والإعلال تغيير تلك الحروف للتخفيف ، فهو أخص من الاعتلال ، فانظر ما مر ، والأعم لا يشعر بالأخص المعين .

الإعراب : إن حرف شرط تسند فعل مضارع مجزوم على الشرط ، بسكون مقدر لم يظهر لاشتغال محله بكسرة لالتقاء الساكنين ، وفاعله مستتر فيه وجوباً لأنه مبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر ، والفعل مفعول به ، ويجوز أن يكون يسند بالياء المثناة تحت ، وبابناء للمفعول ، والفعل نائباً أو بالبناء للفاعل ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى المتكلم ، والناطق والمخبر والفعل مفعول به ، والوجه الأول أولى لمناسبة قوله : فايته به .

وللمفعول متعلق بتسند ، والفاء رابطة لجواب الشرط ، وائت فعل أمر مبنى على حذف الآخر ، والفاعل مستتر وجوباً ، والجملة جواب إن وبسطت في النحو الكلام على فاء الجواب ، هل هي سببية دخلت للربط وهو الصحيح ، أو عاطفة رابطة ، وأصل قوله فايته بفتح الفاء وسكون الياء سكوناً حياً وإسقاط الألف من اللسان فايته بفتح الفاء وكسر الهمزة وسكون الياء ميتة . حذفته همزة الوصل بعد

حذف كسرتها ، لأنها لا تثبت في الوصل ، وأيضاً إذا حذفت كسرتها التقت ساكنة مع ساكن بعدها ، فتحذف هي لأنها الساكن الأول من ساكنين معتلين ، أو أحدهما معتل وهو اياء والآخر شبيه به وهو الهمزة ، وبسطت ذلك في غير هذا •

وأيما سكنت اياء سكوناً ميتاً بعد الفاء المفتوحة ، أبدل سكونها حياً ليصح بعد فتح ، وفي نسخ فات بالفاء والألف والتاء ، ووجهه أنه أبدلت تلك اياء ألفاً لسكونها سكوناً ميتاً بعد فتحة •

واعلم أن همزة ايت همزة وصل مكسورة ، زيدت في الأمر مثل همزة اضرب ، إذا كان أمراً وياء هي همزة القطع في أتى ، أبدلت ياء حيث سكنت بعد كسرة ، وبه متعلق بايت ، والهاء عائدة للفاعل ، ومضموم حال الهاء وإضافته إلى المعرفة ، وهي قوله الأول لا تفيد التعريف لأنها لفظية على ما بسط في محله ، والواو للعطف على ايت •

واكسر فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والهاء مفعول به عائدة للأول ، وإذا اسم شرط طرف زمان مستقبل ، واتصل فعل ماضى مستتر الفاعل جوازاً ضميراً عائداً للأول ، والجملة شرط إذا وجوابها محذوف دل عليه أكسره أو غير ذلك من الأوجه المذكورة في إذا •

وبعين متعلق باتصلاً ، واحتل ماض مستتر الفاعل ج-وازاً ، والجملة نعت عين ومروجه تذكيره ، والواو للعطف على ايت ، وهو أولى من حيث المعنى من عطفه على أكسر أو للاستئناف ، واجعل فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والأوامر الموجوب ، ويجوز في الأمر الثانى وهو قوله أكسر أن يكون للنذب أو للإباحة مراعاة للغة اخلاص الضم ، ولغة الاشمام •

وقبل ظرف زمان باعتبار النطق ، ومكان باعتبار الخط متعلق
بمحذوف مفعول ثان لا جعل ، والآخر مضاف اليه ، وفي المعنى متعلق
باجعل أو بالاستقرار المتعلق به لفظ قبل ، أو بمحذوف حال من
ضمير الاستقرار ، أو من الضمير المستتر في الآخر إن قلنا به لا من
الآخر ، لأنه مضاف اليه ، والمضاف لا يعمل ، وهو قبل أو متعلق
بمحذوف حال من كسراً لتقدمه عليه ، أو بمحذوف مفعول ثان
لا جعل .

وقبل متعلق باجعل ، أو بمحذوف حال من ضمير استقرار في
المضى ، أو من كسراً ، أو بالاستقرار ، والمضى مصدر بوزن
العقرد ، أصله المضري بضم الميم والضاد وسكون
الواو بعد ياء تحرك بالإعراب اجتمعت الواو والياء ، وسبقت أحدهما
بالمسكون فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وإنما قلبت ياء بعد
قلب ضمة الضاد كسرة ، وقيل قبله ثم قلبت كسرة لتجانس الياء .

وكسراً مفعول به أول ولك أن تجعل اجعل متعدياً لواحد وهو
كسراً بمعنى أوجد ، فيتعلق به قبل ، وفي المضى أو في المضى حال
من كسراً ، أو من ضمير الآخر ، ويجوز تليق قبل بمحذوف حال من
كسراً أيضاً وباستقرار في المضى ، حيث علق بمحذوف حال من كسراً
ويجوز تعليق في المعنى بمحذوف حال من ضمير الاستقرار في قبل ،
حيث علق بمحذوف حال من كسراً ، ويجوز تعليقه باستقرار قبل .

وفتحاً بانصب معطوف على كسراً ، وفي سواء معطوف على في
في المضى من العطف على معمولي عامل إذا جعلنا في المضى معمول
اجعل ، أى واجعل فتحاً في سواء ، والهاء مضاف اليه .

وتلا فعل ماضٍ مستتر الفاعل جوازاً ، والجملة نعت سوي ،
لأن إضافة على ما صححوا لا تقيد التعريف ولا التخصيص ، ولك أن

تجعلها تفيد التعريف أو التخصيص فالجملة حال ، وبسط ذلك في النحو والضمير المستتر لسرى ، والمفعول محذوف ، أى تلاه أى تلا فعل الماضى أو الماضى أو تلاها أى صيغة الماضى ، أو تلا نعت فتحاً ومر أن الأولى رفع فتح على الابتداء ، وتلا خبر ، أى وإذا صرفت الماضى الى المضارع تلاه الفتح والخبر هو قوله فى سواء •



ثالث ذى همز وصل ضم معه ومع

تاء المطاوعة اضمم تلوها بـولا

أى اضمم الحرف الثالث من الماضى المبدوء بهمزة الوصل مع أوله ، و اضمم الحرف الثانى الذى يلى التاء الزائدة زيادة معتادة ، وهى الصالحة للمطاوعة ونحوها ، مع تلك التاء وذلك فى الماضى مثل المبدوء بهمزة الوصل : انطلق واستخرج ، بضم الثالث وهو الطاء فى الأول ، والتاء فى الثانى ، مع همزة الوصل فى الابتداء أو فى الضرورة ، وأما فى غيرهما فلا تثبت همزة الوصل فضلا عن أن تضم بل تحذف ، ويضم الثانى فقط ، ومثال ضم تاء المطاوعة وما يليها نحو : تعلم بضم التاء والعين ، وما قبل الآخر باق على الكسر فى ذلك .

وأما مضارع ذلك فيضم أوله فقط ، ويكسر ما قبل آخره ، ويسكن ثانيه ان كان ماضيه بهمزة الوصل مثلا ، ويفتح ان كان بتاء زائدة للمطاوعة مثلا ، وإنما ضم ثالث الماضى المبدوء بهمزة الوصل لئلا يلتبس اذا حذفت همزة الوصل فى الـدرج بالمبنى للفاعل ، لأنه لو حذفت وأبقى الثالث على فتحه لكان على صيغة المبنى للفاعل ، ولا لبس اذا ثبتت للفرق بضمها ، ولا يـكن ضم الثالث (ح) أيضا طردأ ، وقد يقال : الفارق موجود وهو كسر ما قبل الآخر ، ولم يكسر الثالث لئلا تجتمع كسرتان فى نحو انطلق والحاجز بينهما فى نحو : استخرج ساكن ، فهو ضعيف ، والحق أنه إنما ضم الثالث لئلا يلتبس بالأمر لو بقى على الفتح ، ولكن الفتح أيضا فى آخر الماضى فارق عن الأمر واللبس به يتم اذا وقف على الماضى .

وينبغي أن يخرج على هذا قول أبي يحيى ، وإنما الترموا ضم الثالث فيما أوله همزة وصل نحو : اقتطع واستخرج ، لئلا يلتبس إذا حذفت الهمزة في الدرج ، وقول السيوطي • ويضم مع الأول أيضاً ثالث ذى همزة الوصل لئلا يلتبس بالأمر في بعض أحواله ، وإلا فسدوا وإنما ضم الثنائي في المبدوء بالتاء المذكورة لئلا يلتبس بصيغة مضارع الرباعي المضاعف ، إذا لم تكن قرينة كرفع الآخر ، وجازم وناصب لا يدخلان على الماضي ، فانه إذا وقف على تعلم مضارع علم بالتشديد التلبس بتعلم المبني للمفعول المشدد ، لولا ضم ما بعد التاء •

وعلى هذا يحمل قول السيوطي يضم ما بعد التاء معها حذراً من اللبس ، وما تقدم في المبدوء بهمزة الوصل انما هو في الخماسي الصحيح ، والسداسي مطلقاً ، وأما الخماسي المعمل فلا يضم ثالثه نحو : اختار وانقاد ، نعم يضم تقدير لأن الأصل اختير وانقيد بضم التاء والقاف وسيأتي •

وما فيه حرف العلة محرراً يجرى كالصحيح : كاعتور بضم التاء وكسر الواو ، ويعلم من ذكر همزة الوصل أن الثاني بعدها ساكن ، لأنه جى بها ليتوصل اليه ، ويعلم من ضم ثالث ما فيه همزة انوصل أنه ان كان بعد ثالثه ألف أو ياء قلب واوا إن لم تجر الياء مجرى الصحيح نحو : اختور وانقود على لغة الضم ويأتي ذلك ، وان جرت الياء مجرى الصحيح ثبتت مكسورة نحو اصطيد مزيد صيد بتحريك الياء ، وعلم من ضم تالى التاء أنه ان كان الثالث ياء أو ألفا قلبت واوا نحو : تغوفل ، ومراده بتاء المطاوعة التاء الزائدة زيادة معتادة مطلقاً ، سواء كانت للمطاوعة نحو تعلم أو لغيرها نحو تكبر وتغافل ، واقتصر في التعبير عليها ، لأنها الأصل ، ولأنها

الغالية ، والأولى أن يعبر بالتاء الزائدة المعتادة أثلاً يتوهم خصوص الحكم بالمبدوء بهمزة المطاوعة .

وعبر في الخلاصة بمثل ما عبر به هنا إذ قال : والثاني التالي تاء المطاوعة ، وأما عبارة التسهيل حيث قال : فيه بضم مطلقاً أول فعل للنائب ومع ثانيه إن كان أوله تاء مزيدة فإنها ولو عمت تاء المطاوعة ونحوها لكنها عمت أيضاً التاء الزائدة غير المعتادة ، مع أنها لا تدخل هنا فهي محافظة على العكس مخلة بانطرد .

أما التاء الزائدة غير المعتادة نحو ترمس فلا يضم ثاني ما هي فيه ، وإنما كانت غير معتادة لأن الأصل في التوصل إلى الساكن في الصدر أن يكون بالهمزة نص على أن تاء ترمس غير معتادة للزيادة المرادى ومن تبعه .

تنبيهات :

الأول : إذا قيل في استقر المبنى للمفعول ستر بضم السين وكسر التاء مشددة فهو مما ضم فيه ثالث ذى همز الوصل ، كن تقديرأ ، لأن الأصل استقر بضم التاء الأولى نقلت ضميتها للسين فحذفت همزة الوصل ونبذت لعدم الحاجة إليها لتحرك ما بعدها ، وهكذا في مثل ذلك ، ومما ضمت فيه التاء نحو ادورك بتشديد الدال ، أصله تدورك أسقطت ضمة التاء ، وأبدات دالا ، وأدغمت في الدال ، وجيء بهمزة الوصل مكسورة وهكذا في مثل ذلك من النقل والإدغام ونحوهما ، مما يكون فيه الضم تقديرية كحذفه للضرورة .

الثاني : إنما لم يتعرض لحكم مضارع المبدوء بالهمزة أو بالتاء ، لأن حكمه باق على ما مضى من ضم أوله وفتح ما قبل آخره لفظاً

أو تقديرأ ، وأيضاً تالى التـاء فى المضارع باق على أصله من انفتح
فى المبني للفاعل •

الثالث : أضاف التاء للمطاوعة مع أن المطاوعة أم تستفد منها
وحدها ، بل من البنية لأنها لها دخل فى إفادتها ، وهى بعض
البنية فافهمه •

تقمة : همزة الوصل همزة سابقة فى أول الكلمة موجودة فى
الابتداء منقودة فى اندرج ، قال الشيخ خالد والشارضى : كل همزة
تثبت فى التصغير فهى همزة قطع ، وإلا فهى همزة وصل ، يقال
فى ابن واسم بنى وسمى بحذفها ، وفى أب وأخ أبى وأخى لثبوتها ،
وهى وضعت همزة على الصحيح ، وقيل : يحتل أن أصلها ألف
لثبوتها ألفاً فى الرجل فى الاستفهام لما لم يحتج لحركتها ، وقطع
بعضهم بأنها وضعت ألفاً ، وسميت همزة وصل وألف وصل مع
أنها تسقط فى الوصل ، فقيل مجازاً واتساعاً ، والعلاقة الضدية
وحقيقتها أن تسمى همزة الابتداء ، وقيل لأنها تسقط فيتصل ما بعدها
بما قبلها ، وما قبلها بما بعدها ، وهو قول الكوفيين ، وقال به
ابن الضائع تلميذ الشلوبين •

وقال انشلوبين والبصريون : لأنها لووصل المتكلم بها الى النطق
بالساكن وفى معناه تسمية الخليل لها سلم اللسان ، وفى القولين
بحث وهو أن الوصل مصدر وصل المتعدى والوصول مصدر
اللازم بمعنى اتصل ، ومقتضى عباراتهم فى القولين أنها للوصول ،
فكان ينبغى (ح) تسميتها بهمزة الوصول لا بهمزة الوصل ، ولما
عبر فى هذا القول الآخر بمثل قولك ، لأنها تسقط ، فيوصل
المتكلم ما قبلها بما بعدها لوافق تسميتها بهمزة الوصول •

ويدل على أنه جىء بها ليتوصل الى الابتداء بالساكن أنه اذا وصل
بما بعدها بما قبلها ، أو تحرك الساكن بعدها زالت كما رايت
مراراً إلا همزة آل ، فالأرجح ثبوتها إذا نقلت حركة همزة بعدها
الى اللام نحو : الأحمر ، ويجوز حذفها ، والفرق أن النقل للإدغام
نحو : ستر بالضم والتشديد ، أصله استتر بالبناء للمفعول آخر
من النقل لغير الإدغام ، فزم يعتبر معه ما كان قبل النقل .

وكذلك فى أم التى أصل ميمه لام التعريف ، اذا نقلت حركه
همزة بعدها الى الميم ، وظاهر بعض أنه اذا نقلت حركة الهمزة للام
أو لميم ، وحذفت همزة آل وأم أو لم تحذف لم تكتب فى الخط ،
وقيل : تكتب وقد يفصل بأنها تكتب فى الوصل لا فى الابتداء ،
حيث وقع النطق أولاً باللام أو الميم المتحركتين بعدها بحركة النقل ،
وإنما لم تكن همزة الوصل إلا سابقة فى أول الكلمة ، لأنه جىء بها
وصلة الى الابتداء بالساكن لتعذر الابتداء به إجماعاً فى الألف والواو
والياء الساكتين سكوناً ميثاً ، ووفقاً لأبى الفتح وأبى ابقاء فى
غيرهـن .

وقال السيد الجرجانى والكافيجى : إن الابتداء به جائز ممكن
لكنه ثقيل ، ووجه الجواز أن التلطف بالحركة يحصل بعد التلطف بالحرف ،
وتوقف الشيء على ما يحصل بعده محال كذا قالوا .

وأجيب بأنه لا نسلم أنها بعده بل معه وإلا لأمكن الابتداء
بالحروف غير الحركة ، وهو محال ، وبسطت كون الحركة بعد الحرف
أو قبله أو معه فى النصوص ، وإثبات همزة الوصل فى الدرج أى فى
الوصل ، وعدم الوقف ضرورة كقولہ :

إلا لا أرى اثنين أحسن شـيـمة

على حدث الدهر منى ومن مجمل

بانطق بهمزة اثنين مكسورة إلا همزة المفتوحة في آل وأيمن وأيمن وأيم فانه إذا ادخل عليها همزة الاستفهام فلا تحذف لئلا يلتبس الاستفهام بالأخبار ، ولا تحقق أيضاً لأن همزة الوصل تحقق في الابتداء وفي الضرورة فقط بل تبدل ألفا ، وقد تسهل بين الهمزة والأصل مع القصر وهو القياس ، لأن الابدال شأن الساكنة ، وارجح الإبدال حتى قال الخضراوي : لم يذكر أبو علي وجماعة غير البديل ، ولم يقرأ بخلافه ، ولا جاء في كلامهم •

قلت : بل قرئ به في الذاكرين وفي الآن في السبع ، وبالتسهيل فيه أيضاً ، وجاء بالتسهيل قوله :

أَلَمْ-ق إن دار الرباب تباعدت

أو نبت جبل إن قبلك طائر

قال البايدي : لا يتوهم من كون التسهيل مرجوحاً أنه لم يقرأ به ، لأنه لا منافاة بين كونه مرجوحاً ، وكونه فصيحاً ، وقد صرح السعد في حواشي الكشف بأن القراء يجمعون على وجهه مرجح-وح عربي كما في قوله تعالى : (وجُمع الشمس والقمر) فان الراجع جمعت الشمس والقمر بقاء التانيث ، وتحذف همزة الوصل المكسورة والمضمومة اذا دخلت همزة الاستفهام نحو : (اتخذناهم سخرياً) في قراءة غير أبي عمرو والآخرين ونحو : (استغفرت لهم) في قراءة الجميع ، واصطفى البنات على البنين ، ونحو : اصطر بالبناء للمفعول اتخذناهم ، واستغفرت واصطفى بهمزة مفتوحة للاستفهام ، وبعدها همزة مكسورة للوصل ، وأاضطر بهمزة مفتوحة للاستفهام وهمزة مضمومة للوصل ، حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام ، وما تقدم من الإبدال ألفا مذهب أصحاب سيبويه •

ونقل الشلوبين عن أبي عمرو أن تلك الهمزة بعد همزة الاستفهام اجتمعت للفرق ، كالف اضرينان ، وإنه خطأ من قال إنها مبدلة من الهمزة لأنها ليست همزة قطع ، وأجاب الشاوبين بأنها قد شبهت همزة القطع من وجوه ، فلا تعدد في ثبوتها وتغيير صورتها بابدالها للفرق بين الخبر والاستخبار ، وهو أولى من اجتناب همزة أجنبية ، واحتج بأنها قد جمع بينها وبين ساكن في نحو : الحسن عندك ، فلو لا الالتفات إلى حركتها الأصلية لم يجز ، بخلاف ألف اضرينان قاله خالد ، وعن السيوطي عن أبي عمرو أن همزة الاستفهام حذفت على الأصل ، والمدة ليست بدلا منها ، بل مدة زائدة للفرق بين الاستفهام والخبر ، ويرده وجه التسهيل •

وقال المهابدي : إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت إلا أن تكون مفتوحة ، وإنما تفتح في أول وأيمن وأيم قلت وكلمة اسم •

ولا تكون همزة الوصل في المضارع لتحرك أوله على ما مر ، ولا في حرف غير أل وأم المبدلة ميمها عن لام عند الإمام ، ولا في ماض ثلاثي مجرد ، ولا رباعي كأم وأكرم ، بل هي في ذلك قطع ، لأنها في الثلاثي أصل ، وفي مثل ذلك الرباعي جاءت للتعدية ونحوها لا للتوصل إلى الابتداء بالساكن ، بل تكون في الماضي الخماسي والسداسي وأمرهما وأمر الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظاً كاضرب بخلاف : هب وعد وقل ونحوها مما ثاني مضارعه متحرك فلا يحتاج لهمزة الوصل ، إلا خذ ومر وكل ، فإن ثاني مضارعها يسكن لفظاً وأكثر أمرها حذف الفاء الاستغناء عن همزة الوصل •

ولا تكون في اسم لتحرك أوله إلا في مصدر الخماسي وانسداسي
تبعاً لفعليهما ، واسم واست وهو الدبر ، وابن وابنة وابنم وامرؤ
وامرأة واثنين واثنيتين ، وفي ايمن وايم عند البصريين ، وقال الكوفيون
للقطع وآل الموصولة مطلقا وصلت بالصفة أو بالفعل أو غيرهما ،
وأم الموصولة التي أصل ميمها لام ، وبسطت ذلك في غير هذا .

وأجاز الصبان أن يكون الرّصل والقطع من عوارض الهمز الزائد ،
فلا تسمى الهمزة الأصلية في نحو أكل وأخذ وأمر همزة قطع
كما لا تسمى همزة وصل .

الإعراب : ثالث بالنصب مفعول مقدم لضم ، وذى مضاف
اليه بمعنى صاحب واقعة على الفعل الماضي ، وهمز مضاف اليه
ذو ، ووصل مضاف اليه همز ، وضم فعل أمر أو ثالث بالرفع مبتدأ ،
وكم ماض مبنى للمفعول مستتر النائب جوازا ، والجملة خبره ، ويضعف
كونه أمراً هو وفاعله المستتر وجوباً خبر المبتدأ ، والرابط محذوف ،
أى اضممه والأول أولى ليوافق : قوله ، ومع تاء المطاوعة اضمم تلوها ،
ومع ظرف مكان مسكن على ما مر متعلق بضم ، أو بمحذوف حال من
ثالث أو من الرابط المحذوف .

والهاء مضاف اليه : عائدة على الأول أو على همز لجواز اعادة
الضمير على المضاف اليه على الحق الذى بينته في النحو ، ولا سيما أن
المضاف اليه هنا مضاف ، والجملة مستأنفة ، أو معطوفة بواو محذوفة على
آت ، أو اكسر أو اجعل .

والواو للعطف ، ومع بالسكون على ما مر متعلق باضمم أو بمحذوف
حالة تلو ، وتاء مضاف اليه ، والمطاوعة مضاف اليه .

واضمم فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والجملة معطوفة بالواو ،
وتلو مفعول به لاضمم مضاف الى ما العائدة الى التاء ربولى
متعاق باضمم أو بمحذوف حال من ضمير اضمم على نحو ما مر فى مثله ،
وفى الشطر الأول تتابع الاضافات ، وهو فصـيح عى الصحيح
على ما مرّ .



وما لفا نحو باع اجعل لثالث نحد

و اختاروا انقاد كاختير الذى فضلا

أى واجعل الحرف الثالث من الفعل المثل العين الخماسى المبدوء
بالحمزة الوصلية ، الذى هو على وزن أفعل نحو : اختار ، أو انقل
نحو : انقاد ، ما جعلته لفاء الثلاثى المعطى العين نحو : باع
وقال وخاف من الكسر اذا بنى ذلك للمفعول ، فتقول الختير زيد
وانقيد لعمر ب كسر الثالث وهو التاء والقاف ، فتقلب ألف ياء فالأصل
اختار وانقاد ، ولما بنى للمفعول كسر ما قبل الألف فقلبت
الألف ياء •

أو قل الأصل اختير وانقود بكسر اياء ، والواو وضم ما قبلهما
نقلت الكسرة عليهما ، فنقلت : الحرف قبلهما بعد سلب ضمته ، فسلمت
الياء لمجانسة الكسرة ، وقلبت الواو ياء لوقوعها بعد ضمة ساكنة ،
هذا مراد الناظم ، وليس مراده أن لنحو : اختار وانقاد ما لنحو : باع
من اللغات لغة إخلاص الكسر ، ولغة إخلاص الضم ، ولغة
الإشمام ، لأنه لم يذكر فى هذا النظم إبعاع إلا اللغة الأولى إذ قال
واكسره اذا اتصلا بعين اعتل •

ويحتمل أن يريد أن لنحو اختار وانقاد ، ما لنحو باع من
اللغات ، ولو لم يذكرهن اعتماداً على اشتباههن فى نحو : قال بحيث
لا يخفين ، وعلى ذكره لهن فى الخلاصة أولاً فى نحو : باع ، وثانياً
فى نحو : اختار ، هذا ما ظهر لى •

ثم رأيت صاحب التحقيق أشار الى بعضه ، فالحمد لله ، فعلى لغة
الضم يقال : اختور وانقود بسكون الواوين سكوناً ميتاً بعد ضمة

أصلهما اختير وانقود بكسر الياء والواو حذفت كسرتهما إنقلها ، فوقت
الواو ساكنة بعد ضمة ، فسلمت وقلبت الياء واواً لسكونها بعد ضمة
كما في قول : وبوع الأصل قثول وبئيع بضم فكسر فيهما ثقل الكسر
فحذفت فسلمت واو قول لسكونها بعد ضمة ، وقلبت ياء بيع واواً لسكونها
بعد ضمة •

وعلى لغة الإسمام ، يقال : اختير وانقيد بسكون الياء ممالة الى
جهة الواو لإمالة انكسرة قبلها الى جهة الضمة ، والأصل اختير
وانقود بضم ما قبل الياء والواو ، وكسر الياء والواو وثقل الكسر
فنقل لما قبلهما بعد سلب ضمه ، فسلمت الياء قابت الواو ياء ،
ومزجت الكسرة بشيء من الضمة كما فعل ذلك في قيل وبيع في
الإسمام •

وحكم للكسر حتى سلمت الياء وقابت الواو ياء ، لأن جزئه أكثر
من جزء الضم ، فمن قال : قيل وبيع بإخلاص الكسر ، قال : اختير
وانقيد بإخلاصه ، ومن قال قول وبوع بإخلاص الضم قال : اختور
وانقود ، ومن قال : قيل وبيع بالإسمام قال : اختير وانقيد بالإسمام •

قال سيويو : فتجري اختير وانقيد مجرى قيل وبيع في كل
شيء •

قال صاحب التحقيق : يحتاج إخلاص الضم فيهما الى سماع
يصححه ، وحرف العاة في اختير وانقيد هو عين الكلمة ، بل ياء انقيد
بدل من عين الكلمة ، وأما اختور وانقود فواو انقود عين ، وواو اختور
بدل من العين ، أما ألف اختار وانقار فبدل أيضاً •

وظاهر النظم والخلصة وغيرهما اختصاص ذلك بالمعتل الذي على وزن افتعل أو انفعل ، وبه صرح أبو يحيى وصاحب تحقيق المقال ، وصاحب فتح الأقفال وغيرهما ، وصرح به ابن هشام في التوضيح ، والسيوطي وغيرهما من شراح الخلاصة وغيرهم ، وليس كذلك ، فإن المضاعف الذي على وزن افتعل نحو اشتد وانفعل نحو انهل بالتشديد مثل المعتل في جواز الأوجه الثلاثة اخلاص الضم وهو الأفصح فيه نحو : اشتد وانهل بضم ما قبل العين وهو التاء في الأول والهاء في الثاني ، والعين هي الدال واللام المدغمتان ، وإخلاص الكسر نحو : اشتد وانهل بكسر الهاء والتاء ، والإشمام ، وانظر هل الإشمام أولى من اخلاص الكسر أو بالعكس ، أو مستويان احتمالات نص على جـ واز الأوجه الشاطبي أبو اسحاق صاحب حرز الأمانى •

وإنما قلت ظاهر النظم والخلصة الاختصاص بالمعتل للتمثيل بالمعتل فقط ، وقد يقال : مراده فيهما باختار وانقاد افنعل وانفعل المعلى اللام ، وافتعل وانفعل المضاعفين ، واتمثيل لا يخصص •

وقد يقال : مراده في الخلاصة بنحو حب المضاعف من الثلاثي والمضاعف من افتعل وانفعل ، لكنه ضعيف لأنه لا دليل على خصوص افنعل وانفعل بعد الثلاثي المضاعف من بين سائر المضعفات ، وظاهر النظم والخلصة لزوم ضم الهمزة في نحو : اختير وانقيد ، واختور وانقود ، لأنه لم يتكلم عليها فيحكم عليها بحكم قوله : فأتت به مضموم الأول ، وقوله : وأول الفعل اضمن ، ونص الشاطبي على أن الهمزة تابعة لما قبل العين ان ضم ضمت ، وإن كسر كسرت ، وان أشم أشمت ، ونص عليه الناظم في بعض كتبه أيضا •

وقال ابن أبي الربيع : تضم الهمزة مطلقاً لأن الكسر في الإشمام عارض وقياساً في حال كسر ما قبل العين على ضمها في نحو :

اغزى أمراً للمخاطبة ، وفيه أن اغزى يجوز فيه الإشمام أيضاً ، وفرق ابن الضائع بأن هذه حالة عارضة بخلاف اختيار ونحوه ، قال ذلك صار أصلاً في المعتل ملتزماً ، وبأن الكسر في اغزى الضمير المتصل ، وهو معرض للانفصال وهنا لأمر عارض في نفس الفعل لازم له لا لشيء منفصل ، نص عليه السيوطي •

وهكذا يقال في المضاعف على وزن افتعل أو انفعّل ، وأنكر خطاب الإشمام ، وإخلاص الضم في افتعل وانفعّل نحو : اختار وانقاد ، وأوجب إخلاص الكسر والقلب ياء فيقال : اختيار وانقيد ، وأنكر أبو الحكم الحسن بن عذرة وطائفة من متأخري المغاربة في ذلك إخلاص الضم ، وأجاز الإشمام وإخلاص الكسر ، والمشهور جواز الأوجه في باب اختار وانقاد ، وهو قول ابن عصفور والآبدي والناظم •

قال أثر الدين ، أعنى أبا حيان ، وهو لقب لقبته به المشاركة : دوننا معشر المغاربة ، قال أبو الحكم يعنى الحسن ابن عذرة : من الناس من ذهب الى أن الإشمام إنما يتصور في الوقف دون الوصل ، إذ معناه ضم الشفتين من غير صوت الناطق بهذه الكسرة الى صوت الضمة ، فتبطل حقيقة الإشمام ، ومن القراء من زعم إمكانه أولاً من غير أن يتغير لفظ الكسرة كالإشمام في الوقف ، ولا تتغير الكسرة ، وهذا ليس في قوة البشر ، ولو تكلفت ذلك لم تستطعه •

وكان ابن عصفور يقول : لعل هذا المذكور يهيم شفتيه للنطق بالضمة قبل النطق بالحرف ، ثم ينطق به فيكون الإشمام في غير الأواخر عكس ما هو في الأواخر •

وقال الإمام الأندلسي الشلوبين : زعم أبو عمر والداني أن الإشمام هنا بمعنى الاختلاط ، وأنه لا بد من سماعه ومحال أن يكون

الإشمام في مثل هذا كالأشمام في الوقف يريد غير مسموع ، وقال :
انه يطوع بالنطق به لسان ، وكان شيخنا أبو عمرو بن الطفيل المقرئ
يتقنه ويشتم الحرف الموصول من غير أن يسمع إشمامه ، وقد سمعت
يورده غير مرة ، ولا يسمع لإشمامه صوت أصلاً ه .

والمشهور المأخوذ به المعول عليه في الإشمام : أن ينطق بجزء
الضمة أولاً ، ثم بجزء الكسرة ، وهو أكثر وإنما يشم الضم إشماماً ،
ولهذا يسمى روما ، وقيل ان جزء الكسرة مقدم ، وفيه ما لا يخفى
من التشويه والقبح ، وقيل : انه ضم الشفتين من غير عمل ، ثم ينطق
بالكسرة ، وهذا الإشمام حقيقة كإشمام الوقف .

قال أبو عمر والاداني في إيجاز البيان : واعلم أن حركة الحرف
المشم ضمّاً عند أهل التحقيق والتحصيل من النحويين ، حركة بين
حركتين ، بين الضمة والكسرة ، جىء بها كذلك لتدل على الأصل من
الحركتين حركة الفاء التي كانت مضمومة ، وحركة العين التي كانت
مكسورة ، وكذلك عندهم الفتحة المائلة حركة بين الحركتين ، بين الفتحة
والكسرة .

وكذلك الألف المائلة حرف بين حرفين ، بين الألف والياء ، والعبارة
عما تقدم بالإشمام عبارة صحيحة ، وقد دخل بها وهم على قول من
المنتحلين لمذهب القراء ، وعلى جملة من النحويين ، فزعموا
أن حقيقة الإشمام فيما تقدم هي أن يكسر أول الفعل كسراً خالصاً ،
ثم يشار مع ذلك بالشففتين الى الضمة الدالة على أن الأصل فعل
بالبناء للمفعول ، إذ الإشمام لا يكون إلا إشارة بالعضو .

قال : وجائز أن يشار الى تلك الضمة بعد الكسر ، وقيل اللفظ
بها ، فخطوا بذلك تخليطاً ، خرجوا به عن جملة من يصنف الى قوله ،

ويصار الى مذهبه ، إذ كان ما حكوه من حقيقة ذلك خطأً بلياً ، وغلطاً فاحشاً ، ونحن نذكر من الدلالة على خطئهم وغلطهم ، وصحة ما ذهبنا اليه من قول العلماء من النحويين وأهل اللغة إذ كان القراء متفقين على ذلك ما يتضح به للنـاظر وجه الصواب في ذلك ان شاء الله •

اعلم أن العبارة عن ذلك من قول العلماء ، قد وردت بأربعة ألفاظ بالضم والروم والإشمام والإمالة ، وكما على اختلاف ألفاظها دالة على ما حكيناه من حقيقة الإشمام قبل ، فأما المعبرون عنه بالرفع أو بالضم فعلمة أئمة القراء من المصنفين وغيرهم ، عبروا بذلك عنه كما عبروا عن الممال بالكسر لما حدث في المشم من الضم ، وفي الممال من الكسر تقريباً ومجازاً واتساعاً ، وأما المعبرون عنه بالإشمام فعامة النحويين ، وطوائف من القراء المتأخرين دعاهم الى العبارة عن ذلك بذلك أن يبينوا أن كسرة أول الفعل غير خالصة ، وإنما هي مشربة ضمّاً ، وأما المعبرون عنه بالروم الذي هو محاوّة تناول الشيء ، وإتمام الصوت به ، ولا يوصل الى اتمام الضم أو الكسر فغير واحد من رؤساء النحويين الموثوق بعلمهم ، منهم أبو حاتم سهل بن محمد •

قال في كتاب القراءات من تصنيف عند ذكر اختلاف القراء في قوله : (ولو ردوا) في الضم والكسر ، وقال بعضهم يقرأ بين الضم والكسر على الروم تقول : ردت وردوا ، ذلك ثقل شديد في اللفظ ، وهو نحو من الروم في قيل وغيض وسيئت •

وقال ابراهيم ابن السرى الزجاج في كتاب المعاني له عند ذكره قيل وأخواتها : تروم الضم في أول الحرف ، ثم قال : وان شئت قلت : غيض وسيق ، تروم في أول ما لم يسبم فاعله ، وأما المعبرون عنه

بالإمالة وتشبيههم إياه بها من حيث اشتركا في الشوب ، ولم تكن الحركة المشمة ضمة محضة ، فأبو عثمان المازنى وقبله سيبويه ، وجماعة اليهما من النحويين •

فأما المازنى فقال فى كتابه : وبعض العرب يثم موضع الفاء الى الضمة ارادة أن يبين أنه فعل فيقال : إنه قد خيف وقيل فهذا إثمَام ، وليس بالضم الخالص ، لأنه محال قال : وبعض العرب يثم الضمة ، ويجعل العين تابعة للفاء •

وأما سيبويه فقال فى كتابه بعد أن قدم صدراً من الباب : وإذا قلت فُعل أو فُعلن أو فُعلنا من هذه الأشياء ففيها لغات أما من قال : قد بيع وخيف وهيب فيقول : بعنا وخفنا وهبنا ، وخفن وهبن وبعن ، يدع الكسرة على حالها ، ويحذف الياء لأنه التقى ساكنان ، وأما من ضم بإثمَام فإذا قال : فعل فأنه قول : إذا قال فعل بالبناء للمفعول قد بعن ورعن ، فيميل الفاء ليعلم أن الياء قد حذفت بعد فضم ، وأمال كما ضموا وبعدها الياء يعنى قيل ونظائره •

قال : لأنه أبين لفعل بالبناء للمفعول ، وهذا من سيبويه كلام مفسر لحقيقة الإثمَام أنه كما قلنا ، وذلك بخلاف ما زعمه مخالفونا من أن حقيقة أن يكون أواه مكسوراً محضاً ، ثم يشار الى الضمة بالعُضْو ، ألا تراه قال : وأما من ضم بإثمَام ، وقوله أيضاً : فضم وأمال ، وقوله : كما ضموا وبعدها الياء فأطلق الضم على فاء الفعل فى المواضع الثلاثة ، ثم بين حقيقته بقوله : بإثمَام ، وبقوله : وأمال يريد بذلك أن الضم ليس بخالص ، وإنما هو إنالة الحرف منه شيئاً كالإمالة سواء ولم يقل كسر ثم اثم ، ولا كسر ثم أشار إذ ذاك يلزم أن يقواه على ما ينتحله من تقدم •

وكذلك قول المازنى ، وليس بالضم الخالص لأذنه ممال فيه من الدلالة ما فى قول سيبويه ، ولعل غيباً يقرول : إنه أراد بقوله : ايس بالضم الخالص الإشارة بالعضو بعد الكسر ، فذلك لم يرد لسقوطه بالإجماع ، إذ لو كان ذلك لجاز أن يحرك حرف بحركتين : إحداهما خالصة ، والثانية غير خالصة ، وذلك غير جائز فى القياس ، ولا يمكن فى الفطرة •

ومن الدلالة على بطلان ما حكاه مخالفونا من أن حقيقة الإشمام أن يكسر أول الحرف ، ثم يشار بالعضو الى ضمة مقدرة فيه أن ذلك اذا كان كذلك وجب أن يستعمل للنطق على تلك الهيئة عضوان : اللسان والشفطان ، لأن الكسرة من الياء ، ومخرج الياء من بين وسط اللسان والحنك الأعلى ، والضمة من الواو من بين الشفتين ، وهما عضوا الإشمام ، ومحال أن يطوع لسان بجمعهما على حرف واحد كما محال أن يحرك حرف بحركتين •

واذا كان ذلك كذلك فقد بطل ما حكوه بالإجماع ، فأما قول من أجاز منهم الإشارة بالعضو قبل اللفظ بالحرف المشم ، فقول فاسد لم يقل به أحد ، ولا له وجه وهو أيضاً عندنا ساقط بالإجماع من جهتين •

إحداهما : أن العرب إنما تأتى بالإشارة دلالة على كيفية الحركة التى ذهبت عن السامع حقيقتها بذهابها قبل طلب البيان ، هذا قول النحويين أجمعين ، وأما أن يشار الى حركة حرف مقدرة فيه قبل اللفظ بذلك ، فغير جائز ولا مسموع إذ كان غير ملفوظ به بعد •

والجهة الثانية : أنه قد يتمكن ويجوز أن يوقف على ما قبل ذلك الحرف المشار الى حركته لانفصاله منه ، واذا تمكن ذلك وجاز

وجب أن يكون اللفظ بذلك أول ما يأخذ فيه قبل اللفظ بالحرف المتحرك إعمال العضو وتهيئته ، فيضم شفثيه أولا ، ثم يأتى بالكسرة ، وهذا لم يسمع بمثله قط ، ولا حكاه حاك ، ولا سطر في كتاب .

نعوذ بالله من جهل يؤدى الى القول بمثل هذا ، ونسأل الله أن يسلك بنا طريق من مضى من سلفنا آمين رب العالمين أه كلام أبى عمرو الدانى فى إيجاز البيان .

قال صاحب تحقيق المقال : واعلم أن هذا كله فيه تعريض بالشيخ أبى محمد مكى ، فإنه ممن أجاز أن يكون الإشمام قبل اللفظ بالحرف ورأى ذلك جيداً حسناً فى المنفصل نحو : سيء وسيئت لا فى المتصل نحو : (وحيل بينهم) ، (وقيل يا أرض) .

ووجه الفرق أن الإشمام اذا كان قبل التلطف بالحرف كان اشماماً حقيقة لا يسمع لا روماً فيتأتى فى المنفصل ، لأن ذلك ابتداء بضم العضوين ، وهو بعد ساكت لم يشرع فى الكلام وأما فى المتصل فإنه يكون ذلك ، وقد سرع فى الكلام فيكون ضم العضوين قبل الحرف ، ولا يتأتى معه سكوت تام ، وإنما يتأتى منه شيء ما ، فلم يحسن لذلك ، واذا كان الموجب للإشمام التنبيه على حركة المشم فكما يحصل بالنطق ببعضها ، يحصل بالإشارة بالعضو ، مع أنه على هذا إشمام حقيقة ، وعلى ما يقوله الحافظ مجاز وقوله : فى حقيقته حركة بين الضمة والكسرة ظاهره أن ذلك على سبيل الشيوخ ، وعدم الامتياز ، لأنه جعلها ممتزجة منهما كما كان ذلك فى الفتحة والألف المائلة ، حيث كانت حرفاً بين حرفين ، وهو خلاف مبادل عليه كلام سيويوه وغيره ، فمن نقل عنه أنه ضم مشم .

والصواب أن ذلك على سبيل الإبراز وانقسة والامتيار ، بحيث يكون جزء الضمة مقدماً أقل من جزء الكسرة ولو لم يكن جزء الضمة كما وصفنا لم توجد الياء ، ولم تتميز ولم تخلص ، ولما كانت ياء خالصة ، وما ورد به على من ذهب إلى أن حقيقته أن يكسر أول الحرف ، ثم يشار بالعفو إلى ضمة مقدرة فيه من أنه كان كذلك وجب يستعمل للنطق به على تلك الهيئة عضوان ، ليس فيه إحالة بل هو انتقال من الكسرة إلى ضم العضو من غير نطق ، نعم فيه تكلف ، لأنه من نوع الانتقال من تسفل إلى تصعد ، وإذا أردت الإشمام على الوجه المشهور المعروف المختار فضم شفتيك قبل النطق بالكسرة ، فتجد صوت الكسرة خارجاً مشوباً بشيء من لفظ الضمة من غير انتهاء إلى الضم الخالص ، ويصحب الياء التي بعد هذه الكسرة شيء مما من صوت الواو ، ولا بد مع هذه لحالة أن يكون الغالب في النطق لفظ الكسرة ، ولفظ الياء ، والله أعلم .

تنبيه : في ذوات الياء على لغة إخلاص الكسر عملان : حذف حركة انفاء وهي الضمة ، ونقل حركة العين إليها وهي الكسرة ، نحو : بيع واختير ، وكذا على لغة الإشمام غير أن فيه بعض زيادة على العاملين من حيث الإشمام ، فإن حركة الإشمام فيها بعض زيادة على الخالصة ، وعلى لغة إخلاص الضم أيضاً عملان : حذف حركة العين وهي الكسرة ، وقلب الياء واواً نحو : بوع واختور ، وفي ذوات الواو على لغة إخلاص الكسر ثلاثة إعمالات : نقل حركة العين وهي الكسرة ، وحذف حركة الفاء وهي الضمة ، وقلب الواو ياء .

وإن قلنا : إن حركة العين محذوفة لا منقولة كانت أربعة حذف حركة العين ، وحذف حركة الفاء وتحريكها بكسرة من خارج ، وقلب الواو وكذا في لغة الإشمام ثلاثة أو أربعة ، إلا أن حركة الإشمام فيها بعض زيادة كما مر نحو : قيل وانقيد ، وعلى لغة إخلاص

الضم عمل واحد وهو حذف حركة العين ، وهي الكسرة نحو : قول وانقرد ، هذا ما ظهر لى وهو حق إن شاء الله •

تتمة : احتترز الناظم بقوله نحو : اختار وانقاد ، عن نحو : استعين واستقيم واستقيد من السداسى ، وضابط نحو اختار وانقاد من الخماسى المثل العين ما اتصل فيه انضم بالعين إذا نطق به مبنياً للمفعول على أصل المبنى للمفعول ، كأن يقال : اختير بضم التاء وكسر الياء وأما نحو : استعين واستقيم ، واستقيد واستفيد ، فلا يجوز فيه الإشمام ، لأن الإشمام موجب له الاعلام بأن المكسور أصله انضم ، واستعين ونحوه ليس أصل ما قبل العين فيه الضم ، بل السكون ، وإنما كسر لنقل كسرة عين الكلمة اليه ، وعين الكلمة الياء فى نحو : استعين ، بل الواو المبدلة ياء ، وفى استبيع نفس الياء فتعين الضم ، وأجاز بعضهم فى ذلك أيضاً إخلاص الكسر نحو : استعين بالله بكسر التاء ، والله أعلم •

الإعراب : انواو لعطف جملة اجعل على إحدى الجمل قبلها مما يمكن عطفها عليها على حد ما مر ، أو للاستئناف ، وما اسم موصول مفعول مقدم للوزن لاجعل واقعة على الكسر ، أو نكرة موصوفة واقعة على الكسر والضم والإشمام على ما مر بيانه ، أو موصولة كذلك إذا جعلنا ثبوت ذلك لباع ونحوه معهوداً مشهوراً ولفاً بالقصر ضرورة على التحقيق متعلق بفعل محذوف مستتر الفاعل هو وفاعله صلة ما أوصفتها ، أو بوصف محذوف صفة ما •

ونحو مضاف اليه فا وباع مضاف اليه نحو : واجعل فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، ولثالث متعلق بمحذوف مفعول ثان لاجعل ، أو باجعل بمعنى أثبت ، ونحو مضاف اليه ثالث ، وجاءه آخر الشطر الأول وواوه أول الشطر الثانى ، واختار مضاف اليه

نحو وانقاد معطوف على اختار وهما اسمان مراد بهما لفظا هما وكاختير
الذى فضلا متعلق بمحذوف وجوباً خبر لمحذوف جواز ، أى وذلك
كاختير أو غير ذلك ما مر فى مثله ، والأصل اختير ماض مبنى
للمفعول •

والذى نائب ، وفضل ماض مستتر الفاعل جوازاً ، والجملة صلة
الذى والرابط الفاعل والضاد مفتوحة ، وتكسر فى المضارع أو مكسورة
وتفتح فى المضارع ، وأما الكسر فى الماضى والضم فى المضارع فلفظة
مركبة هذا هو الأنسب للاختيار ، أى اختير الذى غلب غيره فى الفضل ،
ويمكن كون فضلا مضموم الفاء مكسور الضاد مبنيًا للمفعول ، مستتراً
لنائب جواز ، والجملة صلة والعائد النائب والسلام •



فصل

في فعل الأمر

أى هذا فصل في أحكام فعل الأمر واعرابه كإعراب مثله ، وجمهور البصريين والنحاة أن فعل الأمر أصل بنفسه مبنى على ما يجزم به مضارعه ، كما تقرر في النصوص .

وقال الكوفيون والأخفش : إن أصله المضارع المجزوم بلام الأمر ، وأنه معرب ما لم تتصل به نون التوكيد ، أو نون الإناء ، وأنه بعض المضارع المجزوم بلام الأمر ، حذفت لام الأمر للتخفيف لكثرة الاستعمال ، أعنى في مطلق الأمر ، فلا يرد أن بعض الصيغ يقل استعمالها ، فكان القياس أن لا تحذف فيه ، وذلك أنهم أرادوا إجراء الباب على سنن واحد ، وتبعها في الحذف حرف المضارعة الذى هو تاء الخطاب خوف الالتباس بالمضارع الموقوف عليه ، الخبرى الصحيح العين واللام ، وحمل المعتل العين أو اللام .

والصحيح في الوصل عليه ، لو لم يكن إلباس لأن المعتل كقسم وأرم لو ثبت حرف المضارعة فيه لم يلتبس بالمضارع ، لأنه يقال : تقم وترم بحذف عين الأول ، ولام الثانى ولو كانا مضارعين موقوفاً عليهما لقل تقوم وترم بإثبات العين ، وهى الواو واللام وهو الياء ، ولو سكنت الميم فى الأول ، لأن الوقف لا يحذف فيه الساكن لسكون الوقف مطلقاً ، بل فى مواضع الصحيح فى الوصل الفارق رفعه .

قال ابن هشام فى المغنى : وبقولهم أقول ، لأن الأمر معنى

أى نسبى بين الأمر والمأمور ، فلا يستقل بالمفهومية فحقه أن يؤدى بالحرف ، ولأنه أخو النهى أى نظيره فى مطلق الطلب ، وإن كان الأمر طلب ترك ، ولم يدل على النهى إلا بحرف ، وهو لا .

فكذلك لا يدل على الأمر إلا بالحرف ، وهو لام الأمر مذكورة أو محذوفة ، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل ، وكونه أمراً أخيراً خارج عن مقصوده ، ولأنهم قد نطقوا بلام الأمر مع المضارع المبدوء تباء الخطاب كقوله :

✽ لتقم أنت يا بن خير قریش ✽

وقرىء : (فبذلك فلتقرحوا) بالتاء المثناة فوق ، وفى الحديث : « لتأخذوا مصافكم » وغير ذلك فأصل الأمر هو ذلك المضارع المبدوء باللام ، ولأنك تقول : اغز واخش وارم بحذف حرف العلة ، واضربوا واضربوا واضربى بحذف النون ، كما تفعل بالمضارع المجزوم ، والبناء أم يعيد كونه بالحذف ، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نطقها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك فى نحو : قم لأنه ليس له حالة غير هذه ، فتشكل فعليته ، وإذا ادعى أن أصله لتقم كان الدال عليه اللام لا الفعل أ ه .

قلت : يردده أن حذف الجازم والغاء عملة ضعيف كحذف الجار فلا يعمل مضمراً ، كما لا يعمل الجار مضمراً قاله السعدى أى كما لا يعمل الجار مضمراً بدون عوض ودون تدور ، ولهم منع ذلك فى لام الأمر كذا قال البليدى ، وكذا لهم أن يقيسوه على أن الشرطية تعمل محذوفة فى جواب الطلب عند الجمهور ، ويرده أن هذا القرينة الطلب ، وقصد الجزاء ، فكانها لم تحذف ، بخلاف لام الأمر ، وأنه

ليس كل معنى يؤدي بالحرف ، فان المعنى والاستقبال معنيان أدبيا بغير الحرف ، كما أديا بالحرف ، وأن الأمر الذي هو أخو النهى ما كان معنى غير مستقل كما هو معنى انحرف .

وأما الأمر الذي هو مدلول فعل الأمر ، فمعنى مستقل لكونه مع الحدث ، وأن مقتضى قوله : ولان الفعل إنما وضع إلخ أن لا يكون الفعل موضوعا للدلالة على الحدث وزمانه ، وهو باطل ، وأن أفعال الإنشاء كما قال الدماميني إنما قلنا بتجردها عن الزمان ، من حيث إنشائية ، والأمر لا دلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث هي إنشائية ، وليست هذه الحيثية هي جهة كونه فعلا ، بل فعليته باعتبار دلالة على احدث المطلوب من المخاطب ، وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل ، فقد ثبت كونه فعلا لدلالته بحسب الوضع على احدث وزمانه ، وان كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه إنشائية .

وكذا اذا قلنا : ان الإنشاء لا بد له من زمان حالى ، كما ذهب اليه بعضهم في سائر الإنشاءات ، لم يشكل الأمر لأننا نقول له فان زمان ايقاعه من المتكلم ، وهو زمانه من حيث هو إنشاء وهو الحال ، وزمن حدثه المستند الى المخاطب وهو زمانه من حيث هي فعلا (وح) فالإنشاء نرعان : إنشاء حدثه مسندا الى غير المخاطب كبعث ، وهذا حالى فقط ، وليس الحال من دلالة من ضرورة ووقوعه ، وإنشاء حدثه مسندا الى المخاطب وهو الأمر المدلول عايه بالصيغة ، وهذا واقع في الحال من حيث هو إنشاء .

وأما من حيث إسناد حدثه الى المخاطب المأمور فهو مستقبل ، ولا شك أنه فعل بهذا الاعتبار ، وأما إجراء الأمر على طريقة المضارع المجزوم في حذف الحركة والحرف والنون نحو : قم واغز واضربوا وكون حركاته كحركات المضارع ، وسكناته كسكناته ، حتى أنه لا يخافه إلا

بحذف حرف المضارعة ، ولا يخالف المضارع المجرد من الجازم إلا في حذف حرفها وإعطائه حكم المضارع المجزوم ، فلا يدل على إعرابه ، بل الإجراء لكون الحركة والنون وثبوت الحرف علامات الإعراب ، وبقاءها ينافي البناء فحذف ذلك للمنافاة ، ولذا لم تحذف نون الإناء ، لأنها ليست علامة إعراب فلا منافاة بينها وبين البناء •

قال ابن قاسم : وفي المنافاة بحث لأن الحركات أعم من علامات الإعراب بدليل أنها تكون بناء أيضاً إلا أن يراد أنتى في المضارع بدليل أن الأمر يؤخذ منه •

قلت : لا شك أن المراد التي في المضارع قيل ، ويرد مذهب الكوفيين أيضاً أن الكسائي إمامهم يقول : حرف المضارعة علة الإعراب الذي هو الرفع وقد أنتى في الأمر فينتفى الإعراب •

قلت : انه ولو حذف لكنه مقدر فيعتمدون على التقدير كما يجوز عمل أكثر العوامل محذوفة إلا أن قيل : انه من جملة الصيغة فلا يتقدر إلا أن يمنع أنه من جملتها عنده أو عدم تقديره ، ورجح الرضى مذهب الكوفيين بأنه القياس ، لأن قياس الأمر أن يكون مجزوماً باللام كأمر الغائب حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال ، وبمجيئه مع اللام في الشعر نحو :

❖ لتقم أنت يا بن خير قریش ❖

أى وفي قليل من الكلام وبالحمل على لا النافية ، فإنها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب ، ومذهب الجمهور بناء •

قال ابن هشام : في التوضيح على ما يجزم به مضارعه من حذف حركة أو حرف علة أو نون •

قلت : كما لابن قاسم أنه لا يظهر في أمر جمع المؤنث ، فإنه يبنى على السكون صحيحاً كان أو معطلاً ، ومضارعه ليس مجزوماً ببنائه ، وكونه في محل جزم بالسكون بعد خصوصاً في المعتل وملاحظته مجرداً عن نون الإناث مع بعده لا يصح في المعتل ، وظاهر الرضى أنه لا يبنى على الحذف حيث قال البصريون أمر المخاطب مبنى على السكون ، إلا أنه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة ، وحذف حرف العلة والنون ، لأن قياسه أن يكون مجزوماً باللام كأمر الغائب ، لكن حذفت اللام مع حذف المضارعة لكثرة الاستعمال ، فزالت علة الإعراب أي الموازنة ، فرجع إلى أصله من البناء وبقي آخره محذوفاً للوقوف كما كان في الأصل محذوفاً لجزم أمه .

وهو صريح في أن بناءه أصلي لا لتضمنه معنى لام الأمر كما أعربه الكوفيون ، ولم يقولوا إنه مبنى لتضمنه معنى لام الأمر ، لأنها عندهم مقدرة هي المفيدة للأمر حقيقة .

قال صاحب التحقيق : الكلام على الأمر هل مبنى مرتجل ، أو معرب مجزوم مقتطع في المضارع شهير أمه .

واعلم أن الأمر للاستقبال ، وما ظاهره الأمر بالحاصل أول نحو : يا من قام قم أي دم على القيام ، أو قم قياماً حقيقاً وهو للاستقبال ، وإن قرن بدليل الحال مثل لفظ الآن ، وقد استشكل بعضهم ذلك بأن قال : كيف لا يكون للحال إذا وجدت قرينة الحال مثل الآن ، كما يكون المضارع بها للحال ، ولا يقال : إن الأمر موضوع للاستقبال فلا تؤثر فيه قرينة الحال ، لأنه كثيراً جداً ما يوضع الشيء لشيء ، ويصرف عنه لقرينة .

وقد في المضارع أنه موضوع للاستقبال ويصرفه عنه لفظ الآن ونحوه للحال ، ولم ونحوها للماضي ، وقد قيل : إنه مبهم ، وتعيينه قرينة الاستقبال أو الحال ، ولا يقال زمان الحال يضيق عن معنى الأمر الذي هو الحدث ، لأن مرادهم أعنى النداء ، بالحال ما هو أوسع من ذلك ، كما نص عليه كثير قال تعالى : (له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك) وقول الشاعر :

وأءلم علم اليوم والأمس قبله

ولكننى عن علم ما في غد عمى

فائقائل قم قد يريد الزمان المتصل بأمره ، فالحال أجزاء من أواخر الماضي ، وأوائل المستقبل ، ولذلك رد على الزجاج في استدلاله على استقبال المضارع بقصر الحال عن معناه ، حتى أنه ليكنى النطق بحرف قل أو أكثر ، وليس كذلك ، فإن الحال ليس الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل ، بل للماضي غير المنقطع ، فمصل إيقاع الفعل الزمان المتصل بالنطق بالصيغة ، وهو معنى الفور عند من قال به ، ولذلك جعل أبو بكر القاضى للصيغة زمن النطق ، ثم زمن التدبر ، ثم زمن الامتثال ، وقال : لا تتم حقيقة الأمر إلا بذلك ، قيل : ولا يقال مع أن الأمر خروجاً عن الحال على ما ذكر كيف الحال إن قلنا الفعل إما ماض وإما مضارع ، والأمر بعضه فإين فصله المميز له .

وقد قال بعضهم : الحال حقيقى ومجازى ، والحقيقى الآن الثاعل بين الماضى والمستقبل ، والمجازى ما اتسع فيه اللغة ، فكيف يدعى فيه مثل هذا ، وإذا كانوا يقربون المستقبل للحال ، ويقربون الماضى نحو : سأسعى الآن على ما بسطته في النحو ، والآن جئت ، والآن حصص الحق ، فكيف يمنع الأمر ، وقالوا : المضارع يخرج في أقسم بالله للحال والإنشاء وباب الأمر مثله .

وأجيب عن الاستشكل بأن الأمر إنشاء عند ابن الحاجب والجماعة ، خلافاً لظاهر التسهيل ، والانشاء إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود ، كما قال في شرح التسهيل ، وبه قال الطبري - لاوى ، وكثير ، فالأمر إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود ، وهذه القضية تستلزم أن الأمر لفظ فعل يقارن معناه في الوجود ، وكل لفظ فعل كذلك فهو حال عند النحاة ، فالأمر حال عندهم ، لكن هذا خلف لما تقرر عندهم من تقسيم الأفعال ، فالنزاع لفظي .

وأقول : الحق أن معنى الأمر طلب لا إنشاء ، وأن تقسيمهم لا يكون به ذلك الدليل خلفاً ، وأن الأمر مستقبل أبداً باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه ، لأن المتصور به حصول غير الحاصل من أصل الحدث أو دوامه ، وتحصيل الحاصل مستحيل ، أما باعتبار كونه انشاء فله زمانى بناء ، على أن الانشاء إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود ، ولو كان كلامهم في الصيغة مع حدث الإنشاء بما ذكر ، لم يتوقفوا في أنها للحال ، وأكان قام زيد حالاً وإنشاء ، لأن الإخبار بقيامه معز وهو الحكم بقيامه فيما مضى ، وقع بلفظ قارنه في الوجود وهو لفظ قام ، وكذا في المضارع ، وفي نحو زيد قائم فانك أوقعت الإخبار بالقيام حال النطق والقيام نفسه ، قابل ، لأن يقع في الماضي أو الحال أو المستقبل ، وما ذكره المجيب أولاً ليس محل نزاع ، لأنه كلام في صيغة أفعّل ، وما اقتضت من الطلب إلا في حدثها .

وحقيقة الأمر ما دل على الطلب بصيغته ، وقبل نون التوكيد ، وخرج المضارع المقرون بلام الأمر ، فإنه لا يدل على الطلب بصيغته ، بل باللام ، ولذلك يسمى الأمر بالصيغة قاله السعد ، وهو مراد النحويين

بالأمر ، وهو المراد أيضاً بالأمر في النظم ، وسماه السعد أمر الحاضر ، كان أمر الحاضر عندهم صار مشهوراً عندهم في اللفظ الدال على الطلب ، لا بواسطة اللام وإن كان قد يؤمر الحاضر باللام •

قال ابن الحاجب : الأمر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب ، بحذف حرف المضارعة •

قال الرضى : أخرج بالمخاطب المضارع المقرون بلام الأمر المبدوء بالياء أو بالهمزة أو بالنون •

قلت : وخرج بقيد الفاعل المبني للمفعول المبدوء بالتاء المقرون باللام ، وخرج بحذف حرف المضارعة نحو : انتقم ، وظاهر تعبيره وتعبير غيره كابن جماعة بحذف حرف المضارعة أن أصله المضارع •

قال الرضى : ولو قال صيغة يصح أن يطلب بها الفعل لشمّل ما يسمى أمراً ، وما يسمى دعاء نحو : اغفر لنا ، وما يسمى التماساً وهو الطلب من المساوىء بهذه الصيغة وما ليس للطلب بل للإباحة أو للتهديد ونحوهما ، فإن ذلك كله عند النحاة أمر •

قلت : ولو قال صيغة يطلب بها الفعل بحذف حرف المضارعة لكفى •

وقال بعضهم : الأمر عند الصرفيين ما يعم ذلك ، ويعم المضارع المبني للفاعل أو للمفعول المقرون بلام الأمر للحاضر أو غيره ، فيقال : الأمر صيغة يطلب بها الفعل مطلقاً ، أو يصح أن يطلب ، ومع هذا فإن هذا شامل لأسماء الأفعال الدالة على الطلب ونحوها •

هذا وإضافة الفعل الى الأمر من اضافة العام الى الخاص
ايميزه •

قال صاحب التحقيق : وكان من حق الناظم أن يذكر الأمر بأثر
المضارع ، ولا يفصل بينهما بفعل المفعول ، لأنه به أحق لا سيما على
المذهب الكوفي ، لكن لما اشترك الماضي والمضارع في أن كلاهما
يصاغ للمفعول ، ويقع موقع الاسم ذكر ما يشتركان فيه بأكثر
ذكرهما •

وفائدة أخرى في تأخير الأمر عن المبنى للمفعول اشارة الى أنه
لا يضارع له ، والله أعلم •



من أَفْعَلَ الأَمـرُ -رُ أَفْعِلْ ...

.

أى الأمر المشتق من مصدر الفعل الرباعى المبدوء بهمزة قطع زائدة ، الذى هو بوزن أفعل بفتح الهمزة والعين واللام وسكون الفاء ، يكون على وزن أفعل بفتح همزة القطع ، وسكون الفاء وكسر العين وسكون اللام نحو : أكرم وأعلم وأجاس ، بقطع الهمزة مقترحة وكسر ما قبل الآخر وسكون الآخر ، ومنه أعط بفتح الهمزة وسكون العين وكسر الطاء ، وحذفت الياء وهن مضارعات : أكرم وأعلم واجلس بفتح ما عدا الحرف الثانى ، فإنه ساكن وأعطى أصله أعطى تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً .

ومنه : أعد وأشد بفتح الهمزة وكسر ما بعدها وفتح الآخر وكسره مشدداً ، الأصل اعدد واشدد بفتح الهمزة وسكون العين والشين وكسر الدال الأولى وسكون الثانية ، نقلت كسرة الدال لما قبلها ، وأدغمت فى الدال بعدها ، وحركت الدال الثانية بالكسر اتباعاً للكسرة المذكورة ، والساكن حاجز غير حصين ، ولاسيما مدغماً أو فتحت لتخفيف والماضى أعد وأشد بفتح الكل إلا المدغم فإنه ساكن ، والأصل : اعدد واشدد بفتح الكل ماعدا الحرف الثانى ، فإنه ساكن نقلت إليه فتحة ما قبل الآخر ، وأدغم فى الآخر .

ومن ذلك أقم وأعن بفتح الهمزة وكسر القاف والعين وسكون الميم والنون ، والأصل أقوم وأعون بفتح الهمزة وسكون الثانى والآخر وكسر الواو ، نقلت كسرتها لما قبلها ، فالتقى ساكنان فحذف الأول وهو الواو لأنه حرف علة دون الثانى ، والماضى أقام وأعان ، الأصل أقوم وأعون بفتح الكل ماعدا الثانى ، فإنه ساكن نقلت إليه فتحة الواو ، فقلبت ألفاً وتحركها فى الأصل وانفتح ما قبلها فى الحال ،

وكذا ابن بفتح الهمزة وكسر الباء وسكون النون أمراً أصله أبين
بفتح الهمزة وسكون الباء والنون وكسر الياء بينهما ، نقل كسرهما
لما قبلها ، فحذفت لانتقاء الساكنين ، والماضى أبان وأصله أبين
بفتح الكل ماعدا الثانى ، فإنه ساكن نقلت اليه فتحة الياء ، وقلبت
الفا لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها الآن •

ومنه : آت بالمد أمر آتى بالمد ، حذفت من آخر الياء
أو أصل آتى بالمد آتى بهمزتين مفتوحتين أبدلت اثانوية ألفا بعد
سلب فتحها الى غير ذلك •

ومن الصحيح : (رب أدخلنى مدخل صدق وأخرجنى مخرج
صدق) أمرى أدخل وأخرج الرباعى بدليل فتح الهمزة وكسر
الخاء فى الأول والراء فى الثانى ، وبدليل ضم الميمين وفتح الخاء
والراء فى مخرج ومدخل مصدرين ميمين بمعنى الإدخال والإخراج ،
فالأمر فى ذلك كله بوزن أفعل بفتح الهمزة وسكون الفاء وكسر الميم
وسكون اللام لفظاً كأدخل وأخرج المذكورين فى الآية •

وأكرم وأعلم وأجاس ، أو تقديراً كأعد وأشد ، لأن الأصل
أعد وأشد ، وينطق بهذا الأصل أيضاً ، وأقم وأعن وأبن ، لأن
الأصل أقوم وأعون وأبين وأعط ، فإنه لو كان بوزن أفع بحذف
اللام لكن أصله أعطى بإثبات الياء بزن أفعل ، وآت بالمد وكسر التاء
مثله ، والماضى فى ذلك بوزن أفعل بفتح ماعدا الفاء ، فإنها
ساكنة لفظاً كأدخل وأخرج وأعظم وأكرم وأجلس بالفتح لما عدا الحرف
الثانى ، أو تقديراً كأعد وأشد بالفتح لما عدا المدغم ، لأن الأصل
أعد وأشد بالفتح لما عدا الثانى ، وأقام وأعان وأبان ، فإن
الأصل أقوم وأعون وأبين بالفتح لما عدا أيضاً ، وأعطى وآتى
فان الأصل أعطى وآتى بفتح الياء آخرأ •

فالمراد بأفعل الأول والثانى فى قوله : من أفعل الأمر أفعل ما كان على وزنهما لفظاً أو تقديراً ، وقد يغـير آخرهما ووسطهما باتصال الضمير نحو : أكرموا وأقيموا وأعطوا وأعدوا ، وأكرمى وأقيمى وأعدى ، بياء المخاطبة ، وأكرما وأقيما وأعطا وأعدا : وندو : أكرموا وأقاموا وأعطوا وأعدوا ، وأكرما وأقاما وأعطيا وأعدا ماضيات ، وشكل الأمر مطلقاً غير شكل الماضى ، ولو توافق بعضه لفظاً مثل فتح تلك الهمزة •

واعلم أن الهمزة فى أفعل أمراً هى الهمزة فى أفعل ماضياً حذفت فى المضارع لما مر فى بابه ، ورجعت فى الأمر ليقع الابتداء بها لتحركها دون ما بعدها ، لسكونه لفظاً فى نحو : أكرم ، وتقديراً فى نحو : أقم وأعد ، لأنه يبتدأ بساكن كما مر بسطه ، ورجوع بتلك الهمزة لوجودهما فى الماضى أولى من جلب همزة وصل ، لأن أصل تلك الهمزة التحريك مثل دال دحرج ، وحاء حرجم ، فلم يحتج لجلب همزة الوصل ، وإنما فتحت الهمزة وكسرت العين ، لأنه لو ضمت الهمزة مع كسر العين لالتبس بالماضى المبني للمفعول من الرباعى الموقوف عليه ، أو بالمضارع المبني للفاعل من الرباعى الموقوف عليه ، أو المجزوم حيث خفيت القرينة ، وما لا لبس فيه يحمل على ما فيه اللبس نحو : أعطى ، فإنه مختوم بالياء إذا كان مضارعاً غير مجزوم أو ماضياً مبنياً للمفعول مجرداً عنها إذا كان أمراً •

ولو فتحت الهمزة والعين جميعاً لالتبس بالماضى الرباعى المبني للفاعل ، وبالمضارع الثلاثى المفتوح العين عند الوقف أو الجزم ، ويحمل عليه ما أهم يكن فيه لبس ، ولو ضمت العين لثقلت الكلمة لثقل الضم فى أواسط الرباعى ، ولو كسرت الهمزة لالتبس بأمر الثلاثى ، وما فيه قرينة يحمل على ما لم تكن فيه ، ولو ضمت وفتحت العين لالتبس بالمضارع المبني للمفعول كذلك •

وظاهر قول صاحب فتح الأقفال في الكبير والصغير ، أن الأمر من أفعل الرباعي المزيد فيه همزة القطع أفعل بهمزة قطع ، وكسر الدين أن همزة الأمر غير همزة الماضي ، لأنه عرف همزة الماضي بال ، وأتى بعدها بهمزة الأمر نكرة ، وليس كذلك ، ومراده المغايرة جرياً على غير الغالب الذي هو أن النكرة بعد النكرة ، أو بعد المعرفة غير تلك النكرة ، أو المعرفة ، ولا سيما أنه قد نصب قرينة على ذلك في الكبير إذ قال : ردوا في الأمر همزة القطع الزائدة في الماضي ، بعد حذفها في المضارع •

بل قد ظهرت عندي في هذا المقام مسألة جديدة لم يسطرها عصام الدين ولا غيره ، وهي أن النكرة بعد أخرى أو بعد المعرفة ليست نصاً في أنها مغايرة للنكرة قبلها أو للمعرفة ، بل تحتل المغايرة والموافقة على عادة الإبهام في النكرة ، ولو قالوا بخلافه •

الإعراب : من أفعل متعلق بالنسبة الخبرية المفهومة من قوله : الأمر أفعل ، أعني نسبة الخبر إلى المبتدأ أو متعلق بأعني محذوفاً مقدراً قبله أو بعد قوله : الأمر ، بناء على جواز تقديم المبيّن بالكسر على المبيّن بالفتح ، أو بمحذوف حال من أفعل الذي هو خبر ، وجعله صاحب التحقيق حالاً من الأمر •

قلت : يلزم عليه مجيء الحال من المبتدأ وهم ضعفوه ، وجعله صاحب فتح الأقفال متعلقاً بالأمر •

قلت : لا يصح لأن المراد بالأمر الصيغة ، فامس باقياً على المصدرية ، وإنما يعلق به لو كان مصدراً دل على الحدث ، إلا أن لوحظت دلالاته على الحدث ، ومع هذا إنما يعلق به إذا أجرنا تقديم

معمول المصدر عليه مطلقاً ، أو ان لم ينحل الى حرف المصدر
والفعل ، ويسهل تقديمه هنا أنه ظرف ، وأنه في الضرورة •

والأمر مبتدأ ، وأفعل خبره ، وال فيه الجنس ، ولهذا نقل
صاحب تحقيق المقال : إن قوله : من أفعال صفة تقدم عليه
فانتصب على الحال أ ه •

لأن المقرون بال الجنسية يوصف بالجملة وشبهها كالنكرة ، أو قال
ذلك بناء على ما أجازته كثير من المتأخرين من جعل الجملة وشبهها
بعد المعروفة مطلقاً نعتاً مقدره باسم معرف ، ومعلقا شبهها باسم
معرف محذوف وأوعزه لسواه •



... كالمضارع ذي الـ
جـزـم الـذـى اختـزلا

أولـه
.

أى وانسب الأمر غير أفعل بفتح الهمزة والعين واللام ،
وسكون الفاء حال كونه كالمضارع المجزوم الذى اقتطع أوله ،
وحذف أفعل هذا فقط يكن الأمر إن لم يكن ثانى المضارع ساكناً ،
فإن كنت عين المضارع مفتوحة فتحت فى الأمر ، أو مكسورة كسرت
فيه ، أو مضمومة ضمت فيه •

وان كان صحيحاً سكن آخره ، أو معتلاً حذف حرف العلة ،
أو متصلاً بواو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة جرد من
النون نحو : قم وبع وخف ودحرج وتعلم وتغافل ، والمضارع
المجزوم : تقم وتبع وتخف وتدحرج وتتعلم وتتغافل ، ونحو : عد
ومضارعه المجزوم تعد بالسكون ، ونحو : ظل ومضارعه المجزوم
تظل ، والحاصل أن الأمر الذى مضارعه محرك الثانى مثل مضارعه
المجزوم بلا فرق ، سواء أنه يسقط حرف المضارعة كما أشار
إليه بقوله : كالمضارع ذى انجزم الذى اختزلا أوله ، أى اختزل بحسب
صورة الحال ، وإلا فالمضارع لا يختزل أوله إلا إذا بدىء بالتاء ،
وأول ماضيه تاء زائدة معتادة ، فيجوز اختزاله على ما مر •

وأما إن كان ثانى المضارع ساكناً فكذلك إلا أنه يزداد همزة
الوصل منكسرة إن انكسرت العين أو انفتحت فتصل بذاك الساكن ،
لئلا يبتدأ بالساكن ، لأن الابتداء به ثقيل ، وقيل : محال وهو
الصحيح ، لا يمكن فى العربية وإن أمكن فى غيرها كالفارسية والى ذلك
أشار بقوله :

... وبهمزة الوصل منكراً

صل ساكناً كان بالمحذوف متصلاً

أى واجعل الساكن المتصل بالمحذوف ، وهو حرف المضارعة
الذى هو أول المضارع متصلاً بهمزة الوصل ، حال كونه منكراً
فالأمر من يضرب اضرب بزيادة همزة الوصل منكسرة ، متصلة بالساكن
الذى هو الضاد ، المتصلة بحرف المضارعة المحذوف ، والأمر من
يعلم اعلم ، ومن يذهب اذهب ، ومن ينطلق انطلق ، ومن يستخرج
استخرج كذلك ، وذلك إذا كانت العين مفتوحة أو مكسورة لفظاً
أو تقديراً مثال الفتح لفظاً : اعلم ، ومثاله تقدير : ارضوا ، ومثل
الكسر لفظاً : اضرب ، ومثاله تقدير : امشوا ، أصله امشيوا
بكسر الشين •

وأما إن كانت مضمومة ضمة لازمة أصلية ، فلهمة يضم كما
أشار إليه بقوله : والهمز قبل لزوم الضم ضم ، أى وضم الهمز
إذا كان قبل حرف مضموم ضماً لازماً ، وهو عين الكلمة ، أى سابقاً
لذلك الحرف ، فلا ينافى أن الساكن فاصل بينهما ، ويدل
على هذا قوله : صل ساكناً ، وأيضاً الفاصل الساكن كلا فاصل
تقول فى أمر ظرف يظرف ونصر ينصر : اظرف وانصر ، بحذف حرف
المضارعة ، وجعل الساكن المتصل به متصلاً بهمزة الوصل مضمومة ،
ومن ذلك : (ادع الى سبيل ربك) ، (وانظر الى الجبل) و (اخرج
منها) وذلك فى أمر المضارع المضموم العين ، سواء ضمت عين
ماضيه كظرف ، أو فتحت كنصر •

وإنما ضمت الهمزة اتباعاً للضم بعدها ، والساكن حاجز غير
حصين ، وقيل : لئلا يلزم الخروج من الكسر أو كسرت الى الضم ،

والساكن حاجز كلا حاجز ، وآل في الهمز للعهد أى التى حكم بكسرها ،
يعرض لها الضم قبل الضم اللازم .

وأما ان كان الضم عارضاً ، فلا تضم الهمزة بل تكسر نحو :
رضوا وامشوا واقتضوا ، بكسر الهمزة وضم ما قبل الواو ، ولاناسبة
الواو ضمة عارضة ، والأصل ارضيوا وامشيوا واقتضيوا بفتح ضاد
ارضيوا ، وكسر ثين امشيوا ، وضاد اقتضيوا استثقلت الضمة على
الياء فنقلت للحرف الذى قبلها بعد سلب حركته ، فالتقا ساكنان ،
فحذفت الأول وهو الياء ، لأنه حرف والواو اسم لا دليل عليها
لو حذفت ، أو لما ثقلت حذفت ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء وضم
ما قبلها للواو ، فالضم فى ذلك عارض كعروضه فى الماضى والمضارع ،
نحو : مشوا ورضوا وقضوا ، والمضارع : كم يمشوا ولم يرضوا
ولم يقضوا ، والضم اللازم يكون فى الصحيح : كاظرف وانصر واكتب ،
وفى المعتل كالغد وادع واغز .

وأما إذا كانت العين مكسورة كسرة لازمة فى الحال ، وأصلها
الضم لكن زال العلة ، فيجوز فيه كسر همزة الوصل نظراً الى
كسر العين فى الحال ، كما شمله قوله : وبهمز الوصل منكراً صل
ساكناً كان بالمحذوف متصلاً ، ويجوز إتمام كسرها بضم نظراً
لأصل العين ، وهو الضم ، وإشارة الى الأصل كما أشار اليه
بقوله :

• • • • • ونحو -

و اغز بكسر مشم انضم قد قبلا

أى قبل اتمام الكسر بالضم فى همزة الوصل من كل فعل
أمر ثلاثى الماضى ، معتل اللام ، مضموم الثالث فى المضارع ، متصل
به ياء المخاطبة نحو : اغزى يا هند ، وادعى يا هند ، ويفهم من

قوله : قد قبلنا أن إخلال الكسر أفصح وأرجح ، وأصل اغزى وادعى اغزوى وادعوى بضم ما قبل الواو ، وكسر الواو للياء ، ثقنت الكسرة فحذفت أو نقلت لما قبلها بعد سلب حركته ، فالتقى ساكنان الواو والياء ، حذفت الواو لأنها حرف لا يياء لأنها عمدة ، وإذا قلنا : بأن الكسرة حذفت حذفاً فاعلم أن ما قبل الواو حذفت ضمته ، وأبدل كسرة ليناسب الياء •

وعن بعضهم : أن الإشمام وإخلال الكسر في الهمز تابعان للزاي مثلاً من نحو : اغزى فإن أخلصت كسرة الزاي أخلصت كسرة الهمزة ، وإن أثمت ضمة أثمت كسرة الهمزة ضمة ، فالهمزة تابعة للزاي ، لأن الفاصل بينهما كلا فاصل لسكونه •

قال صاحب التحقيق : المصنف أتى هنا بشبه الألفاظ من شدة الاختصار ، لأن يومهم أن الكلام في اشمام الزاي ضمة ، لكن لما كان حديثه في الهمز صار قرينة معينة على فهم المراد ، وكذلك يجوز الإشمام في مضارع المخاطبة من باب غزا نحو : تغزين وتدعين للفرق بينه وبين باب ترمين من اليائي ، وأقول الحق عندي في نحو اغزى إخلال ضمة الهمزة نظراً إلى أن أصل الزاي الضم ، وقد زعم صاحب التحقيق أن قوله : ونحو اغزى بكسر مشم الضم قد قبلنا ، لا شك يندرج تحت قوله : والهمز قبل لزوم الضم ضم ، الضم الموجود والمقدر ، وضم الزاي في اغزى مقدر ، وإشمام ضمة الهمزة بكسرة فالضم مراعاة للضم المقدر ، والإشمام مراعاة للكسر العارض وقد قال بذلك ابن الناظم ، وجعل الناظم في التسهيل وشرحه الإشمام تابعاً للإشمام •

وممن نص على الاشمام في نحو : تغزين الفارسي ، ذكر أن الزاي تشم الضمة الأصلية ، فرقاً بينه وبين باب ترمين في كل اللغات ،

وزين من تغزين بمنزلة قيل ، فكما لزيم إشمامه يشم قيل : وبإيه لينفصل من الفعل الذى بنى للفاعل ، وانما لم يلزم إشمام قيل : لأن الإشمام لا ضمة خالصة ، ولا كسرة خائصة ، فضعف فى الابتداء نخروجه عما عليه الحركات اللاحقة أوائل الكلم المبدوء بها ، فلم يلزمها إشمام فى كل اللغات ، بخلاف زاي تغزين فانها فى وسط الكلمة فلزمها الإشمام .

وقد حكى سيوييه عن أبى عمرو أنه أخذ بالإشمام للكسرة فى يا صالح اتقنا فى الدرج ، ومما يدل على أن هذا الإشمام ، إنما هو إمارة أن الفعل مبنى للمفعول ، أنك لو سميت بقيل وبيع لخلعت الضمير ان كان فيه ، ولم يجز الإشمام لأنه لا يدل على بناء مخصوص لفاعل ولا مفعول ، إذ هو اسم كريد وعمرو ، ولزمته الكسرة هذا ما قاله صاحب اختصار الحجة أبو محمد .

قال صاحب التحقيق : هو صريح فى لزوم الإشمام فى الزاي ، وعذيه فقول المصنف : ونحو اغزى بكسر مشم الضم قد قبلا ، يحتتمل أن يكون الإشمام فى الهمزة تابعا له فى الزاي ، كما فى ظاهر التسهيل وشرحه ، ويحتتمل ما قاله ابن المصنف أن يكون مراعاة للكسر العارض والمصنف لم يذكر إشماما فى حركة الزاي لا بالجواز ولا بالوجوب ، وقد تقدم ما فى كلامه من الإنغاز ، وما حكاه سيوييه عن أبى عمرو ليس بمشهور عنه ، ولا مأخوذ به .

قال صاحب التحقيق : واعلم أن كسر الهمزة قبل الضمة الأصلية لغة قوم ، واعتدوا فى ذلك بفصل الساكن ، ورأوه حاجزا قلت : حكاها ابن جنى فى المصنف عن بعض العرب ، ووقع فى الأسماء أيضا أوداك نحو أصبع ، فإنه خروج من كسر الى ضم ونحوه : زيتر

للثوب ، وطبيل للداهية ، وإذا كانت المضمومة متصلة بساكن صحيح أو جاز مجراه ، فإنه يحرك وتسقط هي ، ويجوز تحريكه بالكسرة على أصل التقاء الساكنين وبالضم مشكلة لثالث نحو : قل ادعوا أو انقص ونحوهما ، وإنما ضمت الهزة قبل الضم اللازم ، وكسرت قبل الكسر اللازم ، ولم تفتح قبل انفتح اللازم ، بل كسرت أيضاً خوفاً للتباس الأمر بالمضارع حال الوقف مثلاً ، وحال سكون المضارع للتخفيف نحو : اعلم واذهب •

فلو فتحت الهزة لالتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة المفتوح العين ، الموقوف عليه أو المسكن تخفيفاً كما سكن للتخفيف في : ينصركم ويشعركم ، وخوف التباس الاستفهام بالخبر في نحو : اصطفى واطلع ، وخوف الالتباس بالماضي الرباعي الموقوف عليه ، ولم تضم خوف الالتباس بالمضارع المبدوء بالهمزة المبنى للمفعول ، ولو فتحت قبل الكسر اللازم لالتبس بأمر الرباعي ، ولو ضمت لالتبس بمضارع الرباعي ، وإنما لم تضم الهزة في نحو : امشوا تبعاً لضم الشين ، لأن ضم الشين عارض لأجل الواو ، كما أن كسر الزاي في اغزى عارض لأجل الياء ، وأصل تلك الشين لكسر ، فروعى كسرها فكسرت الهزة تبعاً للكسر الأصلي المقدر مع أصالة الكسر في همزة الوصل ، وذلك هو من مراعاة الأصل •

وحاصل ما ذكر أن الأمر من أفعل المزيد فيه همزة اقطع افعل بكسر الهزة اتباعاً للعين ، ومن غيره على زنة المضارع المجزوم الذي طرح أوله لا غير ، إلا إن كان ثاني المضارع ساكناً ، فالأمر بهمزة الوصل مكسورة إلا إن ضمت العين ، فتضم أصالة ، وإن كان الأصل الضم والكسر عارض فقيل : يخلص ضم الهمز أو يشم بكسر ، وقيل : يكسر كسراً خالصاً أو يشم بضم هذا هو القياس •

وأما مرّ وخذ وكل بحذف فاء الكلمة تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، وعدم الإتيان بهمزة الوصل ، مع أن ثانی المضارع ساكن نحو : يأمر يأخذ يأكل بإبدال همزة أمر وأخذ وأكل ألفاً فشاذة قياساً فصيحة استعمالاً لكثرة ورودها في كلام العرب ، ووردت في القرآن والحديث ، وإن شذوذها أشار بقوله :

❖ وشذ بالحذف مرّ وخذ وكل ❖

أي وشذ مر وخذ وكل عن نظائرها بالحذف لفاءاتها ، لأن نظائرها مما سكن ثاني مضارعه لا بد فيه من جلب همزة الوصل قبل أوله ليتوصل بها إلى الابتداء بالساكن ، وهذه لم يفعل بها ذلك ، بل اكتفوا عنه بحذف أوائله وهي فاءاتها تخفيفاً لكثرة الاستعمال .

فالقياس الموافق للأصل الأخذ وأكل وأمر بهمزتين ، الأولى مضمومة لأنها قبل ضم لازم ، والثانية ساكنة فتقلب هذه الساكنة واواً لوقوعها بعد همزة مضمومة ، كما تقلب الهمزة الساكنة ألفاً بعد همزة مفتوحة ، وياء بعد همزة مكسورة ، فالمراد الشذوذ في القياس لا في الاستعمال ، لأن مر وخذ وكل هو الشائع الأفصح ، وعاته ثقل الهمزة ، بل الهمزتين مع كثرة ورود الأمر من أمر وأخذ وأكل ، ولأنه لو لم تحذف لاجتمعت همزتان ، فتعمل الثانية بالبدل .

ولما رأوا أن تغييرها لا محيد عنه غيروها بالحذف ، لأنه أسهل ، وكثر إثبات همزة الوصل في أمر امر إذا دخل عليه واو العطف نحو : (وأمر أهلك) أصنه وأمر بواو العطف ، فهمزة مضمومة همزة وصل ، فواو هي مبدلة من فاء الكلمة ، سقطت همزة

الوصل لعدم الاحتياج اليها ، يتقدم متحرك عليها ، وهو واو العاطف ، فتبقى الواو الثانية المبدلة من فاء الكلمة ساكنة بعد واو العطف ، فأبدلت ألفاً لسكونها بعد فتح الواو ، ومع كثرة إثبات همزة الوصل فيه حذفها أكثر ، والى ذلك أشار بقوله : وفشى وأمر •

وأما الإثبات في كل وخذ فنادر مطلقاً ، سواء وقعاً بعد واو العطف أو لم يقعاً ، والى هذا أشار بقوله :

✽ ومستندر تميم خذ وكلا ✽

ومثل الواو في ذلك كله الفاء ، ويظهر لى أيضاً أن الواو والفاء في ذلك سواء كانتا للعطف أو غيره ، قال في التسهيل عاطفاً على ما تلزم فيه همزة الوصل ، ومن الثلاثى الساكن ثانى مضارعه لفظاً عند حذف أوله أ ه •

وأخرج بقوله : الساكن ثانى مضارعه ما كان مثل يعد ويزن ، ويرد فانك لا تحتاج فيه الى الهمزة ويقول لفظاً ما حرك لفظاً ، وان كان ساكناً نقديراً : كيقوم ويبيع ، ويرد ويود ، ويرمى ويسل بنقل حركة الهمزة للسين ، وحذف الهمزة وكذا نقلت حركتها الى الراء في يرى ، وحذفت وأصل السين والراء السكون ، وأصل يود يورد بسكون الواو نقلت اليه فتحة الدال ، فأدغمت الدال في الدال ، وأصل يرد يورد حذفت الواو الساكنة لوقوعها بين الياء والكسرة ، وأصل يقوم بوزن ينصر ، وأصل يبيع بوزن يضرب كما مر ، واو لم يقيده باللفظ لتوهم اندماج الساكن ثانية نقديراً ، وإن حرك لفظاً •

وأما نحو : اسل واعض واغر بهمزة الوصل مع تحريك ما بعدها فشاذ ، ووجهه عدم الاعتداد بالعارض ، لأن فتح السين عارضة منقولة من الهمزة المحذوفة التى هى عين الكلمة ، وضمة عين اعض عارضة

منقولة من الضاد المدغمة ، وكسرة فاء افر عارضة منقولة من الراء المدغمة ، وخرج بقوله : عيّد حذف أوله خذ وكل ومر ، وكان حقهما أن يقال : أؤخذ وأوكل وأو مر ، كما يقال في الأمر من اثر الحديث وأجر الأجير أؤثر وأو جر ، ووجه الخروج أن هذه الثلاثة لهم يسكن ثانى مضارعها عند الحذف ، بل صلب حذف المضارعة في الحذف .

قال صاحب تحقيق المقال : ولا يخفى ما في هذا من سوء التعاليم إذ فيه إحالة على جهالة إلا أن يقال : إن شهرة الأمر من الثلاثة بالحذف في الفاء يخرج من الجهالة ، وفيه بعد والذي يظهر في شرح ضابط التسهيل أن يكون أخرج بالساكن كل ما حرك ثانى مضارعه ، وسواء كانت حركته عارضة كيبيع ، أو أصاية كيعد ، وكونه ثانياً نظراً إلى الصورة واللفظ ، ولذلك صح أن يكون لفظاً معمول الثانى أى ثانيه لفظاً أعم من أن يكون لفظاً فقط ، أو لفظاً وتقديراً ، وعند حذف أوله معمول لمحذوف ، أى ويفعل ذلك أو تدخل عليه همزة الوصل عند حذف أوله وهو حرف المضارعة ، وجمع الناظم في هذا البيت الآخر بين الشاذ والفاشى والنادر .

فالشاذ هنا : ما خالف القياس ، ولو كان كثيراً أفصح ، فكل وخذ ومر شاذ كثير وأفصح من أؤخذ وأوكل وأو مر .

والفاشى : ما كثر استعماله ، وافق القياس أم خالفه ، نحو : وأمر بالعطف ، فإنه كثير وافق القياس .

والنادر : ما قل وجوده ولو وافق القياس نحو : أوكل وأؤخذ ، والفصيح ما كثر استعماله ، والضعيف ما تنازع العلماء في ثبوته كذا قال صاحب فتح الأقفال ، ومر بسط ذلك وأبحاثه .

تنبيهات :

الأول : اعز معناه انصب ، وعزاه يعزوه كتسبه ينسبه ، وهاء اعزه عائدة للأمر ، وهاء سواء لا فعل بفتح اللام والعين ، واختزلا بمعنى اقتطع أى طرح ، وهاء أوله عائدة للمضارع ، وذى بمعنى صاحب ومنكر مطاوع كاسر ، وساكناً بمعنى حرفاً ساكناً ، والمراد بالمحذوف أول المضارع المحذوف ، هو أعنى ذلك الأول المختزل فال فيه للعهد .

الثانى : فى قوله اختزلا أوله التضمين باتفاق ، لأن قوله : أوله فى البيت الثانى يحتاج اليه اختزلا فى البيت الأول ، وأوله عهدة ، لأنه نائب اختزلا ، وحاء نحو هى آخر الشطر الأول من البيت الثالث وواوه أول شطره الثانى ، ثم رأيت أن بعضاً نفى التضمين ولو بين العهد ، أعنى أنه نفى قبحه : للمولدين وأجاز استعماله لهم .

الثالث : قوله كان بالمحذوف متصلاً فيه نزوع الى مذهب الكوفيين ، حيث جعل ما بعد همزة الوصل من الأمر كان متصلاً بحرف المضارعة المحذوف كما هو مذهبهم ، ولعل مراده أنه كذلك بحسب ما يظهر فقط ، لا حقيقة لما رأى أنه لا فرق بين المضارع والأمر سوى أنه لا يؤتى فيه بحرف المضارعة ، بل بالهمزة حيث يكون حرف المضارعة شبهه بذلك ، كأنه حذف الحرف من أول المضارع ، وجعلت الهمزة بدله .

الرابع : زعم صاحب فتح الأقفال أنه لم يفتح همزة الوصل فيما ثالثه مفتوح خشية التباسه بالمضارع البدوء بهمزة المتكلم ، فلو قلت اذهب يا زيد بفتح الهمزة لا التباس بقولك : أنا اذهب أى فى

الوقف مثلاً ، وليس كذلك ، فان قولك يا زيد دليل الخطاب بأذهب بأن يكون أمراً كما أن أنا دليل التكلم في أنا أذهب ، إلا أن قيل بجواز النداء ، حيث لا يخاطب المنادى نحو : أنا أقوم يا زيد ، والحق جوازه فحينئذ يصح الالتباس في اذهب يا زيد ، لكن سكون الياء دليل الأمر غير أنه قد يتوهم أنه مضارع موقوف عليه ، إذا وقف عليها أو مضارع مسكن تخفيفاً أو مضارع مجزوم .

الخامس : اعلم أنه إذا كانت همزة الوصل في الماضي والأمر ، فاعلم أن همزة الأمر غير همزة الماضي ، كما أنه إذا توافقت حركات الماضي وسكنته مع حركات الأمر وسكنته ، أو بعض ذلك فشكل كل واحد ، خلاف شكل الآخر .

السادس : أشار بقوله : وبهز الوصل منكسراً الى أنه جلب همز الوصل همزة من أول الأمر ، وهو الصحيح ، وبعد اجتلابها همزة ، فالصحيح وهو مذهب الامام سييويه أنها جلبت متحركة بما حركت به من ضم أو كسر قيل : وهو ظاهر النظم أيضاً ، وعن بعض أن سييويه يرى أصلها الكسر ، وانما ضمت حيث ضمت لئلا ينتقل من كسر لضم .

وقال الجمهور : جلبت ساكنة ثم حركت حركة التقاء الساكنين ، وهي المكسرة ، وانما عرض انضم فيما ثلثه مضموم للمناسبة لاستئصال الانتقال من كسر الى ضم ، وحكى عن الفارسي والشاويين أنها جلبت ساكنة وحركت بحركة ما قبل الآخر ، ولم تفتح حيث فتحت ما قبل الآخر للالباس ، وعن السيوطي أن ابن جنى يقول : وصحت همزة ، وقيل يحتمل أن أصلها ألف جلبت همزة لتحرك .

وقال الفارسي وغيره من البصريين : جلبت همزة ساكنة وكسرت

للساكين ، وعظه الشلوبين بأن أصل الحروف الساكنون ، وقال
الباقيون : جلبت متحركة لأنه جىء بها الابتداء بالساكين ، وحق الحرف
المبدوء به التحرك ، وأحق الحركات بها الكسرة لرجحانها على الضم
بقلة الثقل ، وعلى الفتح لأنها لا توهم استفهاماً •

وقال الكوفيون : حركت للاتباع ولم تفتح في المفتوح لئلا يلتبس
الأمر بالخبر أ ه •

وقد يقال : أطلق الناظم في قوله وبهمز الوصل منكراً ،
ولم يقيد الكسر بحالة صراحاً ليشير الى أن أصلها الكسر ، لأنه
حركة التقاء الساكنين ، وإنما خرج عنه الى الضم فيما ضم ثالثة ،
لثقل الانتقال من كسر لضم ، وأما قول صاحب فتح الأقفال : إنه
أطلق ليشير الى أنها زيدت ساكنة ، ثم حركت بحركة التقاء
الساكنين فسهو •

وأما جمعه بين هذا الكلام وبين قوله : ان ظاهر عبارة النظم مذهب
سيبويه فجمع بين الضب والنون قال صاحب التحقيق : من يرى أنها
اجتلبت ألفا يقول حركته همزة لالتقاء الساكنين ، ودليله أذاكرين في
الاستفهام لبقائها ألفاً ، حيث لم يحتج لحركتها أ ه •

ومن يرى أنها اجتلبت ساكنة يرى أنها حركة للساكنين ، قيل :
ويلزم عليه وعلى القول بأنها جلبت ألفاً أنه يلزم التقاء الساكنين
والابتداء بالساكين أو الاحتياج الى حرف آخر ، ولعل هذا الالتزام
نظر فيه الى حالها قبل التحريك فيجاب بأنه أريد بذلك أن
أصلها ألف أو همز ساكن ، وحركت ليبتدأ بها •

السابع : عبر بالهمز وهو جمع همزة باعتبار الأنواع التي تدخل عليها ، وأفرده في قوله منكراً لجواز أفرد مثل هذا الجمع مثل : (نحل منقعر) وكذا في قوله • والهمز قبل لزوم الضم ضم على ما يأتي إن شاء الله •

الثامن : أن ما تقدم في النظم وغيره من ضم همزة الوصل ، وكسرها وإشمامها ، وكذا فتحها مطه ما اذا ابتدئ بها لضرورة ، أو للوقوف على ما قبلها أو لكونها لم يسبقها شيء •

التاسع : لهمزة الوصل بالنسبة الى حركتها سبع حالات ، وجوب الفتح في المبدوء بها آل وأم المبدل ميمها عن لام ، ووجوب الضم في الماضي المبدوء بهمزة الوصل المبني للمفعول على ما سبق وفي أمر الثلاثي المضموم العين ، نحو : اقتل واكتب واقعد واظرف على ما سبق ، ورجحان الضم في نحو : اغزى يا هند عند الناظم في الكافية ، وشرحها وابنه في شرح الخلاصة ، وأوجب الفارسي في التكملة إشمام ما قبل الياء من نحو : اغزى إشارة للضم الأصلي ، وإخلاص ضمة الهمزة ، ورجحان الفتح على الكسر في ايمن وايم لثقل لخروج من كسر الهمزة الى ياء ، ثم الى ضم الميم ، ثم ضم النون ، ورجحان الفتح على الكسر في كلمة اسم اخفته ، وجواز الضم والكسر والإشمام في نحو : اختار وانقاد إذا بنينا للمفعول ، ووجوب الكسر فيما بقي من همز الوصل •

تتمتان :

الأولى : قال الحافظ السيوطي : كثر قطع همزة الوصل في أوائل إنصاف الأبيات ، يعني أول الشطر الأول وأول الشطر الثاني ،

ومثل ذلك أول الشطر الثالث في المثلثات ، والخامس في المخمسات ، وهكذا لأنها إذ ذاك كأنها في ابتداء الكلام كقوله : اتسع الحزق على الراقع •

الثانية : الأصل في الساكنين تحريك أحدهما لأنه أقل إخلالا ، فلا يعدل عنه إلى حذفه إلا عند التعذر بوجه ، وأصل الحذف أو التحرك في الأخير لانتهاه الثقل عنده ، ولا يكونان في الأول إلا لمرجح ، وقيل : الأصل تحريك الأول لأنه به يتوصل إلى النطق بالثاني ، فهو كهمزة الوصل ، وقيل تحريك ما كان منهما آخراً لكلمة أولاً أو ثانياً ، لأن آخرها محل التغيير ، ولذا كان متصل أعراب ، والتقاء الساكنين حال عارض لها ، والساكن أصله إما أن يكون أو الحركة ، ويلتقي الساكنان في الوقف مطلقاً عند كثير لا في الوصل ، إلا إن كان الأول ليناً والثاني مدغماً متصلاً •

وقد يبذل هذا اللين إن كان ألفاً همزة مفتوحة فراراً من التقاءهما ، قرىء : (إنس ولاجان) ، (ولا الضالين) قال أبو حيان : هو كثير لا يقاس ، والكثير في المنفصل حذف اللين ، ويحذف الأول مطلقاً إن كان مدأ أو نون توكيد خفيفة ، أو نون لذن ، وكان الثاني غير مدغم نحو : (ادخلوا النار) و (يقولوا التي هي أحسن) و (أفى الله شك) واضرب الرجل بفتح الباء دلالة على نون التوكيد ولد الصباح ، أى لدن وشذ : التقت حلقتا البطان ، بإثبات الألف ، وما الله ، وإى الله بإثبات الألف والياء ، وكسر نون لدن كقوله : من لدن الظهر إلى العصر •

وإن كان غير ذلك حرك الأول إلا إن كان الثاني آخر كلمة فيحرك كإين ، ويكسر التنوين قبل ساكن ويضم عند بعض العرب إن كان بعد ذاك الساكن ضم لازم اتباعاً كزيداً أخرج إليه ، ويكسر قبل العارض كزيد ابنك •

وعن الجرمى أن حذف التنوين لساكن بعده لغة ، وعليها قرىء :
(أجد الله) ، (ولا الليل سابق النهار) بنصب النهار ، وعدم
تنوين سابق ، ويحتملها والضرورة قوله : ولا ذاكر الله إلا قليلا
بالنصب ، وأصل ما حرك من الساكنين الكسر لأنه حركة لا توهم
إعراباً ، لأنه لا يكون إعراباً في كلمة ليس فيها تنوين ولا آل ولا إضافة
في سعة ، بخلاف الضم والفتح هذا قولهم •

وأجاز صاحب البسيط أن يكون الأصل الفتح لخفته ، لأن الفرار
من الثقل ، وقد يقال لا أصل في ذلك ، وإنما تعين لوجه قلنا ،
ويعدل عن الكسر للتخفيف كإين إذا كسر النون بعد الياء كاليامين ،
وكذا غير النون ، ومنه قراءة الممّ الله بفتح الميم ، أو الجبر كقبل
بالضم جبر الحذف الإضافة بحركة تخالف حركة إعرابه ، وللتباع
كمند ، وقل ادع أو انقص ، أو للرد للأصل كمند اليوم بالضم ،
لأن أصلها مند ، وللبس كانت واضرين بالفتح ، ولو كسرا لالتبسا
بخطاب المؤنث •

ولاحمل على النظر كتحن بالضم حملا على هم ، والواد
وللتجانس والغالب فتح نون من قبل آل ، وكسرها مع ساكن غيرها ،
وقل العكس ، والغالب في حذفها أن تكون قبل آل كقوله :

✽ كأنهما ملن لم يتغيرا ✽

أى من الآن ، وجعله النظم قليلا وابن عصفور ضرورة ، وأبو حيان
حسنا كثيراً مقيساً سعة وضرورة لوروده كثيراً ، وهم كثيراً ما يبنون
الحكم على بيت أو بيتين ، واشترط أن لا تدغم اللام ، كما لا تحذف
نون بين إلا عند آل الظاهرة كبلحارث ، أى بنى الحارث ، ووقع حذفها
في شعر الثعلبي قبل المدغمة ، لكن أظهر عند الحذف قال :

وصل فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والجملة معطوفة بالواو ، وساكنها مفعول صل أى حرفاً ساكناً ، وكان ماضٍ مستتر الاسم جوازاً ، وبالمحذوف متعلق بمتصلاً ، تقدم للوزن والروى ، ومتصلاً خبر كان ، والجملة نعت ثانٍ لحرفاً من قولك حرفاً ساكناً أو حالاً منه ، أو من ضمير ساكنها .

قالوا : أونغت لساكن والواو للعطف على أصل أو اعز ، والهمز مفعول مقدم لضم قدم للوزن .

وقبل ظرف زمان على ما مر متعلق بضم أو بمحذوف حال من الهمز ، ولزوم مضاف إليه والضم مضاف إليه لزوم ، وضم فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والجملة عطف بالواو ، والهمزة مبتدأ وضم مبنى للمفعول مستتر النائب خبره ، وقبل متعلق بضم أو بمحذوف حال من ضميره أو من المبتدأ على القول بالجواز ، وجملة المبتدأ والخبر مستأنفة أو معطوفة على إحدى الطلبيتين قبلها ، أو الهمز مبتدأ وضم أمر هو خبره ، والرابط محذوف أى ضمه ، والعطف كما ذكر وهذا ضعيف .

ونحو مبتدأ مضاف لاغز وبكسر متعلق بمحذوف حال من نحو بناء على جواز الحال من المبتدأ ، وعلى تعريف نحو ، أو تخصيصه بالاضافة أو من ضمير قبلاً أو بقبلاً .

ومشم بفتح الشين نعت لكسر ، وانضم مضاف إليه ، وقد حرف تحقيق وقبل ماضٍ مبنى للمفعول مستتر النائب ، والجملة خبر ، ويجوز تعليق بكسر بمحذوف خبر وقد قبلاً حال منه أمن ضمير مشم ، أو نعت ثانٍ لكسر وفي بعض النسخ وشم بالعطف على كسراً وبانصب

على المعية والمبتدأ وخبره جملة مستأنفة فالواو للاستئناف ، ويجوز العطف على احدى الجمل ، وشذ ماض •

وبالحذف متعلق به أى بسبب الحذف ومر فاعل شذ ، والجملة مستأنفة ، فالواو للاستئناف ، ويجوز العطف على احدى الجمل وخذ وكل معطوفان على مر ، أو كل على متلوه ويجوز تعليق بالحذف بمحذوف حال من خذ ، وكل ومر وفش ماض ، وقوله : وأمر فاعله ، والجملة معطوفة على الجملة قبلها أولى من الاستئناف ، ومن العطف على غيرها •

ومستندر خير وتنميم مبتدأ ويجوز كون مستندر مبتدأ ، وتنميم فاعل أغنى عن الخبر ، بناء على عدم اشتراط الاعتماد في ذلك والجملة ، مستأنفة أو معطوفة على احدى الجمل ، وخذ مضاف اليه اضافة مصدر لمفعوله ، مع حذف فاعله ، أو استقاراه على خلاف ، وكلا معطوف على خذ ، وأصل خذ وكل ومر أفعال أمر ، ولذا وصلت كل في آخر البيت بنون التوكيد الخفيفة ، وأبدلت ألفا للوقف ، والله أعلم وأحكم •

بَاب

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين

والله الموفق ، أى المقيسة والسماعية والثلاثية وغيرها ، والمجردة والمزيد فيها ، وبدا باسم الفاعل من الثلاثى ثم من غيره ، فباسم المفعول من غيره ، ثم منه ، ومراده باسم الفاعل ما يشمل الصفة المشبهة ، كما يفهم من قوله : ومنه سينج كسهل والظريف ، ومن مثله اعترض الشيخ خالد تعبير الألفية والتوضيح بأسماء افاعلين ، وأسماء المفعولين تبعاً لابن هشام فى الحواشى ، بأن مفعولاً وفاعلاً هنا اسمان اللفظ ، واللفظ غير عالم ، وغير العالم لا يجمع جمع المذكر السالم .

قلت : ويجاب بأن الكوفيين أجازوا جمعه ، ولكن الناظم يمنعه ، فاعله بنى عليه هنا ، إذ جمع وبأن اضافة أبنية الى أسماء للبيان ، والفاعلين والمفعولين المراد بهما الذوات لا الألفاظ ، أى باب ابنية هى أسماء الذوات الفاعلين ، والذوات المفعولين ، أى المفعول فيهم شىء ، وغاب العاقل على غيره .

واذا علمت أن مراد الناظم بأسماء الفاعلين ما يشمل الصفة المشبهة ، لأن إطلاق الفاعل على اصفة المشبهة فى اللغة كثير ، ويطلق عليها أيضاً قليلاً فى الاصطلاح ، بل يطلق عليها وعلى كل وصف مشارك للفعل فى مادة حروف الاشتقاق ، وتحمل ضمير الفاعل كثيراً فى اللغة ، وقليلاً فى الاصطلاح ، فينبغى أن نحدد اسم افاعل بما يشمله ويشمل الصفة المشبهة ، لأن مراد الناظم ما يشملها ، حتى إن أكثر ما ذكر فى الباب الصفة المشبهة فنقول :

اسم الفاعل الصفة الدالة على الحدث ، الصادر من الذات ،
أو القائم بها دون دلالة على زيادة ، وذلك كالضرب من ضارب ،
والظرافة من ظريف ، وأما اسم الفاعل بالمعنى الشامل لأمثلة وغيرها ،
فحده ما ذكر بإسقاط قولى دون دلالة على زيادة ، أو بقولنا الصفة
الدالة على فاعل ، والمراد بالفاعل من أوقع الفعل أو قام به
الفعل .

وأما اسم الفاعل الخاص المقابل للصفة المشبهة ، واسم التفضيل
وغيرهما ، فحده الناظم فى التسهيل بقوله : هو الصفة الدالة على
فاعل ، جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه ،
أى لمعنى المضارع وهو الإبهام أو الاستقبال ، أو لمعنى الماضى ،
فالصفة جنس يشمل جميع الصفات ، ومع هذا يخرج غير الصفة من
الأسماء ، ويخرج الأفعال والحروف .

وقوله : الدالة على فاعل أى الذى فعل الحدث مخرج الاسم
المفعول ، وما أدى معناه : كمضروب وذبيح ، وضرب ونسج ، بمعنى
مذبوح ومضروب ومنسوج وضحكة ، بضم الضاد وسكون الحاء ، أى
مضحوك عليه ، وإن فتحت الضاد كان بمعنى ضاحك ، وهذه قاعدة
كلية .

والحكم على ذلك بالخروج فرع الدخول فى الجنس ، لأنه صفة
تأويلا ، وقوله جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها ،
أى فى مطلق الحركة والسكون لفظاً أو تقديراً : كيقوم وقائم ،
الأصل يقوم كينصر مخرج لما جرى فى التذكير فقط من الصفات
المشبهة ، واسم التفضيل وغيرها ، نحو أهيف وأسر ، فإنهما
جاريان على مضارعهما فى الحركات والسكنات ، وعدد الحروف فى حال

التذكير لا في التأنيث ، لأن المؤنث هيفاء وسمراء ، وليس جارياً على مضارعه في ذلك •

وهكذا كل وصف على أفعل ومؤنثه على فعلاء بالمد ، وذلك صفات مشبهات ، ونحو : أفضل فانه جار دون مؤنثه الذى هو فضلى ، وذلك اسم تفضيل ، ويخرج اسم التفضيل الدال على زيادة أيضاً من قوله : الدالة على فاعل ، فإن مراده الدالة عليه دون زيادة ، والمراد بفاعل ما شمل الحدث الذى تدل عليه اسم التفضيل والصفة المشبهة ، وقد أخرجهما ومخرج لما جرى من الصفات على الماضى : كخرج وأثر وبطر ، بكسر الثوانى ، وبالتنوين فانها جارية على الماضى الذى هو فرح وأثر وبطر فى الحركة والسكون ، وعدد الحروف ، ومخرج لما لم يجز على فعله أصلاً : كسهل ، وصريف وضراب وضروب ونحوهما من المبالغة •

وقواه : لمعناه أو معنى الماضى فخرج لما دل على الحال من الصفات ، كشاحط الدار ، وظاهر القلب ، فإنهما ولو جريا على المضارع لكنهما للحال الحاضرة ، وهما صفتان مشبهتان ، وهذا إذا قلنا : إن المضارع مبهم باوضع أو مستقبل به ، وأما إذا قلنا إنه للحال فلا يخرج من حده ما وازن المضارع من نحو : شاحط الدار ، وظاهر القلب ، إلا إن أراد بالفاعل الصادر منه الفعل دون من قام به ، ولم يصدر منه ، لكن يرد عليه نحو : مؤمن وكافر مما يسمى صفة شبهة •

وزعم الصبان أن مراده بمعنى المضارع الحال والاستقبال والاستمرار التجددى ، وحد ابن هشام فى التوضيح اسم الفاعل بأنه ما دل على الحدث والحدوث وفاعله ، فما واقعة على الاسم

أو اللفظ أو الكلمة أو الصفة ، وذكرت نظراً للفظ ، فقوله : ما دل على الحدث جنس يشمل جميع الصفات والأفعال ، لأن الجميع يدل على الحدث ، وهو ما صدر من الفاعل ، كالقيام في قائم ، وما قام به كالحسن في حسن ، ومع هذا هو مخرج لنحو رجل وزيد ، مما لا يدل على الحدث .

وقوله : الحدث فصل مخرج لاسم التفضيل والمشبهة ، فإنهما إنما يدلان على الثبوت ، ومخرج للمصدر واسمه ، فإنهما وادلا على الحدث لكن لا يدلان على انحدوث ، بل على مجرد الحدث فقط ، وإن أوقفنا ما على الصفة خرج بهما المصدر ، واسمه ونحو : زيد ورجل ، ونحو : الحارث والضارب اسمان علمان ، فإنهما لا يدلان على الحدث ، ولا على انحدوث فيخرجان بكل ما أخرج به مثل : زيد ورجل .

وقوله : وفاعله أى وفاعل الحدث مخرج لاسم المفعول ، وما أدى معناه ، وللفاعل فإن الحق أن الفعل لا يدل على الفاعل إلا باقترام العقلى لا بالوضع ، وإنما يدل بالوضع على الزمان والحدث يدل على الزمان بهيئته ، وعلى الحدث بالذات والجوهر ، وقد يدل الفعل على الثبوت فيخرج بقوله الحدث ، وفي بعض النسخ تقدم الحدث على الحدث ويرده أن الحدث فصل ، والحدث جنس ، والجنس لا يتقدم في الحدود على الفصل عند أهل المنطق .

وقال ابن الحاجب : اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث ، ومراده بالفعل المصدر لا الفعل الاصطلاحي ، وإن كان من النحاة من يقول : إن اسم الفاعل مشتق من الفعل الاصطلاحي ، لأن المضمر في قوله : لمن قام به عائد للفعل ، والقائم

هو الحدث ، والأولى أن يقول لمن قام به ، لأن المجهول أمره يعبر عنه بما ، ولعله قصد تغليب العاقل ، وقد عبر الدماميني بما قلنا ، عبر بـ حدّ بن الحاجب ، لكن عبر بالمصدر بدل الفعل ، وشيء بدل من ، وكأنه أشار الى تفسير حد ابن الحاجب ، فان معنى ما ، ومعنى شيء واحد .

قال : اسم الفاعل الاسم المشتق من مصدر الشيء ، قام به . بمعنى الحدث ، فعبر بالمصدر إشارة الى أن مراد ابن الحاجب بالفعل المصدر أو على حذف مضاف أى مصدر الفعل ، وأن الحق أن يعبر به لئلا يوهم الفعل الاصطلاحى ، وعبر بشيء إشارة الى أن من فى كلام ابن الحاجب بمعنى شيء ، وأن الأولى أن يعبر بشيء أو بما .

وخرج بقوله : لمن قام به اسم المفعول والآلة والموضع والزمان ، قال الرضى على ابن الحاجب : ويدخل الصفة المشبهة ، ولا يشمل جميع أسماء الفاعلين نحو : زيد مقابل عمرو ، وأنا مقرب من فلان أو مبعد منه ، ومجتمع معه ، فان هذه الأحداث نسبة بين الفاعل والافعال لا تقوم بأحدهما معينا دون الآخر .

وأقول : الحق أنه يشملها لأنه قام بها ، ولا يضر أنه قام بها مع غيره .

وقوله : بمعنى الحدث يخرج الصفة المشبهة ، لأن وضعها على الاطلاق لا الحدث ولا الاستمرار ، وإن قصد بها الحدث فهي اسم فاعل كحاسن الآن أو غداً ، وظارف وكارم ، الأصل حسن وظريف وكريم ، ولما أريد الحدث انتقلت الى وزن فاعل ، ويخرج بقيد الحدث ما على وزن فاعل ، ولم يدل عليه فانه صفة مشبهة

كظاهر القلب ، شاحط الدار ، وصائم النهار ، وقائم الليل ، لعروض
الاستمرار فيها ، واو كان أصلها الحدوث •

وأما صفات الله فانها ولو دلت على الاستمرار لكن لا بصيغها ،
بل باعتبار الموصوف فهي أسماء فاعل ، وكذا الصفات الدالة على الدوام
بجوهرها وذاتها ، لا بصيغتها : كدائم وراسخ ، وخالد ولازم
وواجب ، فإنها دالة على حدوث الدوام والرسوخ ، والخلود واللزم
والوجوب ، كذا ظهر لى فبطل إيراد صاحب شراح مراح الأرواح •

قال الدماميني : وقولنا لشيء قام به يشمل ذا العلم كريد قائم
وغيره ، نحو الفاعل مرتفع •

وقال السيوطي : اسم الفاعل ما دل على حدث وصاحبه •

قلت : قوله على حدث لا يخرج الصفة المشبهة كما زعم ، لأنها
يدلان على حدث والحق أن يقول : ما دل على حدوث إلخ فتخرج
الصفة المشبهة واسم التفضيل ، ولعله قال : ذلك وحرفه الناسخ •

وخرج بقوله : وصاحبه اسم المفعول والمصدر ، ويخرج المصدر
أيضاً بالحدوث لو عبر به ، وأما الصفة المشبهة فحدها الناظم في
التسهيل بأنها الصفة الملاقية فعلاً لازماً ثابتاً ، معناها تحقيقاً
أو تقديراً قابلة للتجريد والملابسة والتعريف والتنكير بلا شرط •

قلت فيه : إن قوله : قابلة إلخ يغنى عنه قوله الملاقية فعلاً
تأمل •

وحدها في الخلاصة بأنها صفة استحسن جر ما هو فاعل لحدثها

في المعنى بها ، وهو تعريف بالخاصة مثل : الإنسان حيوان ضاحك ،
وقيد الفاعل بالمعنى ، لأنه لا تضاف الصفة اليه إلا بعد تحويل
الإسناد عنه الى ضمير الموصوف ، فلم يبق فاعلا إلا من جهة
المعنى •

وخرج باستحسان جر الفاعل بها اسم الفاعل وغيره ، فانه
لا يحسن فيه ذلك لأنه إن كان لازماً وقصد ثبوت معناه صار منها ،
وأطلق عليه اسمها ، واستحسن جر فاعله ، ولا يرد علينا قبح الإضافة
في كاتب الأب ، لأن الكلام في اللزوم وكاتب متعدد ، ولنا أن نقول :
المراد بالاستحسان الجواز المطلق والصحة ، ولأن استحسان الجر
بالنوع كاف ، وإن كان متعدياً فالجمهور على منع اضافته ، وإن قصد
ثبوتة فلا استحسان ، وأجازه بعض بشرط قصد الثبوت وأمن
اللبس بالاضافة للمفعول ، وعليه الناظم وأجازه بعض بشرط قصد
الثبوت ، وحذف المفعول اقتضاراً أو على الجواز فهو أيضاً من الصفة
المشبهة على ما للبليدي والحفني ، ويرد عليهما أنه لا يلزم من الجواز
الاستحسان ، فلا يدخل في تعريف الصفة المشبهة إلا إن قيل
بالاستحسان •

وقد يجاب بأن المراد بالاستحسان مطلق الجواز أو الاستحسان
في الجملة ، واسم الفاعل يستحسن جر فاعله به في الجملة ، أي في
بعض الصور ، وهو ما إذا كان لازماً ، والخلاف في المتعدى لواحد ،
وأما المتعدى لاثنتين فلا يضاف للفاعل اتفاقاً ، ويرد على تعريف الخلاصة
صور امتناع الجر في بعض الصفات المشبهة ، وضعفه في بعض ، فإن
المتنع والضعيف لا استحسان فيهما وأجيب بأن المراد استحسان الجر
بلوغها ، وإن لم يكن بشخصها ، وأجيب عن صور الضعف أيضاً
بأن المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح ، والضعيف لا قبح فيه ،

وان قبول بالحسنى ، بناء على أن المراد بالحسن خلاف القبح والضعيف •

وأورد ابن الناظم على ذلك التعريف أن فيه دوراً ، لأن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان إضافتها الى الفاعل واستحسان إضافتها اليه متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة •

وأجاب ابن هشام ، والشيخ خالد ، وغيرهما بأن الاستحسان انما يتوقف على النظر في معناها الثابت لفاعليها ، بحيث لو حول إسنادها عنه الى ضمير الموصوف لم يكن لبس ولا قبح ، فتحسن الاضافة ويجاب أيضاً بأن البيت من حيز الأخبار لا للتعريف ، وعرفها ابن الناظم والشيخ خالد تبعاً له بأنها مما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث الى الموصوف به دون افادة معنى الحدوث ، ويبحث فيه •

وفي تعريف الخلاصة على ما ذكر الشيخ يس عن ابن هشام بأنهما يقتضيان أن الحسن من قولك : زيد حسن صفة مشبهة ، مع أن النحاة لا يسمونها صفة مشبهة إلا إذا خفضت أو نصبت •

قلت : الحق أنه لا يرد ذلك لأننا لا نسلم اشتراط النصب والخفض ، ولأنهم نصوا على أنها صفة مشبهة في نحو : زيد حسن وجهه برفع المفعول ، وأيضاً وعرفها الدماميني بأنها اسم اشتق من مصدر لازم لشيء قام به على معنى الثبوت ، أى الاستمرار •

قال : فخرج اسم المفعول والآلة ، والمكان والزمان ، واسم الفاعل من لازم ، لأنه وان اشتق من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث نحو : قائم وقاعد •

قلت : هذا الحد شامل لاسم التفضيل من اللازم فهو غير مانع
إلا إن قيل : انه صفة مشبهة ، بل قد يقال مطلقا اسم التفضيل صفة
مشبهة .

وأقول : الحق عندي وان قالوا ما قالوا إن الصفة المشبهة كما لم
توضع للحدوث ، لم توضع للثبوت في جميع الأزمنة ، فما معنى
قولك زيد حسن إلا زيد ذو حسن في زمان أو أزمنة ، إلا أنه لما
أطلق ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض ، وقد حكم بالحصول
ولا دليل على الحصول في بعض دون بعض ، كان الظاهر ثبوته
في الأزمنة إلا إن خصه دليل ببعضها نحو : كان زيد حسناً ،
ثم قبح أو كان الآن حسناً أو سيصير حسناً ، فما معناها عند الإطلاق
إلا الاتصاف الموصوف بالحدث ، وهو قدر مشترك صالح للأزمنة ،
ثم رأيت الرضى نص على ذلك ففرحت جداً لموافقة الرضى المحقق ،
وإن لم يرتضه الدماميني .

قال ابن الحاجب : الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن
قام به على معنى الثبوت ، فقوله من فعل أى مصدر ، وقوله :
لازم يخرج اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين ، وقوله : إن قام
به يخرج اسم المفعول اللازم المتعدي بحرف جر ، والمكان
والزمان والآلة ، وقواه : على معنى الثبوت يخرج اسم الفاعل اللازم ،
فإنه وإن كان من لازم لكنه لا يحدث .

وأما اسم المفعول فحدده ابن هشام بأنه ما دل على حدث
ومفعوله ، وأخرج بقوله : ومفعوله ما عداه ، وحده ابن الحاجب
بأنه ما اشتق من فعل لمن وقع عليه ، وأراد بالفعل المصدر
بدليل ضمير وقع أو الفعل الاصطلاحي ، ويقدر مضاف أى من مصدر

فعل ، والأولى لما وقع عليه أو أراد العاقل وغيره ، وعبر بمن
تغليبا للعاقل .

قال الرضى : أو جرى مجرى الوقوع عليه ، ليدخل نحو :
أوجدت ضرباً ، وعلمت عدم خروجك ، فالضرب موجود والعدم
معلوم ، هذا ويخرج المصدر أيضاً من لفظ الاشتقاق حيث ذكر ،
لأنه غير مشتق ، وكذا جميع ما ليس بمشتق وحده في مراح الأرواح
بأنه اسم مشتق من يفعل لمن وقع عليه الفعل ، يعنى يفعل بضم
الياء وفتح العين ، وأخرج به اسم الفاعل لأنه عنده مشتق
من يفعل بفتح الياء ، لا من المصدر ، وكذا اسم المفعول مشتق
من المبنى للمفعول لا من المصدر ، إلا إن قدر مضاف أى من مصدر
يفعل ، وأخرج بقوله : لمن وقع إلخ ما عدا اسم الفاعل
واسم المفعول .

وأقول : حاجة لقوله : يفعل لأن اسم الفاعل يخرج قوله لمن
وقع إلخ ، وسمى اسم الفاعل اسم الفاعل لأنه اسم لمن فعل
الفعل .

قال ابن الحاجب : سمي بلفظ الفاعل الذى هو وزن اسم فاعل
الثلاثى لكثرة الثلاثى ، فجعلوا أصل الباب له ، ولم يقولوا اسم
المفعول أى بضم الميم وكسر العين ، ولا المستقل أى كذلك أى ونحو
ذاك كالمفعول بالتحديد ، والمنفعل وهو عندي سهو ، لأنه ليس المقصد
بقولهم : اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على وزن اسم فاعل ، بل
المراد اسم ما فعل الشيء ، ولم يأت المفعول والمستقل والمنفعل
والمستقل بمعنى ما فعل الفعل حتى يقال : اسم المفعول والمستقل
والمنفعل ونحو ذلك .

قال الشيخ الرضى : بل لو قال : إنهم أطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمكسر والجاهل والظاهر ، لأن الأغلب فيما بنى له هذه الصيغة أن يفعل فعلا كالقائم والقاعد ، والمخرج والمستخرج ، لكان شيئا وسمى اسم المفعول اسم مفعول مع أن المفعول في الحقيقة هو المصدر ، لأنه هو الذى يفعله الفاعل أو هذا الذى نحن فيه هو اسم المفعول به ، أى الذى فعل به الفعل ، أى أوقع عليه الفعل ، يقال : فعلت به الضرب أى أوقعته عليه ، لكن حذف الجار وانتصب المجرور ، فارتفع على النيابة ، واستقر وسميت الصفة المشبهة صفة مشبهة ، لأنها أشبهت اسم الفاعل في التذكير والتأنيث ، والافراد والتثنية ، وجمع السلامة لمذكر ، وجمع السلامة لمؤنث ، وجمع التكسير لمذكر أو مؤنث ، وفي عمل النصب وفي ثبوت الفاعل ورفع ظاهراً أو مستتراً ، وفي اشتراط الاعتماد عند التجرد من آل ، وفي الدلالة على الحدث وعلى الفاعل .

قالوا : وفي الدلالة على الزمان ، هذا ما اجتمع فيه الصفة المشبهة واسم الفاعل ، ويفترقان في أمور :

الأول : أنها لا تصاغ إلا من قاصر أو منزل منزلته ، وهو يصاغ منه ومن المتعدى .

الثانى : أنه يكون للأزمنة وهى لا تكون إلا للحاضر أى الماضى المتصل بالزمان الحاضر ، قاله ابن هشام كأبى حيان الإمام الأندلسى ، وقال أبو سعيد السيرافى أنها تبدأ للماضى ، وقال أبو بكر ابن السراج والشلوبين والناظم : إنها الحال ، وجمع بعض الأنداسيين بين القولين بأن مراد السيرافى أن معناها ثابت في الماضى ، ودام الى الحال ولم ينقطع ، ومراد ابن السراج أن معناها موجود في الحال كما وجد قبله .

الثالث : أنه لا يكون إلا مجارياً لمضارع ، وهي تكون مجارية له دائماً أن كانت من غير الثلاثي ، كمعتدل القامة ، وقليل إن كانت من الثلاثي كظاهر القلب ، والغاب فيه عدم جريانها ، وقول جماعة منهم ابن الحاجب : إنها لا تكون مجارية أصلاً مردود باتفاقهم ، على أن منها شاخط الدار ، وضامر الكشح ، وساهم الوجه ، وخامل الذكر ، وحالك اللون ، وظاهر الفاقة ، وظاهر العرض ، ومطمئن القلب ، ومعتدل القامة ، وأجيب بأن هذه أسماء فاعلين قصد بها الثبوت ، فعوملت معاملة المشبهة ، ويأتى الجواب إن شاء الله .

قيل : ومن تلك الجماعة الزمخشري إذ قال في المفصل : الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية .

قلت : قد يريد أنها ليست من الصفات الجارية دائماً ، فلا يرد عليه أنها قد تجرى .

الرابع : جواز تقديم معموله ومنع تقديم معمولها .

الخامس : أن معموله سببي وأجنبي ، ومعمولها سببي ، ولا يرد على وجوب تأخيره وسببيته نحو : زيد بك فرح ، لأن المراد بالمعمول ما علمت فيه بحق الشبه ، وعملها في الظروف والحال والتمييز ونحوها ، إنما هو لما فيها من رائحة الفعل ومعناه .

السادس : أنه لا يخالف فعله في العمل ، وهي تخالفه تنصب مع قصورها ، وفعلها لا ينصب خلافاً لبعض يقول : إنه ينصب على التشبيه نحو زيد حسن وجهه ، وأما حديث : « أن امرأة كانت تهراق الدماء » بنصب الدماء فانصب فيه على التمييز وزيادة أل أو على المفعولية بناء على أن تهراق مبنى للفاعل ، أصله بالياء قلبت ألنا لقلب الكسرة فتحة قافه

الفاظم ، ويرده أن شرط ذلك تحرك الياء كقولهم : جارة وقاصة ،
وناصة وبقا ، في جارية وقاضية وناصية وبقي ، أو على المفعولية المحذوف
أي ترقيق الدماء ، أو على التشبيه بالمفعولية للمذكور ، وهذا يأباه
كثير بناء على أن أنصب على التشبيه لا يكون في الأفعال ، أو على أنه
مفعول ثان على توهم التعدى الى ثان كان الهمزة دخلت على الهاء
المعوضة عن همزة أراق فعدها بها الى ثان ، وهذا ضعيف ، ويجوز رفعه
على البدلية من ضمير تهرأق وحذف الرباط للمسلم به ،
أو نابت عنه آل •

السابع : أنه يجوز حذفه وبقاء معموله دوما نحو : أنا زيد
أضاربه بأنصب على الاشتغال بوصف محذوف ، وهذا ضارب زيد وعمرا
بنصب عمرو باضمار وصف منون أو فعل أو بالعطف على محل
المخفوض عند مجيز هذا ، وهي لا تحذف ، ويبقى معمولها ولا تقصر
عاملا قبلها •

الثامن : أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل ، وإضافته
الى مضاف الى ضميره نحو : مررت بقاتل أبيه ، ويقبح مررت بحسن
وجهه ، وبرجل حسن وجهه •

التاسع : أنه يفصل من معموله المرفوع والمنصوب دونها •

العاشر : أنه يجوز اتباع معموله بالتوابع ، ولا ينعت معمولها
عند الزجاج ومتأخري المغاربة لعدم السماع ، أو لأن معمولها سببي
فأشبهه الضمير لرجوعه على مسماه ، والضمير لا ينعت فكذا مثله ،
ويرد عليهم الحديث في صفة الدجال : « أعور عينه اليمنى » وأجيب
بأن اليمنى خبر محذوف لا نعت ، كأنه قيل : أي عينين فقال :
اليمنى •

الحادى عشر : جواز اتباع مجروره على المطلق عند كثير دونها ، فلا يجوز هو حسن الوجه والبدن وقوى الرجل واليد برفع الاسم الثانى أو نصبه بعد خفض الأول ، خلافا لفراء فى الرفع ، وأجاز البغداديون اتباع المنصوب بمجرور فى اسم الفاعل ، والمشبهة وبسطت هذا فى النحو •

الثانى عشر : أنه الأصل فى معمولها الجر اذا وليه آل ، قاله الجزواى ، والأصل النصب كمررت بالرجل الحسن الوجه ، والمراد بالأصل الكثير فيما قال الدمامينى •

الثالث عشر : استحصان اضافتها الى ما هو فاعل فى المعنى •



كـ وزن فاعل اسم فاعل جعل من الثلاثي الذي ما وزنه فعـلا

أى اسم الفاعل من مصدر الفعل الثلاثي المفتوح العين أو مكسورها لا مضمومها ، جعل على وزن فاعل متعديا كان الفعل أو لازما صحيحا أو معطلا أو مضاعفا ، لكنه مطرد في المفتوح مطلقا ، كضرب فهو ضارب ، وقعد فهو قاعد ، ووعد فهو واعد ، وقال فهو قائل ، ورد فهو راد ، وقضى فهو قاض ، وفي المكسور ان كان متعديا نحو : علم فهو عالم ، وشرب فهو شارب ، ولقم فهو لاقم ، وفضح فهو فاضح ، ووسع فهو واسع ، وهاب فهو هائب ، وبقي فهو باق ، ومس فهو مس •

وقيل لا يقاس فيه ، ويقل في المكسور اللازم قيل جداً : كسلم فهو سالم ، وفطح الأنف فهو فاطح اذا لصق بالوجه ، وظاهر البيت استواء المفتوح والمكسور ، وليس كذلك فان المكسور اللازم مساو للمضموم في كون اسم الفاعل منه على وزن فاعل قليلا نحو فره بضم الراء فهو فاره ، وظهر فهو ظاهر ، ونعم فهو ناعم ، فكان الأولى أن لا يخرج المضموم بقوله : ما وزنه فعلا بضم العين ، بل يطلق ويذكر أن وزن فاعل يأتي من الجميع ، ثم يذكر مواضع القياس كما فعل في الخلاصة ، لكنه قد أخرج المكسور من قياس ، ذلك بقوله : وصيغ من لازم إلخ ، وقد يجيء اسم الفاعل من غير الثلاثي على فاعل نحو : أيفع الغلام فهو يافع ، ولا يقال مرفع ، وأورق الشجر فهو وارق ، ولا يقال مورق •

قلت : وقد يقال : كقوله :

✽ فيا شجر الخابور ماك مورق ✽

وأعشب المكان فهو عاشب ، ولا يقال معشب ، وأورس المكان فهو
وارس ولا يقال مورس ، والورس نبات أصفر ، وطوحته الطوائح ،
وأطاحتفه فهي طائحات ، لا يقال مطوحات و لامطحات ، وذلك من
النواذر ، والقياس : موفع ومورق ومعشب ومورس ومطوح
ومطيح .

قال الرضى : ومن ذلك قوله تعالى : (وأرسلنا الرياح لواقح) على
بعض التأويلات ألقت الريح فهي لاقح لا ملقح .

قلت : ومنه أيضا : أبقل فهو باقل ، وقد يقال : مبقل
كما قيل أيضا : مورس ومورق ، وأقرب فهو قارب ، اذا كانت إليه
قوارب ، وأمحل أنبلد فهو ما حل ، وإلى ذلك أشار الناظم في التسهيل
بقوله : وعن مفعـل بفاعل ، أى وربما استغنى عن مفعـل بضم
الميم وسكون الفاء وكسر العين ، بفاعل ، وقد علمت أنه ربما استغنى
به أيضا عن مفعـل بالتشديد : كطوحته الطوائح فهي طائحات ،
والطوائح أيضا جمع طائح ، وقيل ذلك كله مبنى على حذف
الزوائد ، كما قيل بذلك فى اسم المصدر نحو أخرجه خروجا ، وربما
استغنى عن فاعل بمفعـل بضم الميم وسكون الفاء وكسر العين نحو :
حبه فهو محب بكسر الحاء ، ولا يقال حاب ، وعم بمعروفه فهو
معـم بكسر العين ، ومعـم بفتحها ، ولمـ فهو ملـم بكسر اللام وفتحها
أيضا عند بعض ، لا يقال عام ولام كما أشار إليه فى التسهيل
أيضا .

قالوا : وقد يجىء فاعـل بمعنى مفعول نحو : (ماء دافق)
أى مدفوق (عيشة راضية) أى مرضية .

ويجـاب : بأن دفق يكون لازما ومتعديا ، ودافق من اللازم

بمعنى مندفق ، وبأن دافق اذا سلمنا أنه من المتعدى ، وراضية من المستغنى به عن النسب كتابل بناء على انه لا يلزم أن يكون فاعل مما لا فعل له : كتامر ولابن ، بل يجوز مما له فعل أن يصاغ منه فاعل للنسب ، وكذلك قد يجيء لفظ مفعول فمعنى فاعل نحو : (وعده مأتيا) أى آتيا ، وأصله مأتويا كمضروب ، قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء •

ويجاب : بأنه من أتيت الأمر أى فعلته فهو مأتى ، أى مفعول فهو بلفظ مفعول على معنى مفعول ، وكذلك جاء اسم الفاعل من أفعل على فعال كأجبره فهو جبار قاله الجوهري •

وقال البيضاوى : الجبار من من جده على الأمر بمعنى أجبره ، وكذلك من فعل بالتشديد كلبس فهو لباس ، ونقل ملبس ، ثم إن كان فاعل من الصحيح لم يلحقه تغيير مما يأتى ، وإن كان معتل الفاء بالواو وبالياء ، فكذلك نحو : واعد ووافر وياسر ويابس ، وإن كان معتل العين بالياء أو بالواو ، قلبت همزة نحو : قائل وبائع ، والأصل قاول بالواو وقايل بالياء ، ولكن علوهما حملا على الفعل ، فكما قالوا : باع قال بقلب الواو والياء ألفاً ، كذلك قلبوهما فى همزة الوصف •

وقيل : أبدلوا الألف همزة فى الوصف والألف أصلها واو أو ياء قلبتا ألفاً لوقوعهما متحركتين بعد فتحة مفصولة بفواصل غير حصين وهو الألف •

وقال المبرد : دخلت ألف فاعل على ألف قال باع مثلاً ، فالتقى ألفان ولم يمكن حذف إحداهما للإلباس بالماضى ، فوجب تحريك إحداهما ، وحركت التى نهى بدل عن العين لأن أصلها الحركة والألف

إذا تحركت صارت همزة ، وتكتب همزة تحت صورة ياء بلا نقط ، وقيل تكتب ياء ولا تنقط ولا تقلب العين همزة اذا اعتلت وصحت ، بل تبقى واو وياء لجريانها مجرى الصحيح كعين فهو عاين وصيد فهو-و صائد بالياء منقوطة ، وفوه فهو-و فاوه ، وعور فهو عاور باواو ، لأن العين لما صحت في الفعل خوف الإلباس بعان وصاد وفاه وعار ، وصحت في اسم الفاعل بنعاله ، قيل : لأن اسم الفاعل فرع الفعل في الإعلال ، والتصحيح وهو مشكل من وجهين :

أحدهما : أن اسم الفاعل قد يعمل ولا فعل له : كجائز بمعنى البستان ، وجائزة بمعنى الخشبة في وسط السقف ، فان ادعوا أنهما نقلًا من أسماء الفاعلين ، فقل كثر النقل في أسماء الأجناس ، وم-و قليل ، بل قيل ممنوع والآخرون الصحيح أن الوصف فرع عن المصدر لا فرع عن الفعل •

قلت : يجاب عن هذا الوجه الآخر بأن فرعية الوصف على المصدر إنما هي من حيث الاشتقاق ، فلا ينحاف فرعيته على الفعل من حيث الاعلال والتصحيح ، كذا يظهر لى ، ولم يظهر لى جواب عن الأول ، ثم رأيت الصبان أجاب عن الآخر بذلك ، فالحمد لله على الموافقة •

وعن الأول بالتزام النقل مع التكرير ، هذا ولا فرق • ذلك الإبدال همزة بين المفرد والتثنية ، وجمعها وجمع السلامة لمؤنث والتذكير والتأنيث ، ومثل الوصف فيه الاسم كجائز وجائزة المذكورين ، وذلك الإبدال واجب ، وحيث عبر بعض بالجواز فالمراد ء-دم الامتناع الصادق بالواجب ، لا كما يتوهمه بعض من جواز الإبدال وعدمه في الاسم كجائز وجائزة المذكورين بالجيم ، وجائز بأحاء المهملة بمعنى مجتمع الماء •

وان كان معتل اللام قلبت اللام الواوية ياء لتحركها بعد كسرة ، ولتطرفها ولكن لم تقلب إلا بعد زوال حركتها ، وتبقى الياء ، ولكن اذا لم يكن التثنية تثبت الياء ان نحو : الداعى والرامى ، واذا كانا حذفنا لالتقاء الساكنين ، لأنه حرف صحيح وهما حرفا علة فحذفهما أولى كداع ورام وباق ، وذلك فى غير النصب ، وأما فى النصب فتثبتان مع التثنية نحو : رأيت داعياً ورامياً ، وأصل الداعى الداعو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة ، وأصل داع داعـو ، قلبت الواو ياء لذلك ، فصار داعى ثقلت ضمة الياء أو كسرتها ، فحذفت فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء وكذا أصل رام رامى ، ثقلت الضمة أو الكسرة فحذفت ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء ، وقد تثبت الياء مضمومة أو مكسورة حالة التثنية كداعى ورامى وهو قليل مبسوط فى النحو ، ويجوز إثبات الياء وحذفها فى الوقف حال الرفع والجر .

ولكن الراجح فى المتن حذفها عند سيبويه ، وإثباتها عند يونس نحو : هذا داع ورام بسكون العين والميم ، وداعى ورامى بكسرهما بعدهما ياء ، والإثبات لأنه الأصل ، وقد ثبتت فى الوصل ، ولم يحدث ما يوجب حذفها ، والحذف للفرق بين الوصل والوقف ، والراجح فى غير المتن الإثبات ، وأما المنون المنصوب فتثبت ياءه ويبدل التثنية ألفاً ، والمنصوب غير المنون تثبت ياءه ساكنة نحو : رأيت الداعى ، وما تقدم من القب للواو ياء سواء فيه المفرد والمثنى ، وجمع السلامة المذكر والمؤنث : كداعية وداعيان ، وداعيتن وداعون وداعيات ، وأكن تحذف فى جمع السلامة لمذكر ، فان أصل داعون داعيون ، نقلت ضمة الياء للعين فحذفت للقاء الساكنين ، أو حذفت الضمة لثقلها فضمت العين لتجانس الواو لحذف الياء من بينها لالتقاء الساكنين ، وأصل داعـين داعيين ، نقلت الكسرة من الياء لثقلها ، أو حذفت كذلك وكسرت العين لمناسبة ياء الجمع ، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين .

وذلك لأن المؤنث والتثنية والجمع فرع المذكر والمفرد ، ولأن علاماتهما لطردها وزيادتها كان ما قبلها متطـرف ، وإن كان مضاعفاً أدغمت العين في اللام للتخفيف كراد ، ويجوز فكه لضرورة ، وإن اعتلت اللام وكان العين واواً ولم تقلب العين كراو والراوى ، وتبقى الهمزة أولاً ووسطاً وآخرأ بدون قأب كأمن وسائل وقارىء من أمن وسأل ، وقرأ بهمـز الجميع ، لأن الهمزة حرف صحيح يقبل الحركات جميعاً بدون ثقل مطلقاً حرك سابقها أو سكن ، وقد تخفف بالمتسهيل إذا لم يبتدأ بها وتقلب أيضاً ياء في الآخر كالقارىء •

فمراد الناظم بفاعل ما كان على وزن فاعل لفظاً كضارب ، أو تقديرأ كداع ، والداعى بسكون الياء ، والداعون وداعى بسكونها وزادوا منه ما كان على لفظ عالف كالحادى أصله الحاد ، وقلبت الواو ياء لتطرفها ، وهى فاء الكلمة تأخر الى ما بعد اللام أو نحو ذلك مما تعرفه من كيفية الوزن المذكورة •

واعلم أنه لما كان اسم الفاعل مشابهاً للمضارع معنى ، قصدوا في بنائه الى مشابهته لفظاً لكمال المناسبة ، فزادوا ألفاً بدل حـرف المضارعة اخفتها بالقياس الى سائر الحروف ، فرقاً بين الماضى واسم الفـاعل لأنه يحذف حرف المضارعة ، وتزاد ألف فيكون اسم فاعل ، ثم كسروا العين كسرة جديدة لا الكسرة التى فى الماضى والمضارع ان كانت فيه لاعتلال الكسرة ، وقيل : كسرت لئلا يلتبس بالماضى من المفاعلة لو فتحت ، ولئلا يثقل لو ضمت ، ويبحث بأن الكسر يلبس أيضاً بالأمر من المفاعلة •

وأجيب : بأن هذا اللبس اللازم للكسر يغتفر للضرورة أنه ام تبقى حركة سـواه ، لأنه التباس بما يشبه الأصل ، لأن الأمـر يشـبه المضارع ، والمضارع أصل لاسم الفاعل عند كثير ، بخلاف الفتح

فانه يلبس بالماضى وضعف بأن الضم فيثقل اللفظ أولى من الكسر فيلبس ، وزيدت الألف بين الفاء والعين ، لأنها لو زيدت قبل الفاء لزم الابتداء بالساكن ، وإن قلبت همزة وحركت بالضم لالتبس بالأمر من المضموم العين لأنه قد يغفل عن كسرة العين ، وبالمضارع من الرباعى ، وبالمبنى للمفعول من الماضى الرباعى ، أو بالفتح لالتبس بالمضارع المكسور العين ، أو بالأمر من الرباعى ، أو بالكسر لالتبس بالأمر من المضارع المكسور العين ، ولو زيدت الألف فى الآخر لالتبس بماضى الاثنين •

والمراد بقوله : اسم فاعل جعلاً إما اسم فاعل المصطلح عليه لأن كل وصف دل على فاعل من الثلاثى ، وكان على زنة فاعل فهو اسم فاعل ، لكن قد يجرى مجرى الصفة المشبهة كضامر الكشح لأن مرادهم باسم الفاعل الثلاثى فى باب ذكر الأبنية ما كان على فاعل ، ولو كان صفة مشبهة ، وفى باب العمل ما ليس صفة مشبهة إلا أن قوله : الذى ما وزنه فعل يدل على أنه لو أراد ما ذكرنا أم يحتج إليه فى إخراج فعل بالضم ، فان صوغ فاعل منه وارد كما مر ، وإما ما هو الفاعل وإنما المراد أن الوصف الدال على فاعل يصاغ من الثلاثى الذى ليس بمضموم العين على فاعل ، وهذا أظهر لإخراجه فعل بالضم ، واحترز بالثلاثى من الرباعى والخماسى والسداسى فانهـا تأتى •

الإعراب : كوزن متعلق بجعل على القول بتعليق الكاف انشبيهية وتعلق قطعاً إن جعلت بمعنى على أو نحوها ، وفى ذلك تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ ، أو هو كما مر جائز وفاعل مضاف إليه ، ويكسر تنوينه ولا بد ليستقيم الوزن ، ولئلا يلتقى ساكنان ، وهذا أولى من حذف تنوينه للضرورة ، وقطع همزة الوصل بعد للضرورة ، لأن كسر التنوين لئلا يلتقيا ، جائز سعة وهو أولى من ضرورتين •

واسم مبتدأ وجعلاً ماض مبنى للمفعول مستتر النائب جوازاً ،

والجملة خبر ومعناه أوجد أو وضع أو نصوهما ، وإن جعل من المتعدى لاثنين فالثاني كاف ، قوله : كوزن أو استقراره والأول ناب عن الفاعل ، وفي نسخة جمعوا فيكون اسم مفعولا أولا ويجوز جعل كوزن حالا منه ، وعلى كل حال يقدر مضاف أى وزن اسم فاعل جعل كوزن فاعلا ، والكاف بمعنى على فلا يقدر مضاف .

ومن الثلاثى : متعلق بمحذوف حال من ضمير جعل أى من الفعل الثلاثى ، وحذف الياء المتحركة من ياء النسب : لضرورة ، وحذفت الياء الساكنة فيهما لالتقاء ساكنة ، مع لام الراء الساكنة أو حذف الياء من جملة ضرورة ، ولا يغرنك ثبوت الياء فى الخط ، فإنها لاحظ لها فى اللسان ، وما كتبت إلا لتدل على الحذف ، ويجوز أن تفتح ثاء الثلاث أولى ولا تكتب الياء بعد الثاء الآخرة ، فيكون مذكر ثلاثة فيقدر مضاف ، أى من ذى الثلاث ، غيرافق قوله فى الخلاصة من ذى ثلاثة أى من الفعل صاحب الأحرف الثلاثة ، وأسقط التاء بقاء على جواز تركها إذا كان المحدود مذكرا بلا قيد لغة ، أو تركها للضرورة ، أو بناء على أن لفظ الحرف يذكر ويؤنث ، كما يذكر ويؤنث اللفظ المخصوص من الحروف كإباء والتاء ، وآل على الأول للعهد ، وعلى الآخر للجنس أو للحقيقة .

وليس ببعيد جدا عما قيد ، ولعل وجه البعد نعت لمضاف اليه نيابة عن المضاف أو لإبدال من محذوف ، أو من المضاف اليه نيابة ، والذي نعت اثلاثى بياء النسب ، أو بدل من المضاف المحذوف أو نعت على القول بتعريف ذى بالإضافة ، أو نعت للثلاث ، أو بدله على سبيل نيابته .

وما نافية ووزن اسمها والهاء مضاف اليه وفاعلا خبرها ، ووزن مبتدأ وفاعلا خبره ، وهو على كل حال اسم لا فعل وجملة حرف النفى وما بعده صلة الذى والرابط هاء وزنه .

ومنه صيغ كسهل والظ-ريف وقد
يكون افعللا وفعالا أو فع-لا

وكالفرات وعفر والحص-ور وغمر
عاقر جنب ومش-به ثمل

أى وصيغ اسم الفاعل من مصدر فعل المضموم العين مطلقاً
على أوزان •

منها : فَعَلَّ بفتح الفاء وسكون العين : كسهل فهو سهل ، وضخم فهو
ضخم ، ونزر فهو نزر ، وصعب فهو صعب ، والمؤنث سهلة ، والم-هولة
خلاف الصعوبة ، ووجه سهل قليلا اللحم ، وأما السهلة بكسر السين
فتراب كالرمل يجيء به السيل والماء ، وأرض ونهر سهلة بفتح
السين وكسر الهاء كثيرة ، وأما السهل بفتح فكسر كالسهل بضم
فسكون فكل شيء الى اللين ، وأما السهل بفتح فسكون فالعرب ، ومن
الأرض ضد الحزن •

ومنها : فَعِيل بفتح الفاء وكسر العين بعده ياء ساكنة سكونا مية :
ككرم فهو كريم ، وظرف فهو ظريف ، وشرف فهو شريف ، وبجمل فهو
جميل ، والوزنان مقيسان كما هو ظاهر الهمع ، وهو ظاهر الخلاصة
أيضا إذ قال : وفعل أولى وفعل ، بفعل •

وقال الصبان : لم يصرح بالقياس لعدم كثرة فعل وفعل ، في
فعل المضموم كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده •

قال أبو يحيى ، وصاحبه تحقيق المقال : قال الناطم في شرح
التسهيل : من استعمل القياس لعدم السماع فهو مصيب •

قال صاحب التحقيق : وانظره مع ما لابنه في شرح الألفية •

قلت : قال فيه الذى كثر فى اسم الفاعل حتى كاد يطرد مجيئه على فعل أو فاعيل أ ه ، وهو مخالف لأبيه بعض مخالفة لأنه قال : كادا يطردان ، وكلام الناظم فى شرح التسهيل جواز قياسهما صراحاً إذ قال : من استعمل القياس فيهما لعدم السماع إلخ ، وهو يقتضى أنه لا يستعمل القياس مع ورود السماع بغيرهما ، وهو قول الكثير فى مصادر الثلاثى •

وقال بعضهم : يستعمل القياس فيهما ، فلورود السماع •

قال الشاطبى : وغير المصنف يرى أن فاعيل مقيس دون فعل ، ونص ابن هشام أنهم جميعاً مقيسان ، وأن فاعيل قبل فعل ، وإن قلت : ما فائدة قوله فى الخلاصة والفعل جمل ؟

قلت : زعم الشاطبى والحفنى وغيرهما : أن فائدته الاحتراز عن جمل بمعنى أذاب نحو : جملة الشحم أى أذبتة فهو جميل ، فان فعله بالفتح وجميل فيه بمعنى مجمول ، ويرد عليهم أن معرفة أن الفعل جمل بالضم لا بالفتح تستفاد من بنائه الكلام على فعل بالضم - م إذ قال وفعل أولى ، وفاعيل بفعل ، فالظاهر أن قوله والفعل جمل ليس تقييد بل استئناف لبيان اواقع مع عدم الحاجة اليه بل ، زائد ليكمل البيت برويه ، فالواو استئنافية لا حالية ، أو للحال اللازمة نظراً الى فرض الكلام •

ومنها : أفعل نحو : خرق فهو أخرق وحمق فهو أحقق بمعنى وشنع فهو أشنع أى قبح ، ووظف فهو أوظف ، أى طال شعر عينيه أو حاجبيه ، وظلام أوظف أى أرخى ذيله ، وعيش أوظف أى رعى ،

وخطب فهو أخطب بالخاء والطاء المعجمة المشالة ، أى كان أحمر الى الكدرة كذا فى التوضيح والتصريح وغيرهما ، وليس فى القاموس والصاح والمصباح ، والذى فى القاموس أنه بالطاء المهملة ، وأن فعله مكسور العين ، وفسره باللون الكدر المشرب حمرة فى صفة أو غبرة ترهقها خضرة ، وشجع فهو أشجع ، وحرش فهو أحرش أى خشن ، وليس هذا الوزن اسم تنضيل ، وإن كان على وزانه فلا يوصل من التفضيلية ، وليس فيه معنى التفضيل ، فاشجع بمعنى شجاع .

ومنها : فعال بفتح الفاء والعين خفيفة بعدها ألف زائدة ، كما زيدت الهمزة فى أفعل ، والياء فى فعيل ، نحو : جبن فهو جبان بفتح الجيم والباء بدون تشديد ، أى هيبوب للأشياء لا يقدم عليها ، ويقال أيضاً جبان بتشديد الباء وجبن برزن أمير ، وحصنت المرأة فهى حصان بفتح الحاء والصاد ، أى امتنعت بالعفاف ، أو تزوجت ، قال حسان فى عائشة رضى الله عنها :

حصان رزان ما تزن بريدية

وتصبح غوثاً من لصوم القوافل

وحرم الشيء فهو حرام ، وكثيراً ما تقلب الاسمية على لفظ الحرام ، فيكون اسماً للشيء المحرم لا وصفاً ، ويكون أيضاً مصدراً .

ومنها : فعل بفتح الفاء والعين كبطل فهو بطل بفتح الباء والطاء ، أى شجع حتى أن الدماء تبطل عنده ، ولا يؤخذ منه بثأرها ، أو تبطل جراحته فلا يكتر لها ، ويقال أيضاً : بطال بتشديد الطاء بعدها ألف ، وحسن فهو حسن ، ويقال أيضاً : حسين بوزن أمير ، وحسان كغراب ، وحسان بالضم والتشديد ، وتفتح عين الفعل أيضاً .

فيكون من باب نصر ، فيقال في الوصف حاسن وظاهر بعض أنه يقال حاسن في المضموم أيضا ، وتلك الأوزان الثلاثة قليلة ، أشار إليها وإلى قلتها : بقوله : وقد يكون أفعلا وفعالا أو فعل .

وان قلت : لو قال : وقد يكون أحقق أو جبان أو بطلا لكان أحسن ؟ قلت : قد قيل أنه أحسن وعليه صاحب التحقيق ، ولا أسلمه لأن الكلام في الوزن الشامل للأفراد لا في الأفراد الخاصة ، وكذا التعبير في الفعل وقع بالوزن العام ، وهو فعل بالضم ، فيقبح الخروج منه إلى الخصوص المحض ، ولأن فعل بالضم لا يصاغ منه أحقق وجبان وبطل من لفظه ، بل من أفعال موازنة له ، ولأن الكل في اسم الفاعل العام ، واليه مع عمومته ترجع الضمائر في جعل وصيغ ويكون ، فبرجوع ضمير يكون إلى الضمير يحتاج إلى تكلف الاستخدام والتسامح ونحوهما ، ولأنه أو قال ذلك مع أنه قد وصفه بالقلة لتوهم خصوص أحقق وجبان ، وبطل مع أنه المتبادر من العبارة أيضاً ، بل يلزم إلا بتقدير أداة التشبيه أي كأحقق إلخ .

وأما سهل وظريف وفرات وما بعده ، فإنها ولو كانت ألفاظاً خاصة لكنها بتسليط أداة التشبيه عليها يكون المراد العموم .

ومنها : فعال بضم الفاء وفتح العين بدون تشديد بعدها ألف زائدة نحو : فرت الماء فهو فرات ، أي عذب جداً بتاء مثناة فوق ، ويكون أيضاً اسماً للماء العذب جداً لا وصفاً ، ولنهر بالكوفة وللبحر وعلماً .

وأما فرت بكسر الراء فمعناه ضعف عقله بعد مسكة ، وأما بفتحها فمعناه فجر ، ووصف المكسور مثله بأنه من باب فرح ، ووصف

المفتوح فاعل لأنه من باب نصر ، ويقال : مياه فرتان والفراتان الذرات ،
ودجيل أو دجلة ، وزعق فهو زعاق أى مرّ وشجع فهو شجاع •

ومنها : فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو : عفر فهو عفر ، وعفرت
المرأة فهي عفرة ، وفي الصحاح العفر الرجل الخبيث الداهى وأيضاً المكر
اشجاع ، وكذلك العفريت أو أكثر بزيادة الياء والتاء •

أبو عبيدة : العفريت من كل شيء المبالغ فلان عفريت نفريت ، وفي
الحديث : « إن الله ييغض العفريت النفريت الذى لا يرزى فى أهل
ولا مال » والنفريت المتباع ، وبدع فهو بدع أى كان غايته فى علم أو شرف
أو شجاعة أو غيرها ، وطفل الشيء فهو حافل أى رخص ناعم ، وظاهر
القاموس أنه يفتح اطاء وحرم فهو حرم قرىء : « وحرم على قرية
أهلكتها » بكسر الحاء ، وسكون الراء ، وظاهر التوضيح أن تلك الأوزان
كلها مقبولة ، وكذا فعل بضمين كجنب لكن فاعل أولى وبعده
فعل بالسكون كالشهم أى ذكى الفؤاد أو ضخم وبعدهما افعل وفعل
بفتحين وفعال بالفتح ، وفعال بالضم ، وفعل بضمين ، وفعل بكسر
وسكون •

قال : وقياس الوصف من فعل بالضم فاعل كظريف وشريف ، ودونه
أى دون فاعل فعل كشهم وضخم ودونهما ، أى دون فاعل وفعل
أفعل كأخطب إذا كان أحمر أى الكدرة أى مائلا إليها ، وفعل كبطل
وحسن ، وفعال بالفتح كجبان ، وفعال بالضم كشجاع ، وفعل كجنب ،
وفعل كعفر أى شجاع مكر انتهى •

وذلك خلاف المشهور ، بل قال أبو يحيى : اتفقوا على أن غير فعل
بالسكون وفعل مقصور على السماع ، وقد يقال : ضمير دونه عائد

للقياس ، وضمير دونهما الفعل وفعل ، أما لفعيل فليفيد عدم القياس ، وأما لفعل فليفيد أن عدم القياس في الأمثلة أقوى منه في فعل ، فيفيد أن المقيس فعيل فقط ، وكذا إذا أرجعنا الضميرين كما مر أولا وأراد الدونية معرضا عن القياس ، لعدمه في غير فعيل .

ومنها : فعول بفتح الفاء وضم العين كعززت الناقة فهي عزوز ضاق مجرى لبنها ، وقيل : مخرج بولها ، وحصرت فهي حصور ، أى ضاق مخرج لبنها ، وقيل : مخرج بولها ، وحصرت فهي حصور ، أى ضاق مخرج لبنها ، وحصر الرجل فهو حصور ، أى لا شهوة له بالنساء ، والحصور أيضا البخيل السيء الخلق ، وجعل الجوهري حصرت الناقة هو بفتح الصاد ، ويقال أيضا أحصرت .

قال أبو يحيى : وهو مخالف لما أشار إليه المصنف وابنه .

قلت : الذى فى النظم من المضموم لا من المفتوح ، لمعنى من معانى المضموم ، ولا من المكسور إذ قد جاء مكسورا كفرح ، وفى القاموس : الحصور الناقة الضيقة الإحليل ، وحصر ككرم ، وفرح وأحصر ومن لا يأتى النساء وهو قادر على ذلك أو الممنوع منهن أو من لا يشتهيهن ، ولا يقربهن ، والمحبوب والبخيل والعيوب المحجم عن الشيء والكاتم للسر . انتهى .

وكذا حصرت المرأة ضاق مجرى لبنها ، فقد رأيت نص القاموس على بناء حصر الفاعل وضم صاده .

وزعم الصبان أن حصر مبنى للمفعول دائما وأن تمثيلهم به لمضموم العين باعتبار الأصل ، وأنه لا يرد أن أصل المبنى للمفعول

متمعد ، والمضموم العين الذى الكلام فيه لازم لما مر عن ابن قاسم ، أن المبنى للمفعول قد يكون سماعا من انلازم ، نحو : جنى فيجعل هذا منه ، وانظر ما الدليل على أن أصله بضم الم-ين .

ومنها : فعل بضم الفاء وسكون العين نحو : غمر فهو غمر أى لم يجرب الأمور وهو بالغين المعجمة ، وفي القاموس أنه تفتح عينه أيضا وتكسر وتفتح مع الميم أيضا ، وعن بعض : أن الغمر بالفتح فاسكون الماء الكثير ، أو الكريم الواسع الخلق ، أو معظم البحر ، أو الجواد من الخيل ، أو السابغ من الثياب ، أو جماعة الناس ولفيفهم ، ويقال : لفيفهم الغمر بفتحتين ، والغمر بالكسر فاسكون الحفر المستور ، والغمر بالضم فاسكون من لم يجرب الأمور ، وصلب المكان فهو صلب ، وصلب شيء فهو صلب أى اشدد ومنها فاعل بزيادة الألف نحو : عقرت المرأة فهي عاقر لا عاقرة ، أى لم تحمل وهي فى سن الحمل .

وزعم صاحب فتح الأقفال : أنها جاوزت سن الحمل ، بل التى لا تلد وعقر الأمر لم يفتح عاقبة ، والعاقر من الرمل ما لا ينبت والعظيم منه ، والمرأة التى لا مثل لها .

وذكر فى القاموس أنه يقال : عقرت بالبناء للمفعول أى عقت ، وعقرت بفتح القاف تعقرت بكسرها فهي عاقر ، ورجل عاقر وعقير لا يولد له ولد .

ونص صاحب التحقيق أنه يقال أيضا : عقر بالكسر فهو مثاث فلك أن تقول : استغنوا بعاقر من عقر المفتوح ، عن فاعل من فعل المضموم ، وبرع أى فاق فى كل فضيلة فهو بارع ، وبرع فهو بارع ، أى جميل وهي بارعة ، وفره الفرس فهو فاره أى ناشط ، وفره الرجل

أى حذق فهو فاره ، والفساره القينة والشديدة الأكل ، والجارية
المليحة ، وفجر الرجل فهو فاجر ، وفرس فهو فارس أى حاذق
بركوب الخيل ، وفحش فهو فاحش ، وودع فهو وادع أى سادن ، ومستقر
ويقال أيضا : وديع ، ووسع فهو واسع أى دارع ، وبسل فهو
باسل أى شجاع لا يفلت قرنه ، وحزم فهو حازم أى مشمر محتاط
في الأمور ، ويقال أيضا : حزيم ، وصرم السيف فهو صارم أى قاطع ،
ويقال أيضا الصروم وصرم الرجل فهو صارم ، أى شجاع ،
وفحم الشعر فهو فاحم ، أى أسود ، ويقال أيضا : فصيم ونب
قدره فهو نابه أى ذو شهرة ، ويقال أيضا النبه بفتحتين ، وتفتح
أيضا ياء الفعل وتكسر أى شرف فهو نابه ونبيه ونبه بفتحتين ، وحمض فهو
حامض ويقال أيضا حمض بالفتح وحمض بالكسر كفرح ، وقيل ،
الكسر في اللبن خاصة .

ومنها : فعل بضمين كجنب فهو جنب وهم جنب ، ومما جنب
يلفظ واحد ، ويقال في الفعل جنب بالفتح أيضا .

ومنها : فعل بفتح الفاء وكسر العين مثله بفتح التاء
وكسر الميم في الوزن فقط ، لأن ثمل فعل مكسور العين ، وهو لازم
فليس مراده أن ثمل وصف وفعله مضموم كذا لصاحب فتح
الأفعال .

قلت : لا مانع من أن يريد به ذلك أنه وصف مفتوح الأزل
مكسور الثاني ، وفعله بالضم وهو بئاء مثلثة فانه وُ اشتهر كسر عينه
كفرح لكن جاء ضمها كما هو صريح تحقيق المقال إلا إن لم يطلع
على الضم اطلاعا لكن عن ظاهر النظم ، ومعناه سكر أو قارب السكر ،
وثل السيف بعد عهده بالصقل ، وندس فهو ندس أى عالم
بالأخبار مدقق للنظر في الأمور وغطن فهو غطن .

قيل : والمشهور فيهما الكسر ، وذكر في القاموس أن فطن بفتح طاءؤه أيضا كنصر وتكسر كفرح ، وأنه يقال أيضا في الوصف فاطن وفطين وفطون بالفتح ، وفطن بالفتح والسكر ون بالضم واسكون ، وندس بالكسر هو المذكور في القاموس بوزن فرح ، وقد يقال : فاطن وصف فطن المفتوح ، وفطن بالكسر وصف فطن بالكسر ، وحصف فهو حصف أى رزين الفعل ، والمشهور فيه حصيف بالياء قالته صاحب التحقيق •

قلت : قد ورد حصف بالكسر أيضا ، فلعل حصفا بالكسر وصف له ، كفرح فهو فرح ، وخشن المكان بضم الشين فهو خشن تكسرها ، هذا ما في القاموس •

وزعم الأشموني أن الوصف خشن بكسرتين ، فلعل ذلك لغتان ، وبهج فهو بهج أى حسن ، وسمح فهو سمح ضده ، وبدغ بدغين معجمة فهو بدغ أى سمين ناعم ، ولم يذكر الناظم فعلا بكسرتين ، وذكره الأشموني ، ولم يذكر فعلا بفتح الفاء وتشديد العين بعدها ألف زائدة ، وذكره صاحب التحقيق ، وأبو يحيى كوضؤ فهو وضاء ولم يذكر فعلا ، وذكره صاحب التحقيق كسرع فهو سرعان بفتح الأول وسكون الثانى ، وزيادة ألف ونون بعد الثالث ، ولم يذكر مفعولا ، وذكره صاحب التحقيق كودع فهو مودوع أى وادع ، ولم يذكر الناظم ذلك لشذوذه •

وقد يحول فعيل الى فعال بالفتح والتخفيف : كطريل وطوال بفتح الطاء ، والواو مخففة ، والى فعال بالتشديد ككريم وكرام بفتح الكاف ، وتشديد الراء •

وقول صاحب التحقيق : واعلم أنه قد شذ فيه أيضا فاعل قالوا :

فهره فهو فاره ، إن أراد به الاستدراك على النافظم فهو لأن النافظم قد مثل له يعاقر كما شرحه صاحب التحقيق بنفسه ، وإن أراد المتعبيه على شذوذ فاعل لأنه ذكره النافظم بدون النص على شذوذه ، وذكره هو أيضا في محل شرحه بدون النص على الشذوذ فصحيح ، والمتبادر أنه أراد الاحتمال الأول سهواً ، وجل وعز من لا يسهو وانتهاء من قوله في أول البيت ، ومنه صيغ عائذ الى فعل بانضم آخر البيت قبله كما هو ظاهر ، ونص عليه أبو يحيى وصاحب تحقيق المقال وغيرهما .

الإعراب : الواو لعطف جملة صيغ على جملة جعلاً ، وجعلوا في البيت قبله ، ومنه متعلق بصيغ ، وتقدم للوزن وصيغ بإخلاص كسر الصاد أو اشمامه الضم ، ويجوز صوغ فعل ماض مبني للمفعول ونائبه مستتر فيه جوازاً عائذ الى اسم الفاعل في قوله : اسم فاعل جعلاً .

وكسهل متعلق بمحذوف حال من المستتر أو الكاف اسم حال ، وسهل مضاف اليه ، وهذا أولى من جعلها اسماً نائباً ، وانظريه معطوف على سهل ، والواو للاستئناف أو للعطف على جملة صيغ أو جعل ، وقد حرف تقلييل ، ويكون مضارع مستتر الاسم جوازاً عائذاً الى الفاعل المذكور ، وافعل خبره على حذف مضاف أى مثل أفعلا ، ونحو أفعلا ، وموازن أفعـلـ وفعلا معطوف بأو على أفعـلـ ، ويوجد في النسخ مكتوباً بألف التنوين ، ولا يقبل الوزن تنوينه ، فالصواب منع تنوينه للوزن لأن اللام هي أول الوتد المجموع ، فإنما يلين متحرك آخر يكون وسط الوتد المجموع ، فهو همزة أو وآخر الوتد انواو ، ولعله وصل همزة فحذفها من لنتطق ، وكسر التنوين لئلا يلتقى ساكنان .

وفعلا معطوف بأو على فعلا ، أو على أفعـلـ ، والواو للعطف ،

وكالفرات متعلق بمحذوف ، وهذه المحذوف منصوب معطوف بالواو ،
على أفعّل المنصوب على الخبرية ليكون ، أو يقدر بلا تعليق
الكاف به ، أو الكاف اسم معطوف على افعّل ، والفرات مضاف إليه
الكاف أى ومثك الفرات ، وما بعده معطوف على الفرات ، أو كل على
مثله بإسقاط العاطف فى عاقر وجنب ، ومثبه كذا فى انسخ بالرفع
أو بالجر ، والصواب مثبها بالنصب معطوف على افعلا ،
وعلى كاف •

قوله : وكالفرات ان جعل اسما أو على الاستقرار المحذوف
ان جعل حرفاً ، أو على محل المجرور أو محل الجار والمجرور
على الضمير فى محل النصب ، هل هو للمجرور أولاً أو للجار
ولا شىء يقول من قال للجار ، ووجه الرفع أنه مبتدأ محذوف
الخبر أى ومثبه ثمل كذلك ، أو نائب لمحذوف أى وقد يصاغ مثبه
ثملاً ، وقد يأتى أو نحوهما ، ولا وجه للجر خال عن تكلف ، مثل
أن يقال : معطوف كما تقدم ، وجر للمجاورة للمجرور ويقدر
نصبه بناء على جواز الخفض على الجوار فى المعطوف مع فصل
العاطف ، وهو قول رده ابن هشام وغيره كما بسطته فى النحو ،
وإنما لم أعطفه على الفرات أو على جنب لأنه يلزم عليه أن يكون
التقدير : ومثبه ثمل لأن ما عطف عليه (ح) قد تسلط عليه الكاف
تلاً أو بالعطف وهو فاسد ، لأن المراد مثبه ثمل لا مثل مثبه
إلا أن يجعل كناية عن ثبوت مثل مثبه ، فيفيد أن هناك ما أشبه
ثمل ، وما أشبه ما أشبه •

وغاية هذا المفاد الإشعار بثبوت أمثلة على وزن ثمل ، لأن ما أشبه
ثمل ليس وصفاً واحداً ، أو تجعل الكاف المقدرة من حيث العطف
على مدخول الكاف زائدة ، وهذا أبعد لأن فيه تقدير الزائد ، وثل
مفعول به لمثبه •

وصيغ من لازم موازنه فعلا
بـوزنه كشج ومنسبه عـجلا
والشاذ والأشنب الجذلان ثمت قـد
يأتى كـفان وشبه واحد النـجلا
حملا على غيره لنسبة كخفيـ
ف شيب أطيب فى الصوغ من فعلا

أى وصيغ اسم الفاعل كثيرا قياسا من الفعل اللازم المكسور العين على وزن هذا اللازم المكسور ، كشجى بالشـين المعجمة ، وجيم مكسورة ، وياء مفتوحة فهو شج بفتح الشين وكسر الجيم وحذف الياء ، لالتقاء ساكنة مع التنوين ، وهو الذى فى النظم ، فوزنه فع بحذف اللام ، وأصله شجى بوزن فعل بفتح الأول وكسر الثانى وتنوين ائثالـث ، تقلب الضمة فحذفت فبقيت الياء ساكنة قبل التنوين ، فالتقى ساكنان فحذفت الياء لأنها حرف علة ، وبعض كلمة ، والتنوين حرف صحيح ، وكلمة تامة ، وكذا فى حال الجر .

وأما فى حال النصب فتثبت الياء ، ومعناه حزن وهذا من معتل اللام ، ومثال ذلك من صحيحها : فرح فهو فرح ، وأشر فهو أشر أى يحمد النعمة والعافية ، وكذا بطر فهو بطر بمعناه ووزنه ، وقيل : هما بمعنى شدة المرح ، ويطلق البطر أيضا على النشاط والدهش والحيرة والطغيان بالنعمة ، وكراهية الشيء من غير أن يستحق الكراهة ، وذلك كله بصحيحه ومعته موازن لفعله ، واليه أشار بقوله : بوزنه كشج وهو الوزن الأول ، وهو مقيس مطلقا .

وقيل في الأعراض : سواء كانت داء كشج وجـ و مثله وزنا ومعنى ، وحبط ووقع أو غير ذا كفتح وبطر والأعراض جمع ء-رض بفتح العين والراء ، والمراد به هنا المعنى العارض للذات غير التراسخ فيها ، فيخرج الآون والخالقة لا العرض المقابل للجسم المحدود ، بأنه ما لا يستقل عند بعض ، وبأنه ما لا يدوم أكثر من حال عند آخرين المبسوط في علم الكلام .

وصيغ اسم الفاعل أيضا كثير قياسا من الفعل اللازم المكسور العين على وزن فعل بفتح الفاء وضم العين ، وهو الوزن الثاني ، واليه أشار بقوله : ومثبه عجا-لا بفتح العين وضم الجيم اسم فاعل من عجل بكسر الجيم ، ومنه يقظ بكسر القاف ، فهو يقظ بضمها ، وطمع بكسر الميم فهو طمع بضمها ، وندس بكسر النون فهو وندس بضمها ، وكذا ندس فهو ندس .

وورد منه أثر بكسر الشين فهو أثر بضمها ، والقياس الراجع كسرها كما مرّ في الوزن الأول ، وورد : أثر بكسر الشين فهو أثر بفتحها كالمصدر ، وورد أيضا أثر بالكسر فهو أثر بالسكون وورد أشران كسكران ، والقياس الكسر ويليه الضم وورد عجل بكسر الجيم فهو عجل بكسرها أيضا ، وهو أولى من ضمها ، وورد عجلان كسكران ، وعاجل وعجيل على غير قياس ، وورد يقظ بالكسر فهو يقظ بالكسر أيضا وهو أولى من الضم .

وورد يقظان كسكران على غير قياس ، وورد مضموم عين الفعل ككرم ووصفه ذلك كله ، وورد طمع بكسر الميم فهو طمع بالكسر أيضا وهو أولى من الضم ، ورد على غير قياس طامع كضم-ارب ، وورد ندس بالكسر فهو ندس بالكسر أيضا ، وهو أولى من الضم .

وورد دنس بالكسر في تقديم الدال ، وهو ولى من الضم وأكثر ، ويصاغ اسم الفاعل أيضا على قياس ، وكثرة من فعل المكسور العين اللازم على فعل بفتح الفاء ، وسكون العين وهو الوزن الثالث ، واليه أشار بقوله : وإنشاذ تقول شيز بالشين المعجمة والهمزة المكسورة بعدها زاي المكان فهو شاز بفتح الشين وسكون الهمزة ، أو تبدل ألفا أى خشن بكثرة حجارته ، وهو لغة تميم ، وصله شئز بكسر الهمزة كفرح فهو فرح ، وخفف بالاسكان •

وورد على الأصل أيضا وهو لغة غير تميم ، وورد شئز جنبى بالفتوتين ، وكسر الهمزة وهو كثير أيضا أو أكثر ، ويكون بمعنى الغلط ، وبمعنى الارتفاع ، وبمعنى الاستداد ، وبمعنى القلق ، وبمعنى الدعر ، وقد يبنى للمفعول هذا الآخر كعنى ، وأما شازها بمعنى جامعها وشازت الخيل بمعنى سمنت فمفتوح العين والأول متعدد والكلام هنا فى المكسور اللازم •

ويصاغ اسم الفاعل أيضا على قياس وكثرة من فعل المكسور اللازم على أفعل بفتح الهمزة الزائدة والعين ، وسكون الفاء على وزن اسم التفضيل ، وليس اسم تفضيل وهو الوزن الرابع ، واليه أشار بقوله : والأشنب يقال : شنب بكسر النون فهو أشنب ، وشنبت فهي شنباء بالمد ، ويقال هو شنب وهي شنبه بالكسر ، وشانِب وشانبة ، وشنِيب وشنيبة ، ككريم وكريمة ، والقياس أشنب ، وحكى سيوييه شنباء فى التأنيث بابدال النون ميما ، والشنب قال بعضهم ماء يجرى على الأسنان ، وقيل رقة وجدت فى الأسنان تراها كالمنشار حين تطلع ، وذلك فى الشبيبة لأنها اذا أتت عليها السنون احتكت ، وقيل : برد وعذوبة فى الأسنان ، ومنه شنب يومنا فهو شنب بالكسر ، وشانِب أى برد •

قال الجرمي : سمعت الأصمعي يقول : برد الفم والأسنان
فقلت ان أصحابنا يقولون : هو حدثها حين تطلع ، فيراد بذلك
حدثتها وطراوتها ، لأنها اذا أتت عليها السنون احتكت ، فقال
ما هو إلا بردها ، وقول ذي الرمة :

لمياء في شفتيها حصة لعس
وفي اللثات وفي أنيابها شنب

يرد قول الأصمعي لأن اللثة لا تكون فيها حدة .

قلت : للأصمعي أن يقول في اللثات معطوف على شفتيها ، فيكون
المراد وصفها بالحوّة ، واللّعن لا بالحدة ، فلا دليل في البيت
كذا ظهر لي ، وأبو يحيى لم يكتبه بهذه فسلم ذلك أو لم يسلم ،
والله أعلم .

وقيل : الشنب نقط بيض في الأسنان ، وقال الأصمعي أيضا :
سألت رؤية عن الشنب ، فأخذ حبة رمان وأوماً إلى بصبيها
أي مائها ، وفي القاموس : الشنباء من الرمان الامليسية ليس لها
حب ، إنما هي ماء في قشر ، والمشابب الأقواء الطيبة ، ومن ذلك
الوزن : خضر فهو أخضر ، وسود فهو أسود ، وحرر فهو أحمر ،
وبيض فهو أبيض ، وصفر فهو أصفر ، وزرق فهو أزرق ، ودهم فهو
أدهم ، وكدر فهو أكدر ، وحول فهو أحول نوع من النظر
والبصر ، وعور فهو أعور ، ودقن فهو أدقن أي عظم دقنه ،
وجهر فهو أجهر لا يبصر في الشمس ، وعمى فهو أعمى .

ويقاس ذلك الوزن مطلقاً ، وقيد فيما دل على اللون ، وفيما دل
على الخلقة أي الحال المصور عليه اليدن ، كالعور والجهر والخور ،
خور فهو أحور أي شديد بياض العين ، وسوادها مستدير ،

وحدقتها رقيق جفونها أبيض حواليتها ، وقيل : شدة بياضها وسوادها
في بياض الجسد ، وقيل : اسوداد جل العين أو كلها كالظبي ، ولا يكون
في ابن آدم ، بل يستعار له ، وألمى فهو ألمى أى أسود حمرة
الشفقين ، ويصاغ أيضا اسم الفاعل على قياس ، وكثرة من فعل
المكسور الم لازم على وزن فعالن بفتح الفاء وسكون العين ، وزيادة
الألف والنون في الآخر ، وهى الوزن الخامس واليه أشار بقوله :
الجدلان ، تقول جذل بذال معجمة مكسورة فهو جدلان أى فرح ،
وورد هو جذل بالكسر أيضا ، وورد في الشعر جادل ، وقد يقال
ألفه للاشباع أو صيغ للدلالة على الحدوث .

ومن ذلك فرح فهو فرحان ، وورد أيضا هو فرح بالكسر وهو
أولى وأكثر ، وورد هو فرح بالضم ، وفروح كصبور ، ومفروح
كمضروب ، ومعناه فارح ، وورد فارح كضارب وشبع فهو شبعان ،
وسمع في الشعر شابع .

قال في القاموس : ولا يجوز في غيره ، وقد يقال : إنه في الشعر
ألفه للاشباع أو دال على الحدوث ، فيقاس مطلقا إذا دل عليه ،
وروى فهو ريان بفتح الراء وتشديد الياء ، وإذا دل على الحدوث
قيل لا وكقاض ، وسكر فهو سكران ، ويقال أيضا هو سكر بالكسر ،
وعطش فهو عطشان ، ويقال أيضا هــو عطش بكسر الطاء وضمها ،
وفي القاموس : عطشان الآن وعاطش غدا .

وأقول : يجوز عاطش إذا دل على الحدوث مطلقا ، وظمى
بطاء معجمة مشبابة بعدها ميم مكسورة ، وبعدها همزة فهو ظمآن ،
عطش ، ويقال ظمى بكسر ميم وصفا تليها همزة ، وغرث بغين معجمة
وثةاء مثلثة فهو غرثان ، أى جائع ، وصدى فهو صديان ، أى عطشا ،
ويقال أيضا صد كعج ، وصاد كقاض ، ويقاس هذا الوزن مطلقا ،

وقيد فيما دل على الامتلاء كشبعان وريان ، أو على حرارة الباطن كعطشان وصديان ، واعترض التمثيل للامتلاء بريان ، بأن الـرى أنقظ حاجة الشراب وقد يكون ذاك بدون امتلاء ، بل قد يحصل من غير تناول شيء أصلاً .

وأقول : أنا أن نجيب بأن مراد الممثلين به للامتلاء الـرى الحاصل بعد الامتلاء ، وبالإمتلاء ، والمثال إنما يحمل على ما مثل به له ، ولو كانت له وجوه سـواه هذا ما ظهر لى .

وأجاب الصبان : بأن المراد الامتلاء حقيقة أو حكماً ما رأيت من كون الأوزان الخمسة مقيسة مطلقاً ، هو ما ذكره صاحب فتح الأقفال ، بناء على ظاهر النظم ، وصرح ابن هشام العلام ، ومن تبعه من العلماء الأعلام أن المقيس إنما هو الأول والرابع والخامس فقط ، فعل بكسر العين وأفعل وفعلان ، وأنه إنما يقاس فعل في الأعراس ، وأفعل في الألوان والخلق ، وفعلاً فيما دل على حرارة الباطن ، أو على الامتلاء ، وقد يشارك فعلاً بالكسر فعل بالضم في الأعراس كعجل بالكسر فهو عجل به وبالضم ، وقد يشاركه أيضاً فعلاً كفرح وجذل بالكسر ، فهو وفرح وجذل به أيضاً ، وجذلان وفرحان .

وقد يشاركه فعل بالكسر أفعل كخضر بالكسر فهو خضر به أيضاً ، وأخضر في الألوان ، وقد يشارك فعل بالكسر فعلاً في الامتلاء والحرارة كصدى بكسر الدال فهو صديان ، وصد كشج أصله صدى ثقلت الضمة على الياء ، فحذفت فالتقت الياء ساكنة مع التثوين فحذفت ، وقد تأتى الثلاثة من مادة واحدة كشعث بكسر العين فهو شعث بكسر أيضاً ، وأشعث وشعثان ، ولك أن تقول : اجتمعت فيه المعانى الثلاثة ، فإن الشعث عرض وفيه بعض لون وحرارة باطن

آثرته كما يلزم من المشى الطويل في السفر ، وعدم الدهن ، وقيل
يقاس أفعل في الآفات والخلق •

ويقاس فعلا في الامتلاء وضده ، وفعل بالكسر في غير ذلك فعلى
قول ابن هشام ومن تبعه يشذ ما جاء على فعل بالكسر إن لم
يكن وإلا على عرض ، وعلى هذا القول الآخر لا يكون شاذاً
إذا لم يدل على آفة أو خلقة أو امتلاء أو ضده ، سواء دل على
عرض أو غيره ، ومما شذ في المكسور اللزوم فعل بالسكون إذا
لم يكن أصله فعلاً بالكسر وخفف : ككهل فهو كهل بسكون الهاء ، وقيل
شاذ مطلقاً ، والقياس كهل بالكسر أيضاً لأنه عرض ، وقد تقدم
أن الأصل الغالب في المكسور اللزوم المعتل اللام ، والمكسور اللزوم
الصحيح اللام ، المغنى عن الفعل المضموم ، أن يكون وصفهما على
وزن فعيل بالياء : كغنى فهو غنى ، وحنى فهو حنى ، وشقى فهو
شقى بكسر ما قبل الياء في الوصف والفعل ، وتخفيف ياء الفعل
مفتوحة ، وتشديد الياء في الوصف ، ففي يائه ياء أن إحداها زائدة
وهي ياء فعيل ، والأخرى أصل وهي لام الكلمة ، أدغمت الأولى
فيها •

وبعد ذلك فاعلم أنه قد يأتي اسم الفاعل من المكسور اللزوم
على فاعل على قلة ، ودون قياس كما مر بزيادة الألف ، وهو الوزن
السادس ، واليه أشار بقوله : ثم قد يأتي كفان تقول : فنى
بكسر النون فهو فاني كقاض أصله فاني بضم الياء أو كسرهما ،
ثقلت الضمة أو الكسرة عليها ، فحذفت فبقيت الياء ساكنة مع
التقوين ، فحذفت لالتقاء الساكنين ، وبقي بكسر القاي فهو باق ،
أصله باقى ففعل ما مر ، ورضى بكسر الضاد فهو راض أصله
راضى كذلك •

وقد يأتى على قلة وبلا قياس أيضاً على فعيل بزيادة الياء
مثل : واحد البخلاء ، ومفرده وهو بخيل ، وهو الوزن السابع ،
اليه أشار بقوله : وشبه واحد البخلاء تقول بخل بكسر الخاء
فهو بخيل ، ومرض فهو مريض بكسر الزاء ، وإنما يأتى اسم الفاعل
من المكسور اللازم على فاعل أو على فعيل لحمل المكسور - و اللازم
على غيرم وهو المتعدى ، والمفتوح والمضموم ، لمناسبة بين المكسور
وغيره من المماثلة فى المعنى ، أو من التضاد فان الشئ يحمل على
ضده ، كما يحصل على نظيره ، كما حملوا عدوه باقواء على صديقة ،
مع أن أصل عدو لا تلحقه تاء التانيث ، لأنه كصبور ، وكما حمل
غير واحد لا الناقية للجنس ، على أن مع أن أن ضدها للاثبات
فيما قيل ، لأنها للتقوية والتوكيد ، وهما غير نفى بل اثبات لمعنى
خبرها على وجه الاثبات أو النفى ، وبسطته فى النحو .

وكما نص البيانىون أن العلاقة فى باب المجاز قد تكون التضاد ،
قال أبو يحيى وابن الناظم : لأن الضد أقرب حضوراً بالبال مع ضده
من سائر المغايرات ، وأشار اليه صاحب تحقيق المقال وغيره ،
مثال حمل المكسور اللازم على المفتوح : فنى فهو فان حملاً على
موافقه فى المعنى ، كذهب فهو ذاهب ، فان المفتوح كذهب أولى بوزن
فاعل من المكسور اللازم ، واكن لما قرب معنى المكسور وهو فنى ، من
معنى المفتوح وهو ذهب ، جاء وصفه على فاعل وفان ، كما جاء وصف
ذهب على فاعل وهو ذاهب .

ومن ذلك رضى بالكسر فهو راض حملاً على ما هو قريب من
معناه ، كشكر بالفتح فهو شاكراً ، وكسخط بالكسر فهو ساخط ، حملوه
على شكر فهو شاكراً ، فانه يقرب من مضادته ، ويقال رغب بالكسر
فهو راغب ، ورهب فهو راهب ، ولعب بالمهمله فهو لاعب ، ونصب فهو
ناصب ، وحنث فهو حانث ، وعبث فهو عابث أى لعب ، ولبث فهو لاث

أى مكث ، واهت فهو لاهت ، أى عطش ، وربح فى تجارتة فهو رابح ،
وصعد فى السلم فهو صاعد ، وظفر به فهو ظافر ، وغلط فى الحساب فهو
غالط ، وطمع فى الشئ فهو طامع ، وقنع فهو قانع ، كل ذلك من المكسور
اللازم جاء وصفه على فاعل حملا على ما كان من المكسور
المتعدى ، أو من المفتوح بمعناه أو بضد معناه •

وقد قيل : يتعدى رضى فلا شاهد فيه ، وقد يقال : ان نحو
باق وفان اسم فاعل بقى وفنى بالفتح فى بعض اللغات ، كما نراه
مما مر ، ولا شاهد فيه أيضا ، وقد نص فى القاموس أن فنى جاء
كرضى بالكسر ، وسعى بالفتح والمقصود بقنع المذكور الرضا
بالقسم ، حمل على قنع المفتوح بمعنى عدم الرضا ، وجاء عبث
بالفتح فاعل عابث وصف له لا للمكسور ، فلا شاهد فيه ، وورد لبث
فهو لبث بكسرهما •

ومثال حمل المكسور اللازم على المضموم ، فيأتى وصفه على
فعليل بالياء ، كوصف المضموم بخلة بكسر الخاء فهو بخيل ، حملا
على ضده المضموم ، وهو كرم فهو كريم ، وعلى موافقة فى المعنى ،
وهو لؤم بالضم فهو أئيم ، ومرض بالكسر فهو مريض ، حملا على
المضموم ، والموافق له فى المعنى وهو مثلا ضعف بالضم فهو ضعيف ،
وسقم بالكسر فهو سقيم ، حملا على ضعف فهو ضيف ، والقياس
مرض وسقم بالكسر فى الوصف كما فى الفعل لأنهما من الأعراض ،
ونضج بالكسر فهو نضيج ، وجهد عيشه فهو جهيد أى ضعيف ، وسعد
فهو سعيد بالكسر ، وشقى فهو شقى ، وكبر بالكسر أى أسن فهو
كبير حملا على كبر بالضم •

وأقول : قد جاء بخل بالضم فاعل يخيل وصف له ،
فلا شاهد فيه ، وجاء الوصف أيضا على باخل كضارب ، وجاء

بخال بالتخفيف والتشديد ، وجاء مرض بالكسر كفعله وهو القياس ،
وجاء مريض كضارب ، وجاء سقم بالضم فلعل سقيما وصف له ،
فلا شاهد فيه ، وجاء شقى بالفتح والتعدي ، فلعل شقيا تشديد
الياء فعيل بمعنى مفعول ، فلا دليل فيه ، وجاء ناضج كضارب
غنى غير قياس أيضا ، وجاء سعد بالبناء للمفعول ، فلعل سعيد
فعيل بمعنى مفعول منه ، كما جاء منه مسعود ، فلا شاهد
فيه .

وحملوا المكسور اللازم على المتعدي والمفتوح فجاء وصفه على
فاعل ، وحملوه على فعل بالضم ، فجاء وصفه على فعيل ،
كما حملوا فعل المفتوح على المضموم لمناسبة موافقة المعنى
أو تضاده ، فجاء وصفه على فعيل كوصف المضموم قالوا : خف
بالتشديد أصله خفف بوزن ضرب فسكنت الفاء ، فأدغمت في ألفاء بعدها
فهو خفيف بوزن كريم ، حملا على ضده المضموم ، وهو ثقل
فهو ثقل والقياس خاف بوزن فاعل ، أصله خائف كضارب ، أدغمت
الفاء وقالوا : طاب أصله طيب بفتح الياء تحركت بعد فتح ، فقلبت
ألفا فهو طيب أصله عند الفراء وابن الناجم بكسر الياء الأولى ،
وسكون الثانية بوزن كريم ، قلب وأدغم وذلك حمل له على ضده
المضموم ، وهو خبث فهو خبيث وإلا فأصله طائب كضارب ، فانظر
ما مر عند الكلام على سيد ، فانه مثل طيب .

وكما حملوا المفتوح على المكسور ، فجاء وصفه على أفعل كوصف
المكسور وقياسه فاعل ، قالوا : شاب أصله شيب بفتح الياء ، تحركت
الياء بعد فتح فقلبت ألف فهو أشيب ، حملا له على ضده المكسور
البدال على لون ، كسود فهو أسود ، والقياس شائب كضارب ، ويدل
على أن طلب من باب فعل المفتوح لا المضموم فجىء يطيب ، وأن
المضموم ينذر مجيئه يائى العين ، وعلى أن خف من المفتوح لا من

المضموم كسر مضارعه وتضعيفه ، والمضموم لا يضعف إلا قليلا ،
أو يكون منقول الى الضم له أصل فيه .

وما مر من أن فعلا بالياء لا يقاس في المكسور على الإطلاق هو
قول بعض ، وقال بعض : إنه مقيس في المعتل اللام كغنى فهم - و غنى ،
وفي المعنى عن المضموم وكسمن فهو سمين .

تنبيه : يجوز في أفعال المذكور في النظم في المضموم والمكسور
أن يراد به ما يشمل الصفة المشبهة ، واسم تفضيل .

الإعراب : الواو المعطف على جملة صيغ الأولى ، أو على جملة
جعلوا ، أو جعل وصيغ ماض مبني للمفعول فيه ما في قيل ، ونائبه
مستتر فيه جوازاً يعود الى اسم الفاعل ، ومن لازم متعلق بصيغ
أى من فعل لازم وموازن نعت لازم ان غلبت الاسمية على لازم ،
ونعت للمنعوت المحذوف وهو لفظ فعل ان أبقي على الوصفية ، وفعل
بالكسر العين مفعول موازن .

وبوزنه جار ومجرور مضاف اليه متعلق بصيغ ، والباء بمعنى
على ، والهاء عائدة الى قوله فعلا بكسر العين أو الى قوله : لازم
وكشج استقرار لمبتدأ محذوف أى ، وذلك كشج أو الكاف اسم هو
الخبر مضاف الشج .

ومثبها بالنصب خير ليكون محذوف ، أى ويكون اسم الفاعل
أيضا مثبها عجلا فاشاذ وما بعده معطوف على عجلا ، أو على مثبها
حال من ضمير محذوف الفاعل ، أى ويصاغ أو صيغ ، أو يأتى أو أتى
حال كونه مثبها بعطف المحذوف على صيغ .

وجاز جعل بوزنه متعلقا بمحذوف حال من ضمير صيغ ، فيعطف
عليه مثبها جوازاً والشاذ وما معه معطوف على وجهى الحالية على

عجلا ، لا على الحال لتعريفه والحال لا يعرف قياسا على الصحيح ، والحالية أجود من الخبرية لكون المقدر لعدم سبق لو ، وأن الشرطين ، ويجوز رفع مثبه نيابة لمحذوف ، أى وصـيغ مثبه وجره عطفا على وزنه ، وعلى كل من الرفع والجر يعطف الشاذ ، وما بعده على عجلا أو على مثـبه أو على وزنه ، وعلى كل حال فجملة وذلك كشج معترضة ، وثم حرف عطف ، والتاء المثناة المتصلة به لتأنيث اللفظ ، أى لجعل لفظ ثم مؤنثا ، أى لجعله كالألفاظ المؤنثة أو لتأنيث .

معناه اشارة الى أن ثم كلمة ، ولفظة ، وقد حرف تقايل ، ويأتى مضارع مستتر الفاعل جوازا عائدا الى الفاعل ، والجملة معطوفة على صيغ ، أو على المحذوف العامل فى مثبه ، وثم بمعنى الواو أو لترتيب الذكري أو للمهمله نظرا الى بعد رتبة إتيانه كـفـان وشبه واحد البخل بالنسبة الى إتيانه كغير ذلك ، وكفان متعلق بياضى ، أو بمحذوف حال من ضميره ، وإن جعلنا الكاف اسما مضاف لفان كانت هى الحال بلا حذف وشبه بالنصب عطفا على محل المجرور أو انجار والمجرور ، أو على الكاف ان جعلت اسما أو على المحذوف الذى هو حال ان علق كفان بمحذوف .

وواحد مضاف اليه شبه والبخل بالقصر للضرورة مضاف اليه واحد ، وحملا إما مفعول من أجله بناء على جواز عدم اتحاد فاعله وفاعل عامله ، فان الفاعل للحمل العرب ، والفاعل للاتيان اسم الفاعل ، والناظم قد يجيز هذا فى بعض كتبه ، وإما مفعول مطلق لمحذوف ، والمحذوف حال أى محمولا حملا ، أو يحمل حملا ، وإما حال على تأويله بمحمول أو تقدير مضاف ، وما شهر بأن مجيء المصدر حالا غير مقيس محله عندى ما إذا لم يقدر مضاف صالح للحالية ، ولم يأول المصدر بالوصف وإلا فتقدير المضاف مقيس ، وجعل المصدر

بمعنى الوصف مجاز ، والمجاز مقيس وعلى غيره جار فمجرور فمضاف
اليه متعلق بحملا ، ولنسبة متعلق به أيضا •

وكخفيف خبر المحذوف أو نعت لحملا على حذف مضاف ، أى كحمل
خفيف ، وأشيب بصرفه بواو محذوفة للضرورة ، لأن فيه وزن الفعل
والعلمية على اللفظ الدال على المعنى ، فان أشيب فى البيت مراد به
اللفظ لا شخص شائب ، وهو وطيب معطوفان ، وفى الصوغ حال
من الحمل المحذوف بين الكاف وخفيف أو متعلق بما تعلقت به الكاف ،
ومن فعلا بفتح العين متعلق بالصوغ •

فائدة : وقد خرج وصف فعل المفتوح عن فاعل الى فاعل : كفتح
الرجل فهو خوتع أى ماهر بالدلالة فى اللازم ، وقطع فهو قطع فى
المتعدى ، وجاء ختع وخوتع وجاء قاطع وغيره •

مكتبة جامعة القاهرة
مركز الدراسات والبحوث
اللسانية

وفاعل صائح من كل أن قصد الـ

حدوث نحو غداً إذا جاذل جاذلاً

أى ويصلح صوغ اسم الفاعل على فاعل من كل فعل ثلاثى ،
متعد أو لازم ، مفتوح أو مكسور أو مضموم ، إذا قصدت الدلالة
على الحدوث بأنه فعل كذا فى الزمان الماضى أو الحاضر أو انحال ،
نحو : هذا جاذل غداً أو الآن أو أمس ، أى فارح والأصل جذل
بالكسر دون ألف لأنه لازم مكسور دال على عرض ، ولو أردت نسبته
الفرح اليه فقط لقلت : هذا جذل بالكسر دون ألف ، وأشد
أبو يحيى :

وما أنا من رزء وان جـل جـازع

ولا بسرور بعد موتك فارح

وجازع خبر المبتدأ ، والشاهد فى فارح وجازع ، لأن الفعل
جزع كفرح ، وكذا تقول زيد شاجع إذا أردت الإخبار بأنه صدرت
منه الشجاعة فيما مضى ، أو فى الحال ، أو تصدر منه فى الاستقبال ،
وإذا أردت اتصافه بالشجاعة مطلقاً دون تقييد بزمان قلت مثلاً : شجع
باسقاط الألف لأزم مكسور ، دل على عرض قال الشاعر :

أرى الناس مثل السفر والموت منهـل

له كل يوم وارد بعيد وارد

الى حيث يشقى الله من كان شاقيا

ويسعد من فى علمه هو ساعد

السفر جمع سافر ، وبعد مقطوع عن الاضافة مبنى على الضم
مخبر به على القلة عن المبتدأ المذكور بعده ، وهو وارد أو هو
معرب منصب ، نويت اضافته لفظا فلم ينون ، فلا قلة في الإخبار به ،
وفي البيت جر حيث يالى وهو قليل ، ويشقى بضم الياء مضارع أشقى
رباعى شقى بالكسر ، أو بفتح الياء مضارع شقى الثلاثى المفتوح
لتعديه وشاقيا بوزن فاعل للدلالة على الزمان الماضى ، وكذا ساعد ،
ونذا جاء الوصف على فاعل ، مع أن الماضى مكسور لازم ، والمراد
يشقى ويسعد اظهر أثر الشقاوة والسعادة الماضيتين في علم الله ،
أو إظهار سببيهما ، وقال الآخر :

لقد ألف الحداد بين عصابة
تساءل في الأسجان ماذا ذنوبها
بمنزلة أما اللثيم فسيبامن
بها وكرام الناس باد شحوبها

تساءل بالهمزة بعد الألف والبناء للمفعول تفاعل من السؤال ،
وقوله : بمنزلة أى ما ذنوبها في المنزلة أى كم قدرها ، وسامن برزن
فاعل للدلالة على الاستقبال ، والأصل سمن باسقاط ألف أو سمين
بالياء ، لأن الفعل المكسور لازم مقن عن المضموم ، وتقول : هو
ماتت وسائد وضائق ، اذا أردت الإخبار بالموت والسيادة والضيق أنها
واقعة في الماضى أو الحال أو الاستقبال ، وهو هنا الأصل ، لأن
الفعل منتوح ، ولكن اذا أرادوا الإخبار بذلك دون دلالة على زمانه
ثقل : ميت وضيق وسيد بالتشديد ، وجاز التخفيف ، قال تعالى :
« وضائق به صدرك » أى في الحال أو في الاستقبال ، واعمل هنا
إشفاق أى رحمة وتثبيتا ، وشد في عضده صلى الله عليه وسلم لئلا
يطرقه ملل ، وهو مبلغ متحمل للأذى .

وتقول : هذا حاسن اذا أردت الإخبار بأنه حسن في الماضي أو الحال أو الاستقبال ، والأصل حسن بالفتح أو حسين بالياء وهو القياس ، وبها ينطق إذا لم يرد ذلك ، لأن الفعل مضموم العين ، ومنه بيت الفواسخ :

حسبت التقى والجود خير تجارة
أرباحاً اذا ما المرء أصبح ثاقلاً

والأصل ثقيل بالياء ، لأن الفعل مضموم ، ولكن قال ثاقلاً بالألف لإرادته حدوث انثقل ، وكذا اذا أردت الإخبار بحدوث الجبن قلت : زيد جابن ، مع أن الفعل مضموم ، وما مرّ من الصوغ على فاعله اذا أريد المضي هو ظاهر النظم ، وصريح التسهيل ، وزعم الفراء أنه لا يصاغ على فاعل اذا أريد المضي ، ولا تقول : هو مائت أمس بل ميت ، وتقوله في الاستقبال ، ونسب ذلك لأعرب ، وتثيل الناظم بالمستقبل لا يختص الصوغ على فاعل بالمستقبل ، لأن المثال لا يختص .

قال صاحب التحقيق : اذا كان معنى الصفة على الصحيح لنسبة الحدث إلى الموصوف به على جهة الثبوت دون إفادة الحدث ، كان الظاهر أنه اذا أريد معنى الحدث في الماضي أن يعدل عنها إلى فاعل ، لاسيما ان بنينا على المذهب الحق أن الصفة بمعنى المضي مجاز ، ونقل الفراء معارض لهذا النظر أ ه .

وتعبير الناظم بالصلوح ظاهر في أن التغيير إلى فاعل عند ارادة الحدث غير واجب ، فيجوز ابقاؤها بدون تغيير اليه ، فيحمل عليه : (إنك ميت وإنهم ميتون) أي مائت ومائتون في الاستقبال ، والقوم يجعل ميت وميتون للماضي مجازاً تعبيراً بالواقع عن غير الواقع تسلية

له صلى الله عليه وسلم ، وتخصيصة لهم ، وليكون الحي من الموت
على حذر ، وظاهر بعضهم وجوب التغيير الى فاعل عند ارادة
الحدوث ، والنظم قابل له ، لجواز أن يراد بالصلوح عدم الامتناع
الصاد بالواجب .

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف على صيغ الآخر ،
أو جعلوا عطف اسمية على فعلية ، وفاعل مبتدأ ، وصالح خبره ، ومن
كله متعلق به أو محذوف حال من ضميره ، وتنوين كل عندهم عرض
عن المضاف المحذوف ، أى كل فعل أو كل ما تقدم ، أو كل الأفعال
المذكورة ، وإن حرف شرط وقصد مبنى للمفعول شرطه ، والحدوث
نائب ، والجواب محذوف للدلالة عليه ، أى ففاعل صالح من كل ، ونحو
خبر لمحذوف أى وذلك نصو : وغدا إذا جاذل جاذلا مضاف اليه
نصو : مراد به اللفظ علم على المراد به المعنى الذى يعرب هكذا :
ذا مبتدأ اسم إشارة ، وغدا ظرف زمان متعلق بجاذل ، قدم للوزن
أو مع الحصر وجاذله خير وجاذلا مصدر .

وباسم فاعل غير ذى الثلاثة جى
وزن المضارع لكن أولا جملا

ميم تضم
.

أى ويجاء باسم الفاعل من فعل رباعى أو خماسى أو سداسى ،
لا ثلاثى على وزن المضارع ، لكن يسقط حرف المضارعة ، وتجعل
مكانه ميم مضمومة مع كسر ما قبل الآخر ، كما فى الخلاصة ،
وكما يدل عليه قوله : وان ما قبل آخره فتحت صار اسم مفعول ،
سواء كان متعديا أو لازما ، صحيحا أو معتلا أو مضاعفا ، مزيد
فيه أو مجرد عن الزيادة ، وانما احتيج نلزيادة لحرف مكان حرف
المضارعة لثلاثا يلتبس بالمضارع لو لم يزد ، وبالأمر لو أسقط حرف
المضارعة ولم ترد الميم ، وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه التبس
فانه لو قيل : دحرج بكسر الراء فى اسم الفاعل لالتبس بالأمر ،
إذا لم ينون للوقف أو غيره ، وكذا لو قيل أكرم فى اسم الفاعل
لالتبس به إذا لم ينون ، ويلتبس ذلك بالمبنى للمفعول ، لأنه
قد يغفل عن ضم الأول وفتحته ، وكذا لو قيل فى متعلم تعلم
لالتبس بالماضى المبني للمفعول ، حيث لم ينون لأنه قد يغفل
عن حركة الأول ، وانما زادوا ميم لا غيرها لكون مخرجها قريبا
من مخرج الواو ، لأنهما شفويتان •

وقد مر أن الواو أصل اتاء المضارع ، ولعدم صلوح زيادة حرف
العلة أما الواو فلأنها لا تزداد أو لا على ما مر فى حروف
المضارعة ، ولا سيما مع واو العطف ، أو مع كون التالى لها واوا ،
أو اجتماع ذلك كله ، وأما الألف فلا تزداد أولا لسكونها وان قلبت
همزة وحركت التبتت بهمزة المضارع بأى حركة ، لأن حرف

المضارعة يفتح ويكسر ويضم كما رأيت ، ولا يقال : لو أبدلت همزة وصل لم يلتبس لحذفها في الدرج ، لأننا نقول : تثبت في الابتداء وفي الخط ، فيلتبس ، وحمل ما لا لبس على ما فيه اللبس .

وأما الهمزة النقطية فلو زيدت لالتبست بهمزة المضارع ، حيث لم تكن همزة المضارع بأن لم توجد أصلاً ، أو حذفت ولاجتمعت همزتان ، حيث دخلت على المضارع المبدوء بالهمزة إذا لم تحذف ، ولو زيدت الياء التبتت بياء المضارع ، ولاجتمعت ياءان حيث دخلت على مضارع مبدوء بانياء ، ولم تحذف هذه الياء ، وكذا التاء لو زيدت لالتبست بتاء المضارع ، ولاجتمعت تاءان حيث دخلت على المضارع المبدوء بالتاء ، إذا لم تحذف هذه التاء ، وتجتمع ثلاث تاءات أيضاً إذا بدى الماضى بتاء ، وأربع إذا بدى بتعاقبين .

ولو زيدت النون لالتبست بنون المضارع ، واجتمعت نونان حيث بدى المضارع بنون وأثبتت ، وثلاث إذا بدى بها هو والماضى أيضاً ، ولشبه النون بالواو كما مر ، وضمت الميم سواء ضم حرف المضارعة أم لا ، لأن الضم أشرف والاسم أشرف من الفعل ، فضمت فيه مطلقاً ، ولو فتحت لالتبس الاسم أعنى اسم الفاعل باسم المكان من الثلاثى المكسور ، وعين المضارع وباسم المكان المكسور ، مطلقاً ولو كان مضارعه غير مكسور ، ولو كسرت لالتبس باسم الآلة ، وما لم يكن فيه لبس فحمل على ما فيه اللبس طرداً للباب ، وامتناعاً من اللبس ولو في بعض الصور ، ولم تسكن أوقعها أولاً ولو سكنت لاحتيج لزيادة همزة الوصل ، والمراد بضم الميم اضم الظاهر والضم المقدر مثل أن تنقل ضمته الى ساكن قبائها ، ومثل أن يكسر تبعاً لحرف قبلها أو بتعدها نحو : منثن بكسر الميم تبعاً للتاء ، والأصل ضمها لأنه اسم فاعل انثن ، والساكن حاجز غير متين ونحو مبين ومعين ومغير بكسر الميم تبعاً لحرف بعدها .

والأصل الضم لأنها من أبان وأعان وأغار وكسر الاتباع لما بعدها شاذ والضم في ذلك كله مقدراً والضم في الميم غير الضم في حرف المضارعة اتفاقاً ، وانما كسر ما قبل الآخر تشبيهاً باسم فاعل الثلاثي ، اذ كان هو الأصل في اسم الفاعل ، لو فتح لالتبس باسم مفعول ، وربما توهم أنه المصدر الميمي من غير الثلاثي ، والضم ثقل لكثرة حروف غير الثلاثي على ما مر ، ولسبق الضم في الميم ، ولأنه يقع الضم في الآخر كثيراً جداً فتثقل الكلمة بضميتين أو ضمات .

والمراد بالكسر الكسر الظاهر والمقدر نحو : مستحق ومقتصاب ومحاب ، ومضطر ومعد ومنصب بسكون ما قبل الآخر وادغامه ، وأصله الكسر نقل الكسر لما قبله فيما عدا الثاني والثالث ، وحذف فيهما وسكن الحرف وأدغم فيما بعده ، ونحو : مختار ومنقاد اذا كانا اسمي مفعولين ، فان الألف فيهما هو ما قبل الآخر ساكن لفظاً ، وأصله في مختار ياء مكسورة ، وفي منقاد واو مكسورة ونحو منثن بضم الثاء تبعاً للميم والنون ، فأصل ضعيف لسكونه ، وأصل الثاء الكسر وهو الكثير ، والضم شاذ ، وأشد منه منحذر بضم الذال كالميم ، مع أن الفاصل حرفان : نون ساكنة ، وحاء متحركة ، إلا أن قيل ضم مخصوص بحال الرفع ، فيكون تبعاً للراء بعدها .

واختلفوا في كسر ما قبل آخر اسم الفاعل غير الثلاثي ف قيل : هو الكسر في مضارعه ، وقيل : كسر جديد وهو الذي عليه المرادى ، لأن المغايرة مقصودة ، فان لم تكن لفظاً كانت تقديرية ، ولأنه يكسر ولو فتح في المضارع يتعلم فهو متعلم ، كما يدل عليه قوله : مع كسر مثلو الأخير مطلقاً ، أي سواء كسر في المضارع أم فتح ، قال : وفهم من قوله : مطلقاً أنه اذا كان مكسوراً قدر كسره ، فتكون الحركة غير الحركة أ هـ .

وعليه فمعنى قوله : مع كسرة متلو الأخير مع النطق بكسر ما قبل الآخر ، وعلى المقول بأنه الكسر في المضارع فمعناه مع إبقاء الكسر ، أو مع النطق بالكسر الموجود في المضارع ، وإنما قال : متلو الأخير ، أى ما تلاه الآخر ، ولم يقل عين الكلمة ، ليعلم ما كان متلو آخره عين الكلمة كاسم الفاعل من الرباعى المبدوء بالهمزة كمكرم ، كاسم الفاعل الخماسى والمداسى اللذين أصلهما ثلاثة كمطلق ومستخرج ، أو لام الكلمة كاسم الفاعل من الرباعى المجرد كمخرج ، فان الراء لام الكلمة ، والجيم بعدها لام أخرى ، وإن قلت : يرد على الناظم أنه أطلق أن اسم فاعل غير الثلاثى بوزن المضارع ، مع زيادة ميم مضمومة في أوله ، وكان عليه أن يقيده ما قبل الآخر بالكسر كما في الخلاصة ، فان ما قبل آخر المضارع المبدوء بتاء زائدة معتادة مفتوح ، ولا يبقى على فتحه في اسم الفاعل .

قلت : زعم صاحب فتح الأقفال أن ذلك وارد عليه ، وهو باطل ، لأنه ولو لم يذكر الكسر في البيت لكنه مراد مشار إليه بقوله : وإن ما قبل آخره فتحت ، فمفهوم قوله : وإن ما قبل آخره فتحت صار اسم مفعول أنه مكسور قبل ذلك ، لأنه لا سبيل إلى ضمه ، لأن لا الضم لا يكون في وسط غير الثلاثى كما مر إلا مقدر الزوال نحو : يعطون ، فالكسر مذكور ضمناً في قوله : وإن ما قبل آخره فتحت الخ ، مع دلالة الخلاصة عليه ، هكذا ظهر لى ، ثم رأيت مشاراً إليه في شرح أبى يحيى ، ومصرحاً به في شرح أبى عبد الله تحقيق المقال ، فبطل اعتراض فتح الأقفال ، والحمد لله على كل حال .

وإن قلت : يرد على إطلاقه أنهم قالوا : أحسن الرجل بالبهاء الفاعل فهو محصن بفتح الصاد ، وأسهب فهو مسهب بفتح الهاء ، أى تكلم بما لا يعقل مع اكثار ، وألفح بالفاء والحاء المهملة صار مفلساً فهو ملفح بفتح الفاء ، أو هو بالجيم وأجراشت الإبل فهي مجراشة ، بجيم فراء فهمزة فثسين معجمة أى سمعت بالفتح ، ذكر هذا

الآخر الصبان ، وذكر الثلاثة قباه السعد ، وصاحب تحقيق المقال ، قال : وفي الحديث أن رجلاً من بنى سليم قال للنبي صلى الله عليه وسلم : الرجل يدانك أهله ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نعم إذا كان ملفحاً » فقال له أبو بكر رضى الله عنه : يا رسول الله ما قال لك وما قلت له قال : « قال لى الرجل يماطل أهله ، فقلت : نعم إذا كان مفلساً » فقال له أبو بكر رضى الله عنه : يا رسول الله لقد طفت فى العرب ، وسمعت فصحاءهم فما سمعت أفصح منك ، فمن أدبك ؟ قال : « أدبنى ربى ونشأت فى بنى سعد » .

وزاد صاحب التحقيق : ألقت الناقة فى ملقح بالفتح لما قبل آخر اسم الفاعل فى ذلك كله ، فيرد على إطلاق النظم ، قلت : ذكر صاحب فتح الأقفال من ذلك ثلاثة : وزعم أنها ترد على إطلاق النظم ، وليس كذلك ، لأن الناظم على زعمه لم يذكر أن ما قبل آخر اسم الفاعل من غير الثلاثى مكسور ، حتى يرد عليه أن هذه أوصاف للفاعلين ، فتح ما قبل آخرها .

وأما على ما قلناه نحن من أنه ذكر الكسر ضمناً ، وأشار إليه إشارة فلا ترد تلك الأوصاف أيضاً لشذوذها وقلتها ، والحكم على الغالب والشاذ لا يهدم القاعدة ، ولأننا قد لا نسلم أن تلك الأوصاف أسماء الفاعلين ، بل أسماء المفعولين ، يذكر فعلها قليلاً مبنياً للمفعول إلا أحسن فذكر فعله مبنياً للمفعول كثير ، ولأن بعضهم ذكر أنها مستعارة من اسم مفعول ، فهى أسماء مفاعيل عبر بها عن الفاعلين كسيل مشعم ، اشتهر فيها وزن اسم المفعول حتى هجر الأصل ، ذكر ذلك الناصر والطبلاوى ، وبذلك يجاب عن إيرادها على إطلاق الخلاصة ، وما تقدم فى أسهب إنما هو إذا كان بمعنى خرف وتكلم ، وأكثر بما لا حاصل له ، وأما إذا كان بمعنى تكلم

الصواب ، وكثر من كلامه ، وأفصح بما يعقل ، فاسم فاعله مسهب بالكسر على القياس ، ولا يرد على إطلاق النظم .

والخلاصة مجيء اسم الفاعل من غير الثلاثى على زنة فاعل لقلته وشذوذه ، وهو أيضاً نادر كأورس فهو وارس ونحوه مما مر ، ولأنه قيل هو على حذف الزوائد ، فكأنه اسم فاعل الثلاثى كما مر ، فبطل ادعاء صاحب فتح الأقفال أن ذلك وارد على إطلاق النظم ، وقد بان لك أن اسم الفاعل من غير الثلاثى على زنة المضارع مضارعه المبنى للفاعل بكسر ما قبل آخره دائماً أو إلا ندوداً ، وزيادة ميم في أوله مضمومة دائماً تحقيقاً أو تقديرًا ، فهو جار على أسلوب واحد لم يتوسعوا فيه ، كما توسعوا في الثلاثى استثقالاً له ، وصرح بعضهم أن تك الميم عوض عن حرف المضارعة ، فمثال ضم الميم تقديرًا وكسر ما قبل الآخر تقديرًا ما مر ، ومثالها لفظ : مكرم ومدحرج ومدحرج ومستخرج ، وإن قلت في حمل الضم والكسر على الظاهرين والمتحجرين جمع بين الحقيقة والمجاز ، وهو لا يجوز ، قلت : لا أسام أنه جمع بينهما بل من عموم المجاز ، ولئن سلمناه فقد أجاز كثير الجمع بينهما وبسطه في شرح عصام الدين .

الإعراب : الواو للعطف على فاعل صالح ، أو على جعل أو جعلوا ، وباسم متعلق يجيء مضاف لفاعل ، وغير مضاف إليه فاعل ، وذى مضاف إليه غير ، والثلاثة مضاف إليه ذى بمعنى صاحب ، وجيء ماض مبنى للمفعول ، والنائب ستتر عائد للمجىء أو النائب هو جار ومجرور محذوفان لدلالة المذكور عليه ، أو المتقدم هو النائب بناء على جواز تقديم النائب مطلقاً ، ولا سيما أن تقديمه هنا لا يلبس بالمبتدأ والخبر ، لأنه جار ومجرور ، أو على جواز تقديمه إذا كان جاراً ومجروراً لتوسعهم في الظروف .

ووزن منصب على إسقاط الجار ، وهو على متعلق يجيء ، والمضارع

مضلف اليه أو جىء فعل أمر مستتر الفاعل وجوبا ، فعلى الأول أصله جىء بهمزة مفتوحة سكنت للضرورة ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء وأبدلت الهمزة ياء فياء جىء عن همزة ، وياء جاء يجىء محذوفة ، أو تبقى الياء وتحذف الهمزة ، فياء جىء هى ياء يجىء ، وعلى الثانى أصله جىء يسكون الهمزة حذفت الياء وأبدلت الهمزة ياء كذلك ، أو حذفت الهمزة كذلك ، وفى البيت تتابع الإضافات كما رأيت ، وهو فصيح على الصحيح ، وإن شئت التفاض منه فاجعل غير بالرفع على الابتداء ، ولم ينون لفظا فاعل للوزن وجىء بالبناء للمفعول واستتار النائب جوازاً عائدا اليه خبرم أو بالنصب على المفعولية لجىء ، يأن لجعله أمرا ولكن حرف استدراك وابتداء لا عاطفة لعدم تقدم نفي أو نهى .

ولتو الجملة إياها والكوفي يحذف بها ، ولو كان الأمر كذلك وأولا مفعول ثان أى سابقا ، وجعل ماضى مبنى للمفعول وميم نائبه ، وهو المفعول الأول ، وتضم مضارع مبنى للمفعول مستتر النائب ، والجملة نعت ميم ذكرت فى جمل ، وأنثت فى تضم ، ويجوز تذكرها فى تضم فيكون بلياء المثناة تحت ، لأن للحرف يذكى ويؤنث قدم أو آخر .

• ويجوز جعل أولا ظرفا متعلقا بمحذوف مفعول ثان لجعل .

• • • وان ما قبل آخر

فتحت صار اسم مفعول • • •

أى وان فتحنا قبل آخر المضارع مع زيادة ميم مضمومة مكان حرف المضارعة في مضارع غير الثلاثي ، صار اسم مفعول ، وان شئت فقل : اسم المفعول هو اسم الفاعل بفتح ما قبل آخر اسم الفاعل ، وسبب زيادة الميم في اسم المفعول ما تقدم في اسم الفاعل ، وكذا سبب ضمها وكذا فتح ما قبل الآخر في اسم المفعول ، هل هو الفتح الموجود فيما قبل آخر مضارعه ، أو فتح آخر ، قد-ولان على حد ما مر في ما قبل الآخر في اسم الفاعل والبيت يحتمل القولين على حد ما مر في الكسر ان أرجعنا هاء آخره للمضارع ، وان رجعناها لاسم الفاعل تبادر أنه فتح جديد ، والمقصود بضم الميم في اسم المفعول الضم الظاهر والمقدر ، كما اذا نقلت ضمته لحرف قبله ، والمراد بفتح ما قبل آخره الفتح الظاهر والمقدر نحو : مستحق ومضطر ومعتد ومنصب بالتشديد ، اذا أريد : بها أسماء الفاعيل فما قبل أو آخرها ساكن لفظاً مفتوح تقديراً ، لأنه في الأصل مفتوح ، نقلت فتحته لما قبله ، وأدغم الحرف ونحو : متحاب بالتشديد ، أصله اذا كان مبنياً للمفعول متحابب ، ومحابب بفتح الباء الأولى ، حذف فتحها وسكنت وأدغمت في الباء بعدها •

ومختار ومنقاد اذا كانا اسمى مفعول ، فأصل ألف الأول ياء مفتوحة ، وأصل الألف الثانى واو مفتوحة ، قلبتا ألفاً لتحركهما بعد فتح ، وانما زيدت الميم في أول اسمى المفعول والفاعل ، لا في وسطه أو أخيره ، لأن الميم لا تنزاد انحرافاً ولا وسطاً قياساً ،

والأنهم أرادوا جعلها عوضاً عن حرف المضارعة ، فالأولى أن تكون في مكانه ، وذلك هو الغالب ، وقد يكون اسم مفعول غير الثلاثي على مفعول كأجته الله فهو مجنون ، لا مجن بفتح الجيم وأحزنه فهو محزون لا محزن ، وأحمه فهو محموم لا محم ، وأزكمه فهو مزكوم لا مزكم ، وأعله فهو معلول لا معل على ما ذهب إليه سيوييه ، والصواب جواز فعل ، ووروده وجواز عله فهو معلول ، وأحبه فهو محبوب لا محب ، والقياس مجن ومحزن ومحم ومزكم ومعل ومحب بالفتح نقلاً من المدغم وجاء محب بالفتح على الأصل في الشعر .

وكذا يقال : أهزاه الله فهو مهزول ، والقياس مهزل بفتح الزاي ، وأرقه فهو مرقوق لامرق ، وذلك كله شاذ لا يرد على إطلاق النظم ، وأيضاً قد يقال : إن ذلك كله أسماء مفاعيل لأفعال ثلاثية مسموعة ، استغنى بها عن أسماء مفاعيل من الأفعال الرباعية ، فلا شذوذ ولا ورود لدخولها في النظم كما نص الصبان على اسماع حزنه وأحزنه ، وزكم بالبناء للمفعول ، وأزكم وحمه وأحمه من الحمى ، أو من حم يعنى التقدير ، وأجته وجته ، وهزله وأهزله لأمر فوق فلا فعل له ثلاثي ، بل له فعل رباعي كما مثل به الدماميني في شرح التسهيل ، وقد يستغنى بمفعول عن مفعل بفتح العين .

قال فان قلت : فقد قالوا رق الرجل .

قلت : انما يقولونه بمعنى صار رقيقاً ، فليس بمعنى أرق وقد علمت مما مضى أن اسم المفعول مطلقاً ثلاثياً أو غيره ان كان من المتعدى فنائبه ضمير ، أو ظاهر أو جار ومجرور أو مصدر ، أو نحو ذلك ، أو من اللازم كان النائب الجار والمجرور ، أو الظرف وأنها يستويان

لفظاً في المضعف والمعتل العين من غير الثلاثي والرباعي ، ويفرق بتقدير
الفتح فيما قبل الآخر في اسم المفعول والكسر فيما قبل الآخر في
اسم الفاعل ، وقد يفرق في اللازم بذكر مثل الجار والمجرور تقول :
ممرور به ، ومصوب فيه ، ومنجاب عنه ، أى منكشف عنه ومشترك فيه ،
وقد يحذف الجار وينتصب المجرور فيرتفع على النيابة فيستتر نحو :
أمة مشتركة بفتح الراء أى مشترك فيها ، وأما المتعدى فالجار
والمجرور ونحوهما بعده ليس نائباً ان وجد مفعول به صريح يثوب
أو ضميره •

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف على جىء ، وإن حرف
شرط وما مفعول مقدم لفتحت ، وقبل ظرف زمان أو مكان على ما مر
في مثله متعلق بفعل محذوف ، وهذا الفعل والفاعل المستتر فيه
جوازاً أو في الظرف صلة ما أوصفتها وآخر مضاف إليه قبل ، والهاء
مضاف إليه آخر ، وفتحت فعل ماض هو الشرط ناصب لما وفاعل ،
وزعم الخضرى وغيره أنه مفسر لشرط محذوف مقدر قبل ما ، وبسطه
في حاشية التمرين ، وصار ماض في محل جزم على الجواب واسمه
مستتر جوازاً عائداً للمضارع أو للفظ الأفعال واسم خبره ، ومفعول
مضاف إليه •

• • • • •

وقد حصل • • • • •

من اثلاثى بالمفعول مترنا

• • • • •

أى وقد حصل اسم المفعول من الفعل الثلاثى على وزن مفعول ، سواء كان متعديا كمضروب ومعلوم ، أو لازماً كمرور به ، ومدخول عليه ، ومنطوق به ، وانما يصاغ اسم الفاعل واسم المفعول من أى فعل كان ، اذا كان متصرفاً لا جامداً ، وسواء كان صحيحاً كما مر ، أو معتل الفاء ، فلا يغير نحو : وعوداً ، ومعتل العين : كمقول ومبيع ، أو اللازم : كمدعو ومرمى ، فيغير كما رأيت فمراده بمفعول أن تراد الميم أولاً مفتوحة ، وان يسكن الثانى سكوناً ظاهراً أو مقدرأ ، وأن يضم الثالث ضمّاً ظاهراً أو مقدرأ ، وأن تراد الواو ، وتبقى أو تحذف أو تبدل ياء ، وذلك فى مجاله فالظواهر : كمضروب وموعد ، والمقدرات كمبيع بكسر الباء وسكون الياء المثناة تحت أصله مبيوع بسكون الباء وضم الياء بعدها واو •

ومقول أصله مقول بواوين على وزن مضروب ، ومرمى أصله مرموى كمضروب ، وأما مدعو فهو بوزن مضروب غير أنه أدغمت واو مفعول فى لام الكلمة ، وجاء مرموى على الأصل ، وقد يجىء مقول أيضاً على الأصل ، ومن المقدر فتح ميمه (نسياً منسياً) فى قراءة كسر الميم تبعاً للسین أصله منسويّاً بفتح الميم اجتمعت الواو والياء ، وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغمت فى الياء وكسرت السين للياء ، وتبعته الميم فى الكسر ، وانما زيدت الميم لا غيرها أولاً لا وسطاً ولا آخرأ لـ ما مر فى اسم الفاعل ، واسم المفعول من غير

الثلاثى ، وفتحت للخفة ولم تضم كما يضم حرف المضارعة التى هى عوض عنه فى فعله المبنى للمفعول : كىضرب لثقل الضم ، ولم تكسر لثقل الكسر أصل مضروب يضرب بالبناء للمفعول ، زال حرف المضارعة وعوض الميم مفتوحة لا مضمومة كما مر ، وضم ما قبل الآخو ، ولم يفتح كما فتح ما قبل آخر المضارع المبنى للمفعول ، لئلا يلتبس باسم المكان من المضارع المضموم أو المفتوح أو الزمان أو المصدر الميمى ، ولم يكسر لئلا يلتبس باسم المكان والزمان من المكسور على ما يأتى من التفصيل فى بلب الفعل والمفعول ومعانيهما .

وأشبهت الضمة فتولدت منها الواو لئلا يلزم وقوع مفعول بفتح الميم وسكون الفاء وضم العين متصلة باللام ، ولا تاء فيه ، وليس فى كلامهم مفعول بهذا الوزن إلا مقووناً بالتاء نحو : مكرمة اذا فتحت الميم ، وضمت الراء فقد علمت أن أصل اسم المفعول أن يوافق فعله ، وكذا اسم الفاعل ثلاثين أو غير ثلاثين ، لكن قصدوا التغيير ، وقد نصوا على أن تغيير اسم الفاعل من غير الثلاثى تبع لتغييره من الثلاثى ، فالأصل فى ضارب فتح رائه لفتحها فى الفعل ، والأصل فى طاهر يضم الهاء لضمها فى فعله ، والكسر فى علم غيره فى علم والأصل أن يكون إياه ، وذلك أن اسم المفعول مطلقاً مأخوذ من المضارع المبنى للمفعول من لفظه للمناسبة بينهما ، بأن كلا مسند الى مفعول لم يسم فاعل ، واسم الفاعل مأخوذ كذلك من مضارعه المبدأ للفاعل للمناسبة بينهما ، بأن كلا مسند لمن فعل ، ولذلك نص بعضهم على أن القيلس فى اسم الثلاثى ضم ميمه وفتح ما قبل آخره ، وعدل عنه لئلا يلتبس باسم مفعول من الرباعى المبدوء بالهمزة كمكرم ومخرج الى الفتح لحقته لا إلى الكسر لئلا يلتبس بالآلة .

والى الضم والاشباع فيما قبل الآخر لما مر وخص الثلاثى

بزيادة الواو لأن الرباعي أثقل منه ، ولو كان بحذف همزته مثله في الخفة ، لأنه لو زيدت فيه أزيدت أيضاً في غير المهموز كمدهرج طرداً ، ولأن الثلاثي قد تغير أخوه الذي هو اسم الفاعل من الثلاثي ، لأن اسم الفاعل الثلاثي وإن كان كمضارعه في مطلق الحركات والسكنات ، لكن ليست زيادته في موضع زيادة المضارع ، ولا حركاته كمحركاته في أكثرها ، فإن زيادتها ثنائية وهي الألف ، وزيادة المضارع أولاً وحركات ينصر فتج وضم وحركات ناصر فتح وكسر .

وأما اسم الفاعل من الرباعي المبدوء بالهمزة الزائدة فهو كمضارعه في موضع الزيادة ، وفي عين الحركات فغيره بزيادة الواو أعنى اسم مفعول من اثلاثاً .

قال الرضى : فتحوا الميم لثلاثاً تجتمع ضمتان بعدهما واو ، وذلك قليل كعصفور ، قال : فاسم المفعول من الثلاثي بعد التغير كالجاري على فعله لأن ضم الميم مقدر ، والواو في حكم واو الإشباع في مثل قوله : من حيث ما تظروا ادنو فأنظور الأصل فانظر أ ه .

وادعاء شارح مراح الأرواح أنه سمي اسم مفعول من كل فعل اسم مفعول ، لكثرة مفعول الذي هو اسم مفعول الثلاثي باطل ، لأنه لم يريدوا بقولهم اسم مفعول لفظ مفعول بل اسم من وقع الفعل عليه كما مر نظيره في اسم الفاعل ، وما تقدم هو الكثير ، وقد يجيء لفظ بمعنى فاعل عندهم كما قيل في قوله تعالى : (مأتياً) إنه بمعنى آتياً ، وقد مر أنه بمعنى مفعول من أتيت الأمر فهو مأتى أى مقصود بتشديد الياء كمرمى كما مر ، وقد يجيء اسم مفعول ثلاثي على وزن اسم فاعل كدافق بمعنى مدفوق ، وراض بمعنى مرضى ، وقد مر الجواب عن ذلك .

قيل :

ومنه لقد عل الأيتام طعنة ناشره

أنا نشر لازلتي يمينك أشره

ولا يقال محسوس لأن الفعل أحسن فيقال : محس وقولهم محسوس لحن ، ولو عبر به أبو على الفارسي وغيره من الفضلاء نحو : المطوم لاشتراك الجميع في الإدراك ، وذلك في الحواس الخمس ، ذكره الشيخ سعيد قدورة عن القرافي عن بعض اللغويين ، ويقال : مغلق لأن الفعل أغلق لا مغلوق ، لأنه لا يقال غلق إلا لحناً ، وقيل لغة رديئة فقال : عليها مغلوق قيل ، ولا يقال ملحق بل ملحق ، وأقول سمع لحق فالحق فيه ملحق ، قيل : ولا يقال مطبوق والصواب جوازه ، ولا ملصوق وقيل جائز ، ولا يقال معتوق بل معتق ، لأن الفعل أعنت وأما عنت فهو بالبناء للفاعل .

وقيل : يبنى للمفعول في لغة رديئة فيقال عليها معتوق هذا ، وأصل مقول ومبيع مقوول ومبيوع ، نقلت ضمة الواو والياء الى ما قبلهما ، فالتقى ساكنان الواو الأولى وهى عين الكلمة ، والثانية وهى واو مفعول ، والياء وهى عين الكلمة ، والواو وهى واو مفعول ، فأما مقوول فلما حذف أحدى الواوين لالتقاء الساكنين بقيت الأخرى لضم ما قبلها ، ولكن اختلفوا في المحذوفة فقيل إنها الثانية ، وهى واو مفعول ، لأنها زائدة وقريبة من الطرف ، والتقاء الساكنين حصل بها لأنها الثانية ، وهذا مذهب سيويه .

قال ابن هشام : هو الصحيح في التوضيح ، ومثله في المغنى فوزن مقول مفعول بفتح الميم وضم الواو ، وسكون العين على ظاهره ، وأورد عليه أن الواو الثانية علامة اسم المفعول ، فلا تحذف ،

وأجيب بمنع أنها علامة بدايل عدمها في اسم مفعول غير الثلاثي ،
وانما جىء بها لرفضهم مفعلا بفتح الميم وضم العين والتجريد عن
التاء إلا في مكرم ومعون ومهلك ، وانما العلامة الميم ، وأورد عليه
أيضا أن المحذوف من نحو : قاض الأصلى وهو الياء لا الزائد ،
وهو التنوين ومن نحو : بع وقل وخف الساكن الأول لا الثانى .

فهلا قال : المحذوف من مقول بعد النقل الواو الأولى ، ولو كانت
أصلا لا اثنائية ، ولو حصل بها التقاء الساكنين ؟

وأجيب بأن ذلك كله اذا كان ثانى الساكنين حرفا صحيحا وهو هنا
حرف علة .

وقال الأخفش : المحذوفة الواو الأولى ، وهى عين الكلمة لأنها
لا تدل على مفعول ، ولأنه كثيرا ما يعرض لها الحذف في غير هذا
الموضع كقل ولم يقل ، وقلت : فوزنه مفعول ، ويررده ما مر من أن واو
مفعول لا تدل على مفعول أيضا ، وأنه إنما يكون الأول أولى بالحذف
اذا كان الساكن الثانى حرفا صحيحا كقل ، وأما مبيوع فلما نقلت
ضمة يائه لبائه التقى ساكنان كما مر ، حذفت الواو وهى واو مفعول ،
ثم كسر ما قبل الياء لثلاثا تنقلب واوا فتاتبس ذوات الياء بذوات
الواو ، وهو مذهب سيبويه ، وهو الصحيح عند ابن هشام أيضا فصار
مبيع ، ووزنه مفعول بفتح الميم وكسر الفاء ، وسكون العين على ظاهره ،
ويرجح بما مر .

وقال الأخفش : المحذوف الياء وهى عين الكلمة ، ثم كسر ما قبلها
فقلبت واو مفعول ياء ، فوزنه مكفيل على ظاهره ، وقد خالف الأخفش
في هذا أصله لأنه اذا ضمت الفاء قبل ياء أصلية قلبت الياء واوا
الانضمام ما قبلها عنده إلا في الجمع نحو : بيض ، وقد قلب

هنا الضمة كسرة مراعاة للعين المحذوفة التي هي ياء ، ومراعاتها
موجودة أجدر •

ويجاب بأنه لم يقلب الضمة كسرة ، والواو ياء ، مراعاة للعين
المحذوفة ، بل الفرق بين ذوات الواو وذوات الياء •

قال المرادى والدمايني : تظهر فائدة الخلاف في نحو : مسوء
بوزن مضروب تقب الهمزة واوا وتدغم فيها الواو وهي واو مفعول
عند الأخفش على القاعدة في الهمزة المتحركة بعد واو ساكنة زائدة
لغير الحاق ، وتنقل حركة الهمزة الى الواو وهي عين الكلمة
عند سيبويه ، وتحذف الهمزة كما هو القاعدة في الهمزة المتحركة بعد
الواو الأصلية ، تنقل حركة الهمزة اليها وتحذف كما تقول في
خبء خب بنقل حركة الهمزة الى الياء ، فتحذف الهمزة •

وقد اختبر الفارسي تلميذه ابن جني عن ذلك في مسوء فقرره
على مذهب الأخفش ، وعلى مذهب سيبويه كما مر فقال له : الأمر
كما قلت تصديقاً له ، وبنو تميم يصححون الياء اخفتها لا الواو
لثقلها ، فيقولون مبيوع ومخيوط •

قال بعضهم : وكأنها تفلحة مطبوية ، وقال العباس بن موداس :

❖ وإخال لأنك سيد معيون ❖

أي مصاب بالعين ، وقالوا مطبوبة ومعينوم ، وأقول قد يقال
معينون فعله عين بتحريك الياء وتصحيحها ، فتحرك في المفعول وتثبت
قياساً في المفعول لصحتها في فعله ، فلا شاهد فيه ، وربما صح

بعض العرب حثيثا من ذوات الواو ، وهو نادر سمع : ثوب مصوون ،
وفرس مقوود ، ومسك مدووف أى مبلول ، وقيل مسحوق ، وسمع
مدوف بالحذف على القياس ، واسم المفعول من الشوب مشوب ،
ويقال : مشيب بقلب الضمة كسرة ، والواو ياء حملا على قولهم في
المبنى للمفعول شيب ، وقالوا : مهوب حملا على لغة هوب في البناء
للمفعول ، كقول وبوع •

وأما المعتل اللام فان كان مفتوح العين ، واوى اللام : كدعا
وعدا ، فانك تدغم واو مفعول في واوه ، ولا تقلب واوه ياء تقول
معدو ، ومدعو بتشديد الواو حملا على فعل الفاعل وهو دعا وعدا
حيث ، لم تقلب واوه ياء ، وان قلبت الفا لتحركها - ا بعد فتح هذا هو
المختار ، ويجوز قلب الواوين ياء قياسا عند الناظم ، وعبر
ابن هشام بأنه شاذ تقول مدعى ومعدى ، قال الشاعر :

✽ أنا أليث معديا عليه وعاديا ✽

في رواية المازني ، ورواه الفراء ، وتبعة الناظم معدودا ، وسبب
القلب ياء الحمل على الماضي المبني للمفعول نحو : دعى وعدى ، فان لام
الكلمة فيه واو ، قلبت ياء لكسر ما قبلها ، وقيل لأن الواو الأولى ساكنة
زائدة خفية بالإدغام ، فلم يعتد بها حاجزا فصارت الواو التي هي
لام الكلمة كأنها تلت الضمة ، فقلب ياء ، والضمة كسرة لئلا يازم
وجود اسم عربي معرب آخره واو لازمة ، قبلها ضمة •

قال الشيخ خالد : والتصحيح أولى ، لأن الحمل على فعل
الفاعل أولى •

قلت : أراد بالتصحيح إبقاء الواو على حالها بغير قلبها ياء وإن
كانت عين الفعل مكسورة غير الواو نحو رضى فالقلب ياء أولى نصو :

مرضى لأن فعله قلبت فيه ياء مبنيًا للفاعل أو للمفعول لانكسار ما قبلها ، فأجرى اسم المفعول على الفعل ، وهو أولى من مخالفته وبه جاء القرآن ، وقرأ بعضهم : راضية مرضوة بالواو مشددة شذوذا .

وجعله الناظم مرجوحاً وإن كانت العين واواً مكسورة وجب القلب ياء نحو : قوى : فتقول : مقوى الأصل مقووا ، ثقلت ثلاث واوات مع الضمة في الطرف ، قلبت الآخرة ياء ، ثم التى قبلها لاجتماع واو وياء ، وسبق إحداهما بالسكون ، ثم قلبت ضمة الواو الأولى كسرة لأجل الياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وإن كانت لام الكلمة ياء وجب قلب واو مفعول ياء فيادغامها في الياء نحو : مرمى أصله موى ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، وقلبت انضمة كسرة لتبقى الياء وهذا سواء ، فتحت العين أو كسرت ، وسواء كانت واواً أو غيرها وأما قوى فيأؤه عن واو كرضى .

الإعراب : الواو وللاستثنان أو للعطف على جى ، وقد حرف تحقيق ، وحصل ماضٍ مستقر الفاعل جوازاً عائداً الى اسم المفعول المذكور في قوله : صار اسم مفعول من باب عندى درهم ونصفه ، ففيه استخدام أو شبهه ، ومن ذى جار ومجرور متعلق بحصل ، وذى بمعنى صاحب أو بمحذوف حال من المستتر ، والثلاثة مضاف إليه أى الأحرف الثلاثة ، وفي نسخ من الثلاثى بياء النسب أى من الفعل الثلاثى ، وبالمفعول متعلق بمتراً ، ومتراً حال من المستتر وأصله هو ترنا أبدلت الواو تاء على قاعدة فاء الافتعال ، إذا كان ليناً ثم أدغمت التاء كما مرت الإشارة إليه .

وما أتى كفعيل فهو - و قد عدلا

به عن الأصل

أى وما ورد من كلامهم على وزن فعيل بمعنى مفعول ، فهو معدول به عن أصله الذى هو وزن مفعول ، وذلك أنهم كثيراً ما يعدلون عن صيغة مفعول الى صيغة فعيل فينبوب فعيل عن مفعول كقتيل بمعنى مقتول ، وجريح بمعنى مجروح وكحيل بمعنى مكحول ، وذبيح بمعنى مذبح ، وأسير بمعنى مأسور ، وأكيل بمعنى مأكول ، ونطيح بمعنى منطوح ، ودهين بمعنى مدهون ، وطريح بمعنى مطروح ، فغالب فعيل عن مفعول فى مناه ، وهو كثير ، ومع كثرة غير مقيس عند الجمهور •

وقال بعضهم : إنه مقيس فيما ليس فاعل بمعنى فاعل ، وسماع فيما له فعيل : بمعنى فاعل ، فلا يقال من رحم وقدر ، رحيم بمعنى مرحوم وتقدير بمعنى مقدور عليه ، لأنه جاء منهما فعيل بمعنى فاعل ، يقال : هو رحيم وقدير ، أى راحم وقادر ، فيلتبس فعيل بمعنى مفعول بفاعله بمعنى فاعل ، حكى هذا القول الناظم فى شرح التسهيل ، وابن هشام فى التوضيح •

وفى التسهيل ليس مقيساً خلافاً لبعضهم ، وفيه أن وروده كثير ، فمذهب الناظم أنه سماعى مطلقاً ، وهو ظاهر قوله فى الخلاصة ، وناب نقلاً عنه ذو فعيل أى وناب سماعاً عن مفعول صاحب فعيل ، أى موازنه فى الدلالة على المعنى ، فبطل ادعاء ابن الناظم أن فعيلاً بمعنى مفعول غير مقيس بإجماع •

قال فى شرح الخلاصة : فعيل بمعنى مفعول كثير فى لسان العرب ، وعلى كثرة لم يقس عليه بإجماع •

قلت : لعله غره قول : أبيه في شرح الكافية ، وكل ذلك محفوظ لا يقاس عليه بإجماع ، ظن أن الإشارة إلى فعيل وفعل بفتحتين ، وفعل بالكسر فالسكون مع أنها إلى الآخرين لأنه فصلهما بقدر بعد أن ذكر أن مجيء فعيل بمعنى مفعول كثير ، وأنه لا يقاس عليه ، ولم يدع في ذلك إجماعاً ، ولا خلافاً أو أراد بعدم القياس إجماعاً عدمه فيما أنه فعيل بمعنى فاعل ، والا فقد نص أبوه وغيره أن منهم من يقيس فعيلاً بمعنى مفعول فيما ليس له فعيل ، بمعنى فاعل ، فنقول : ضرب بمعنى مضروب ، والمراد أن يكون له فعيل بمعنى فاعل أصلي .

وأما فعيل بمعنى فاعل للمبالغة فلا يمنع من قياس فعيل بمعنى مفعول على ذلك القول ، لأنه محول عن فاعل المبالغة .

قال أبو حيان : وينبغي أن يقيّد قياس فعيله بمعنى مفعول بالثلاثي المجرد التام المتصرف ، لأن ما وجد عن العرب مصوغاً كذلك إنما هو مصوغ مما ذكرناه .

قلت : نص الناظم في التسهيل وشرحه وغيره أنه قد ينوب فعيل عن اسم مفعول الرباعي المبدؤ بالهمزة الزائدة نحو : أعقدت العسل ، فهو عقيد أي معقد بفتح القاف ، وأعله المرض فهو عليل أي معل بفتح العين نقلاً من اللام المدغمة والذكر الحكيم ، كذا قالوا .

قلت : ليس كذلك لأن حكم الثلاثي يجيء بمعنى احكم ، فحكم بمعنى فحكم ، وإن قلت إذا كان فعيلاً بمعنى مفعول معدولاً عن مفعول كما في البيت ، فكلم لم يمنع من الصرف مع أنه وجد فيه الوصف والعدل ؟

قلت : لأن هذا العدل على سبيل الاستغناء ، والعدل الذي يمنع به الصرف على سبيل التثنية ذكره ابن الناظم .

واعلم أن فعيلاً بمعنى مفعول إذا كان مؤنث ، ودلت قرينة على أنه مؤنث لم يقرن بالتاء غالباً نحو هذه قتيل ، أي مقتولة ، وجاءت

بمعنى مقتولة ، ورأيت قتيلا من النساء أى مقتولة ، فدلّت الإشارة بهذه وتاء التأنيث ، وقولك من النساء على أنه صفة لمؤنث ، فلم تلحقه التاء كما تقول : امرأة قتيل ، وقد تلحقه التاء مع ذكر ما يدل أنه صفة المؤنث نحو : صفة ذميمة ، وخصلة حميدة ، حملا لفعيل بمعنى مفعول على فعيل بمعنى فاعل ، فإن فعلا بمعنى فاعل تلحقه التاء إذا كان لمؤنث مطلقاً نحو : امرأة رحيمة أى راحمة ، وامرأة ظريفة وكريمة ، أو حملا لفعيل بمعنى مفعول لمؤنث بقريته على فعيل بمعنى مفعول بدون قرينة أنه صفة لمؤنث ، فإن فعلا بمعنى مفعول مؤنث بلا قرينة تلحقه التاء خوف اللبس بالذكر أو للسمع وهو الأظهر ، لأنهم لم يراعوا اللبس في نحو صبور ومعتار كذا لابن هشام تقول : رأيت قتيلة ، كما حمل فعيل بمعنى فاعل على الذى بمعنى مفعول ، وجرد عن التاء نحو : (إن رحمة الله قريب) و (قل من يحيى العظام وهى رميم) ولك أن تقول رميم بمعنى مرمومة ، فحذف تائه مقيس .

ومن ذلك ملحفة جديد عند البصرية ، وقالت الكوفية بمعنى مجددة أى مقطوعة ، وقيل ذكر قريب لتأويل الرحمة بالذكر وهو الغفران أو الإنعام ، أو لأن قريبا بمعنى المسافة يذكر ويؤنث ، وبمعنى النسب والرحم مؤنث ، أو لأن المراد به النسب الاصطلاحي ، لأن فعلا يغنى عن ياء النسب ، أى ذات قرب ، وفيه أنه لم لا يؤنث مع هذا ، أو لأن المصدر المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر ، أو ولأن قريبا نعت لذكر أى شئ قريب ، أو لتقدير مضاف مذكر أى أثر رحمة الله قريب ، أو لأنه بمعنى مقرب ، وفيه أنه لا يؤنث مع هذا أو لأن الرحمة ذكرت لإضافتها لما ليس بمؤنث .

وبعل قول بعضهم : إن الرحمة مؤنث مجاز فذكر لأن المؤنث المجازى يجب تأنيث ضميره كالحقيقى ، وكذلك لا تلاحق التاء فعولا بالفتح بمعنى فاعل ، كامرأة صبور أى صابرة لعدم جريانه على الفعل ، ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها ، قاله الشاطبى ، وفيه أن كثيرا

من الصفات المشبهة لا يجرى على فعله ، والتاء تلحقه ، وإعله للحمل على اسم الفاعل ومن فعول بمعنى فاعل : (وما كانت أمك بغياً) أصه بغوياً اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون فقايت الواو ياء ، وهى واو فعول ، وأدغمت فى الياء التى هى لام الكلمة أى باغية ، وأما امرأة ملولة أى مالة فالتاء للمبالغة ، كرجل نسابة بدليل رجل ملولة ، وكذا امرأة فروقة أى خائفة ، وقيل لحقتها لغلبة الاسمية عليها ، وفيه نظر ، وأما امرأة عدوة أى عادية أصله عدوة بواو ساكنة فمتوحة ، أدغمت ساكنة فى المفتوحة فمحمول على ضده . وهو امرأة صديقة لا صديقاً ضد عدو ، وصديقاً ففعل بمعنى فاعل تلحقه التاء فى المؤنث ، وحمل عليه فى لحاقها فعول بمعنى فاعل إذ كان ضده فى المعنى وهو عدو ، وهم يجماون الضد على الضد كالنظير على النظير ، وأما عدوة بمعنى التى عاداها غيرها فعلى القياس ، لأن عدوة (ح) بمعنى مفعول .

وإن كان مفعول بمعنى لحتقه التاء وجوباً إلا ندوراً كما لابن عبد الحق عن مفهوم شروح التسهيل وغيرها ، وظاهر خالد جواز للحوق وعدمه فى كل مثال ، وظاهر الأشمونى قلة اللدوق ، وفيه نظر تقول : ناقة ركوبة لا ركوب ، لأنه بمعنى مركوبة ، ولا تلحق تاء التأنيث مفعلاً كامرأة منحأ رأى كثيرة النحر .

قال ابن الأنبارى : لأنه لا يجرى على الفعل ، ولأنه يشبه المصدر الميمى فى زيادة الميم فى أوله ، وشذ لحاقها فى امرأة ميقانة ، ولا تلحق مفعيلاً بكسر الميم كمعطير من العطر ، لأنه لا يجرى على فعله ولشبهه المصدر الميمى ، وشذ قياساً امرأة مسكينة كأنه محمول على فقيرة حملاً للشئ على نظيره ، أو مثل نظيره فى المعنى ، وحكى سيبويه امرأة مسكين على القياس وهو شاذ استعمالاً ، ولا تلحق مفعلاً بكسر الميم وفتح العين كمعثر بمعجمتين لمن لا ينتهى عما يهواه لشجاعته ، ومدعس بمهمات لما يطعن به لما مر من التنبه ، عدم الجريان ، وقيل فى

بغياً لم تلحقه التاء لأنه فعيل بمعنى فعول ، وقيل لأنه مصدر كما قيل في (وهي رميم) أنه لم تلحقه لأنه بمعنى مفعول ، أو لأنه مصدر أو للفاصلة ، ولا تلحق فعلا تقول : امرأة جبان وحسان ، وروى جبانة •

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف ، وما مبتدأ وأتى ماض مستتر أفعال جوازاً والجملة صلة ما أوصفتها ، أو ما شرطية مبتدأ والفعل شرطها ، وكفعيل متعلق بأتى أو بمحذوف حال من ضميره ، والكاف للتشبيه أو للاستعلاء ، أى على وزن فعيل أو كفعيل في الوزن ، ويلزم على التشبيه التكرار مع قوله : واستغنوا بنحو : نجا كما زعم صاحب تحقيق المقال ، فإن المـراد بمثل فعيل ما وازن فعلا كذبيح ونطيح ، وبنحو نجا ، وانقض ما وازنهما ، والفاء زائدة في خبرها والموصوفة لشبههما بالشرطية في العموم والإبهام ، أو رابطة لجواب الشرط إن جعلت ما شرطية وهو يسكون التاء لجوازه بعد الفاء ، ولو نسعة مبتدأ •

وقد لا تحقيق وعدل ماض مبنى للمفعول ، وبه نائب متعلق به ، والجملة خبر هو وجملة هو وخبره المبتدأ الذى هو ما أو جوابه والخلف في خبر اسم الشرط ففيل ففيل جملة انشروط ، وقيل جملة الجواب ، وقيل كلاهما بسطته في النحو ، وعن الأصل متعلق بعدل فضلة أو هو النائب وبه متعلق به فضلة ولا ضمير في عدل حتى يقال إنه نائب كما قد توهم ، ولو كان فيه لم يأت بقوله به •

... واستغنوا بنحو نجـا

والنقص عن وزن مفعول وما عملا

أى استغنوا عن لفظ مفعول في الوزن ، والمعنى لا فى العمل
بشئين :

الأول : الفعل بفتح الفاء والعين نحو : نجوت الجلد نجوا فهو
النجا أى المسلوخ أصله النجو بفتح النون والجيم ، تحركت الواو وانفتح
ما قبلها ، فقلبت ألفاً وكالقبض والاقط بفتح الأول والثانى ، أى
المقبوض والملقوط ، وكذا النفض واللفظ والغرفة والقمّة والمضغة
والأكلة والقنص أى المقنوص أى المصيد بفتح الأوائل والثوانى •

والثانى : الفعل بكسر الفاء وسكون العين ، كالنقض بكسر النون
وسكون القاف أى المنقوض ، والذبح بكسر الذال وسكون الباء بمعنى
المذبوح ، وكذا النطح بكسر النون وسكون الطاء أى المنطوح ، والنسى
بكسر النون وسكون السين أى المنسى ومنه (نسياً منسياً) جمع بين فعل
ومفعول تأكيداً ، والرعى بكسر الراء وسكون العين أى المرعى وكأن
الوزنين مصدران نابا عن المفعول وهما قليلان جداً على ما صرح به
أبو يحيى ، بخلاف وزن فعيل بالياء فإنه كثير مقيس عند بعض على
ما مر وهما غير مقيسين •

ومما ينوب سماعاً عن مفعول فعلة بضم الفاء وسكون العين :
كضحكة أى مضحك عليه ، وهمزة ولزة ، ولقمة وأكلة ، وانغظة
وصرعة ، أى مهموز وملموز ، وملقوم وممضوغ ، وماكول وماغوظ ،
ومصروع بضم الأوائل وسكون الثوانى ، ذكر الناظم ذلك فى التسهيل ، وإن
فتحت الثوانى صارت بمعنى فاعل ، ومنه (ويل لكل همزة لمزة)
بفتح الميم أى هامز لامز ، وذكر أيضاً ذلك كله الصبان •

قال الكرمانى فى شرج البخارى : كون مضموم الأول مسكن الثانى

بمعنى مفعول ، ومضموم الأول مفتوح الثانى بمعنى فاعل ، قاعدة كلية ، أى فيما ورد لا فيما ام يرد ، لأنه غير مقيس ، والظاهر أن ذلك كله صفات محتملات للضمائر ، مثل فعيل ومما ينوب عن مفعول المصدر كاللفظ بفتح اللام ، وسكون الفاء ، والضرب والرد ، والخلق والصيد ، أى المفلوظ والمضروب والمردود والمخلوق والمصيد ، وهو كثير مطرد مقيس كما ذكره الصبان لا قليل غير مقيس ، كما هو ظاهر فتح الأقفال ، وذلك المصدر متحمل الضمير عند بعضهم ، بل أدخله بعضهم فى الصفات مع ما مر ، بل ذلك فى الحقيقة غير صفات ، لكن ناب عن الصفات ، ولهذا لا يرفع ظاهر إلا فى فعل ، فإن الأظهر أنه صفة من أول الأمر .

ومما ينوب عن مفعول كذلك على غير قياس فيعل ، قال صاحب فتح الأقفال : منه شيء بسكون الياء أصله شيء بتشديد الياء وكسرها نحو : (اعلم أن الله على كل شيء قدير) وأن الله قد أحاط بكل شيء علما (أى مشيئى كمبيع ، قال : ويجىء بمعنى فاعل ، ومنه : (أى شيء أكبر شهادة) أى شائى وجمعه أشياء ، ووزن هذا الجمع عند الخليل أفعال ، منع ، صرفها بكثرة الاستعمال ، وعند الأخفش أفعلاء كأنبياء .

قلت : كون أصل شيء شئىء بالتشديد هو مذهب الفراء ، حذفت إحدى الياءين للتخفيف وفيه وإذا شدد ما فى سيد بالتشديد من الخلاف فى وزنه ، ولا أسلم أن شيئا بمعنى مفعول على أنه فى الأصل شاء ، ولا بمعنى فاعل ، بل اسم جامد كرجل ، وما زعم فتح الأقفال تكلف ، وقد يقال أيضا : وزنه فعل بسكون العين لا فيعل ، كما زعم أنقراء ، وكون أشياء جمع شيء مذهب الخليل وسيبويه والمازنى وجميع البصريين إلا الزيادى .

فأشياء عندهم اسم مفرد فعلاء نائبة عن أفعال ، وبديل منه وعن جمع لواحد المستعمل ، وهو الشيء ذكره بعض اللغويين ، وهو

صريح في أن أشياء عند الخليل فعلاء نائب عن أفعال لا أفعال كما حكاها صاحب فتح الأقفال ، على هذا فمنع صرفه لألف انتانيث وهمزته الآخرة زائدة والأووى أصل ، ونسب في القاموس كون وزنه أفعالا إلى الكسائي ، وأنه منع الصرف لكثرة الاستعمال ، وهمزته الأولى زائدة والثانية أصل ، أو منع الصرف تشبيهاً بفعلاء في أنجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات •

قال الزجاج : أجمع البصريون وأكثر الكوفيين أن قول الكسائي خطأ ، وتبعد الجوهرى في التخطئة ، ووجهها أنه لو كان كما قال الكسائي لم يصرف أبناء وأسماء ، ويرده أن نحو : أسماء وأبناء لم يجمع على فعلاوات كما جمع عليها أشياء ، فقل : أشياء •

وقال الأخفش والفراء والزيادى : أشياء أفعلاء بزيادة الهمزة الأولى والآخرة ، ومثله هين وأهوناء وهو جمع على غير واحدة المستعمل ، وهو شيء بالسكون بل على واحده المتروك ، وهو شيء بالتشديد ، ومثله شعراء جمع على غير مفردة الذى هو شاعر ، لأن فاعلا لا يجمع على فعلاء ، وأصله أشياء بهمزة بين الألف والياء حذفت تخفيفاً ، وفتحت الياء للألف •

ووهم الجوهرى في قوله : إن الخليل يرى أن أشياء فعلاء جمع على غير واحده ، لأنه لا يراه جمعا بل مفرد نائب عن جمع مكسر لا غير نائب بدليل إضافة العدد القليل في قلمهم : ثلاثة أشياء ، ويجمع الأشياء أيضا على أشياءوات وأشأوات وأشأوى بفتح الواو ، وأشأوى بكسرهما ، وأصل المفتوح أشأبى بثلاث ياءات ، حذفت الوسطى تخفيفاً وأبدلت الأولى واوا ، وكسرتها فتحة ، والثالثة ألفا لتحركها بعد فتح •

وقول الجوهرى : أنه بهمزة بعدها ياء أن قلبت ياء غلط ، لأن الياء الأووى أصل لا تهمز ، كما لا تهمز ياء مصائب إلا شذوذ ، أو يجمع على أشايا كهدايا وقضايا وأشيايا وجمعه على أشأوه شاذ غريب ، لأنه لا هاء في أشياء حتى تكون في جمعه ، وقيل وزن أشياء لفعاء بتقديم اللام أصله شيء بهمزة بين الياء والألف ، وهى لام الكلمة والألف والهمزة

الأخرى بعدها زائدان فوزنه (ح) فعلاء قدمت لام الكلمة وهي الهمزة بين الياء الألف على فاء الكلمة وهي اثنين ، وفتحت الياء للألف فصار وزنه لفعاء بتقديم اللام على الفاء ونسب لسيوييه ويصغر الشيء على شيء بضم الشين ، وحكى في العباب كسرهما أيضا لا شوى ، وقيل : إن تصغيره على شوى لغة ضعيفة ، وقول الاخضر إن أشياء يصغر على أشياء بضم الهمزة وتشديد الياء سهو ، لأنه يصغر على مفردة .

تنبيهه : ظاهر الشراح أن نحو النقض والذبح والطحن بكسر الأوائل وسكون الثواني ، هو بمعنى ما فعله الفاعل أو ما يفعله لا بمعنى أنه ما من شأنه أن يكون مفعولا ، أو أن يفعله ، والأظهر أنه يستعمل بالمعنى الأول ، ويستعمل بالمعنى الثاني أيضا ، وثبت في بعض النسخ : والنسى بدل قوله والنقض ، وصرح جار الله بالمعنى الثاني إذ قال : النفسى ما من حقه أن يطرح وينسى : كخرقة الطامث ونحوها كالذبح اسم ما من شأنه أن يذبح في قوله تعالى : (وفديناه بذبح عظيم) .

وعن يونس : العرب إذا ارتحلوا عن الدار قالوا : انظروا أنساءكم أى أشياءكم اليسيرة نحو : العصى والقدرح والشظاظ ، وقرأ ابن وثاب والأعمش وحمزة (نسيا) بالفتح ، قال الفراء : هما لغتان يعنى الفتح والكسر : كالوتر والوتر ، والجسر والجسر ، ويجوز أن يكون هسمى بالمصدر كالحمل ، وقرأ محمد بن كعب : نستا بالهمزة وهو الحليب المخلوط بالماء ، ينسى لقاته ونزارته ، وقرأ الأعمش (منسيا) بكسر الميم على الاتباع كالمغيرة والمتخير .

الإعراب : الواو للاستئناف ، وللعطف ، واستغنوا فعل ماض وفاعله ، حذف لام فعله وهي ياء بعد النون ، فيجوز فتح النون وسكون الواو وضمها ، وسكونه ميتا ، والواو للعرب ، وينصو متعلق بالفعل نجا مضاف إليه ، والنقض معطوف على نجا ، وعن وزن متعلق بالفعل مضاف لمفعول .

وما عملا

أى وما عمل ما ذكر من فعيل وفعل بفتح الفاء والعين ، وفعل بكسر الفاء وسكون العين عمل مفعول من رفع الظاهر على النياية ، ونصب غير النائب على المفعولية حيث بنى من متعد لاثنين .

قال صاحب تحقيق المقال : لأن العمل للفعل ، وما جرى مجراه فى حركاته وسكناته ، وعدد حروفه ، أو ناب عن الجارى كأبتية المبالغة أو أشبه اسم الفاعل كالصفة المشبهة ، وقد مروجه الشبه وتجىء للحدال كما يجىء للحال أو ناب عن الفعل كالمصدر واسم الفعل ، وأما اسم مفعول من الثلاثى فإنه غير جار على الفعل ، فكان اقياس أن لا يعمل ، لكن ناب عن مفعول الذى هو اسم مفعول غير الثلاثى وهو جار على فعله فعمل كما عمل لأنه اطرده قيامه مقام الجارى ، ولما كانت نيابة فعيل وأخواته لا تطرد ولا تقاس ، إم تعمل ومفعول من المبني للمفعول يجرى مجرى فاعل من المبني للفاعل ، فيعمل ويقيد بالزمان كمضروب أمس أو الآن أو غداً ، وفعل وما معه لا يقيد بالزمان الماضى ولا المستقبل قلت : ولا الحاضر ، ولو قيل يدل عليه فلا يعمل ، فلا يقال : زيد كحيل عينه برفع العين على النياية ، فان ورد مثله فالعمل لفعل أو وصف محذوف مع أنه فرغ الشرع فضعف لذلك لأنه فرع النائب وهى فى الحقيقة ليست بصفات وانما نابت عن الصفات ولو كانت صفات أصالة لرفعت الظاهر لأن كل صفة تثنى وتجمع ترفع الظاهر وذلك مذهب الجمهور وعليه الدمامينى .

وحكى الدمامينى فى شرح التسهيل ، والسيوطى فى الهمع وغيرهما عن ابن عصفور فى مقربة أن ما ناب عن مفعول من فعيل وغيره يعمل عمله : كهررت برجل كقتيل أبوه ونقض بنائه ، ونجا جلد شاته ، أى مقتول أبوه ومنقوض بناؤه ، ومنجو جلد شاته ، أى مملوخ .

قال الصبان : ولقائل أن يقول : شروط العمل إنما هي للعمل في المنصوب ، أى على المفعولية لا في المرفوع ، فيجوز عند المصنف يعنى الناظم أن يعمل في الظاهر والضمير ، وأقول : الحق أن الضمير المستتر ترفعه تلك الصفات ، وكذا تعمل في الظروف والمجرورات والفضلات غير المفعول به ، بل قالوا : كل ما جرى مجرى الصفة يرفع الضمير ، قالوا : مررت بقاع عرج كله ، برفع كل توكيدا للمستتر في عرج أى خشن ، والظاهر أن الناظم لا يمنع رفع الضمير بذلك لإطلاقه القول في الخلاصة أن الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير ، وكيف لا وقد أجاز كثير استتار الضمير في المصدر المحض ، فما يظهر من عبارته من منع عمل ما تقدم من فعيل وفعل وفعل ، إنما هو في الظاهر ، وقد أجاز بعض عمل فعيل في الظاهر دون غيره ، لكثرة فعيل ، وقلة غيره ، وقد يحمل عليه قول الناظم ، وما عملا بأن يعاد الضمير المستتر في عملا الى نحو من قوله : بنحو ونجا والنقض والألف للإطلاق ، أو تجعل ضمير النجا والنقض ، وهذا الحمل المتبادر من العبارة ، لأنه قد غير الأسلوب ، فعبر باستغنوا بعد واو العطف والاستئناف ، وقد عبر في فعيل بالعملا جعل فعिला معدولا عن مفعول ، وفعلما وفعلما مستغن بهما عنه •

قال أبو حيان : ويحتاج في منع ذلك أو أجازته الى نقل صحيح •

وقد جرى في اتسهيل على المنع وحكاية العلامة الحفنى منع العمل في المرفوع الظاهر عن ابن عصفور سهو ، لما مر عن الدمامينى والسيوطى عن ابن عصفور من اجازته في مقربه •

الإعراب : الواو للاستئناف ، وما نافية ، فيصح في عملا أن يكون ألفه للإطلاق ، وفاعله مستتر عائد الى ما ذكر من فعيله وفعل وفعل ، أو الى ما ونحواً والى لجا والنقض والإفراد بتأويل ما ذكر ، أو الى نحو ، وأن يكون ألفه ضميراً لما ، ونحواً ولنجا

والنقض. واء- ادة الضمير مطلقا الى النجبا والنقض ضعيفة لأنهما خاصان ، والأولى اعادته لما ونحو لعمومها لأنهما مضاف اليهما بواسطة العطف في الثاني ، لأن الصحيح جواز إعادة الضمير للمضاف اليه ، بل قيل جائز باتفاق •

ويجوز أن يكون الواو للعطف على استغنوا ، فيكون ألف عملا للاطلاق ، والضمير المستتر لنحواً وضميراً للنجبا ، والنقض ، ويجوز كونها للحال ، وصاحب الحال نحو ، فالألف للاط-لاق ، ولا يجوز أن تكون للحال ، وصاحب الحال ضمير به ونحو فيكون الألف للآخرين لأنه يلزم على هذا توارد عاملين هما عدل التعامل في به ، واستغنى العامل في بنحو على معمول واحد وهو الجملة الحالية ، ولا تكون حالا من الهاء وحدها ، لأن القيد اذا ذكر بعد جملتين أو حمل إنم-ا يرجع الى الجميع أو الى متلوه لا الى السابق أو المتوسط إلا لقريئة ، ولا تجعل الجملة حالا تتنازع فيها شيئان عدل به ، واستغنوا بنحو لأن الجملة لا تكون ضميراً فيعمل فيه المهمل ، ولأن الحال لا يصح فيه التنازع لأنها لا تكون إلا نكرة والضمير معرفة ، والمهمل يحتاج لأن يعمل في ضمير المتنازع فيه •

تنبيهات :

الأول : قال في التسهيل في آخر- الصفة المشبهة : والأصح أن يجعل اسم مفعول المتعدى لواحد من هذا ثلث باب يعنى باب المشبهة ، وذلك اذا أريد به الثبوت ، فيرفع الفاعل على ما يقتضيه حال الصفة ، المشبهة لا النائب ، كما يقتضيه حال اسم المفعول نص عليه الشيخ خالد في التصريح عن ابن هشام في الحواشي •

قال ابن هشام : وسئل هنا هلا قيل بأن الرفع ليس على أن الصفة مشبهة ، بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول ، وأجاب خالد بأن حال اسم المفعول انما يراعى اذا أريد الحدوث ، أما اذا

أريد به الثبوت ، فإنه يرفع السببي على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعولية ، ان كان معرفة أى أو نكرة ، وعلى التمييز ان كان نكرة ، ويجر بالاضافة ، فالرفع كقوله : فهل أنت مرفوع بها هاهنا رأس ، والنصب كقوله : لما بدت مجاوة وخباتها ، واجر كقوله : تمنى لقائى الجون مغرور نفسه •

وانما يضاف اسم المفعول الى مرفوعه بعد تحويل الإسناد عن مرفوعه الى ضمير الموصوف ، ونصب ذلك المرفوع لأنه فضله استغنى عنه بعد تحويل الاسناد ، بل أشبه به الفضلة ، وكذلك اذا قصد باسم الفاعل الثبوت رفع السببي أو جره بالاضافة بعد تحويل الإسناد كما مر ، أو نصبه تشبيها بالمفعول به ان كان معرفة أو نكرة ، ونصبه على التمييز ان كان نكرة ، فيكون صفة مشبهة ، فقولهم : عومل معاملة الصفة المشبهة ، يوهم أنه ليس صفة مشبهة ، ومرادهم أنه يعامل معاملة الصفة المشبهة التى هى على وزن فاعل ، وهو صفة مشبهة على فاعل ، وذلك جائز فى القاصر اتفاقاً نحو طاهر القلب ، وفى المتعدى لواحد مطلقاً عند الأخفش ، وبشرط حذف مفعوله اقتصاراً أعنى لغير دليل عند ابن عصفور ، وابن أبى الربيع ، لأنه كاللزام حين الحذف اقتصاراً وهو الصحيح الذى يشهد به القياس والاستعمال وبشرط أمن التباس الاضافة للفاعل بالاضافة للمفعول عند الفارسي والناظم وموافقه السماع أيضاً كزيد ظالم العبيد بالاضافة اذا وجد قرينة على أن المراد ان عبيده ظالمون •

واذا أضيف الى المرفوع جاز ذكر المفعول منصوباً نحو زيد واجم لأبناء الناس أن بنوه يرجمون الناس ، ولا يلزم على هذا أن منصوب المشبهة لا يزيد على واحد ، لأنه لا يزيد على واحد فى النصب على التشبيه بالمفعول ، وهنا منصوب على المفعولية المحضة ، والجمهور على منع ذلك فى المتعدى واحد •

وأما المتعدى لاثنتين فقال خالد : يمنع فيه ذلك باتفاق ، وظاهر

الشاطبي وجود الخلاف فيه ، ومن المجرى في اللازم قوله : وانى اليك
تائب النفس باخ ، وفي المتعدي قوله : ما الراحم القرب ظلاما
وان ظلما •

الثاني : جميع الصفات المذكورات صفات مشبهة إلا فاعلا الدال
على الحدوث ، وأما الدال على الثبوت فمشبهة أيضا كشاط الدار ،
وقائم الأب ، ومعتدل القائمة ، ومستقيم الرأي ، ومؤمن وكافر ، وقد
مر أن ما دل على الحدوث منها يحول الى فاعل في الثلاثي ، وقيل
يبقى على حاله دالا على الحدوث ، ولا يسمى صفة مشبهة ، بل اسم
فاعل قالوا : ولا يكون فاعل صفة مشبهة إلا إذا أضيف لمرفوعه
أو نصبه ، وقصد الثبوت ، ولا يشترط ذلك في غيره ، لأن الأصل في
فاعل الحدوث ، وقصد الثبوت طارئ فلا يقصد إلا مع ما يدل
على خروجه عن الأصل ، واستعماله في الثبوت من الاضافة
أو النصب المذكورين •

قلت : ليس كذلك لجواز حائض وحامل وطالق ، وظاهر بدون
الضافة ونصب وهي مشبهات ، وأما غير فاعل فمشارك في الأصل بين
الحدوث والثبوت ، فاكتفى في كونه مشبهة بقصد الثبوت •

الثالث : ذكر الصبان أن المراد بجريان الصفة على الفعل
جريانها عليه في التجدد والحدوث ، لا في الحركات والسكنات ، وإن
كان هذا مراد من قال : إن الصفة المشبهة لا تكون إلا غير مجارية للفعل
صح لأنها دائما للثبوت ، وبطل الرد عليه بظاهر القلب ، ومعتدل ،
ومرضع وحائض ونحوها : كضامر وتجيء الصفة المشبهة على فعل
بتثنية الفاء ، وسكون العين كشكس لسيء الخلق ، وحرر للخاص
من الرق ، وصفر للخالي ، وعلى فعل بكسر فسكون كملح •

باب

أبنية المصادر

المصادر جمع مصدر ، وهو اسم مكان أى موضع الصدور أى الموضع الذى يصدر منه الفعل والوصف ، ويشتركان منه ، وهو ما دل على الحدث فقط ، فخرج ما دل على الحدث والزمان أيضا كالفعل ، وما دل على الحدث أيضا ، والذات كالأوصاف ، وما دل على الحدث والذات كالصفة المشبهة ، والمراد ما يشمل اسم المصدر ، ويعرف خصوص المصدر باسم الحدث الجارى على الفعل الذى ليس علما ولا مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة ، وخرج بالجريان غسلا من اغتسل غسلا ، فانه غير جار على اغتسل ، والجارى عليه الاغتسال ، فليس مصدرا بل اسم مصدر ، وخرج بقولنا : ليس علما نحو حماد علما لمحمدة ، ويقولنا ليس مبدوءا بميم إلخ نحو : مقتل فانه اسم مصدر ، كذا للشيخ خالد تبعا لابن هشام .

قلت فيه : ان نحو حماد لا يدل على الحدث دلالة المصدر بل هو اسم مسماه نفس الحدث ، والمراد بالاضافة فى قوله اسم الحدث الدلالة على أنه قد صدر الفعل ، ونحو مقتل ليس جاريا على الفعل الماضى المراد هنا ، فلا حاجة الى قوله الذى ليس إلخ ، وما ذكر من أن المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر تبع فيه ابن النأظم .

وقال فى شرح الشذوذ : انه مصدر ويسمى المصدر الميمى ، وتسميته أحيانا اسم مصدر تجوز ، وعليه فهو داخل فى المصدر ، فيسقط من الحد قوله ولا مبدوءا بميم إلخ ، وعلى ذلك الحد يعرف اسم المصدر بالمدال على مجرد الحدث علما كحماد أو مبدوءا بميم زائدة بغير المفاعلة كمقتل ، أو متجاوزا فعله الثلاثى وهو بزنة اسم حدث الثلاثى كغسلا فى اغتسل ، ومدلول المصدر الحدث ، ومدلول

اسمه المصدر ، فهو دال على الحدث بواسطة دلالة على المصدر ،
هذا ما قال ابن يعيش وغيره .

ويسمى المصدر أيضا فعلا نظراً الى اللغة ، لأنه دال على فعل
قائم بالفاعل - أو صادر عنه ، ويسمى حدثاً وحدثاناً بفتح الحاء
والدال ، وقد أطلت الكلام على ذلك في حاشية انقطر وشرحه ، والتسمية
بالمصدر دليل على أن غير المصدر من الفعل والوصف مشتق من
المصدر ، وهو مذهب الجمهور من البصريين وغيرهم .

قال بعض المتأخرين : في اجماع الجميع على التسمية بالمصدر ،
دليل على صدور الفعل والوصف منه ، ولو كان أحدهما هو الأصل
لكان أحق بالتسمية بالمصدر ، ولو كان كل من المصدر والصدور
والوصف والفعل أصلاً بنفسه يسمى كل مصدراً ، وفي هذا أن
وجه التسمية لا يوجها ، لا يقال المصدر هو الصادر ، فالصدر من الفعل ،
لأن المصدر المبدوء زائدة لغير المفاعلة لا يكون بمعنى اسم الفاعل
ولا بمعنى اسم المفعول ، وفيه أنه صرح كثير بأنه يكون بمعناها .

قال : وقول النحاة المصدر يكون الميم تسامح يعنى ، أن مثل
مقتل عندهم اسم مصدر لا مصدر ميمى ، وقد مر القول بأنه مصدر
ميمى ، فيجوز حمل كلامهم عليه ، مع أنه المتبادر ، ويدل على أصالة
المصدر على الفعل أن الفعل يقع من الاسم ، فالاسم قبل الفعل ،
والمصدر اسم .

قلت فيه : إن الفعل اللغوى يقع من الذات المسماة لا من
الاسم ، فالذى يسبق الفعل اللغوى ، ولا بد هو الذات لا اللفظ المسمى
اسماً ، ويدل أيضا على أصالة المصدر أنه يقوم بنفسه نحو :
الصوم حسن ، والفعل لا يستغنى عن الاسم ، وما لا يحتاج
فرع ما يحتاج الثمرة لا بد لها من شجرة ، وليست الشجرة لا بد لها
من ثمرة ، ويدل على أصالته أيضا أن الفعل مركب والمصدر مفرد ،

والمركب فرع المفرد ، فإن الفعل للحدوث ، والحدث والزمان والمصدر للحدث فقط ، ويدل على أصلته أيضاً أن مفهـوم المصدر مطلق ، ومفعول الفعل مقيد ، والمطلق قبل المقيد ، والتقيد فرع الإطلاق ، واستدل الناظم أيضاً بأن المصدر واحد ، والأفعال ثلاثة ، غاشتقاقه من الجميع محال ، أو من أحدها تحكم لتساويها .

قلت فيه : إن الفعل الواحد أيضاً له مصدران أو مصادر في كثير من المواد ، فهو مشترك الإلزام ، وكون المصدر واحداً هو الكثير لا لازماً ، ويدل أيضاً على أصلته أن من المصادر ما لا فعل له : كويح وويل وويس وويب ، فلو كان الفعل أصلاً لكانت هذه فروعاً أصـول لها ، وذلك محال ؟

قلت : قد لا يسلم أنها مصادر ولو نصوا على مصديقتها ، وأيضاً من الأفعال ما لا مصدر له ويدل على أصلته أيضاً كما لأبى على في تذكرته وإيضاحه أن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة ، والفعل يدل على الحدوث والزمان والوصف يدل على الحدوث والأحداث زيادة على دالتهما على أحدث الدال عليه المصدر .

قلت : لا برهان يقتضى أن كل فرع يصاغ من أصل ينبغى أن يكون فيه ما في أصله وزيادة ، وقد يقال : الكلام في الألفاظ ، ومن شأن الفرع فيها ذلك ، ولا فائدة فيه ، والفرع المنوع مزيتة على أصله هو ما كان أصله أعلى مرتبة ، كجمع المؤنث باعتبار جمع المذكر ، وهنا ليس كذلك ، فلا يقال يلزم على كلام أبى على وغيره مزية الفرع على الأصل ، وهى ممنوعة قاله الدنوشرى ، والمراد بالمصدر هنا المجرد كما جزم به السعد فى شرح الزنجانى ، لأن المصدر المزيد فيه مشتق من المجرد المحقق أن وجد المجرد والمقدر ، أن لم يوجد ، ويدل أيضاً على أن المصدر غير مشتق من الفعل أنه تختلف أبنيته فى الثلاثى لا تجرى على قياس لازم ،

ولو اشتق من الفعل لوجب أن لا تختف أبنيته -ه- ، كما أن أسماء
الفاعلين والزمان والمكان تجرى على قياس مستمر ، وأبنية ملائمة .

قلت : قد يقال في أسماء الفاعلين والزمان والمكان لا تجرى على
قياس مستمر ، وأبنية ملائمة بل كثير جداً مخالفتها ، نعم تجرى
كذلك في غير الثلاثي إلا نادراً ، وقال الكوفيون بالفعل أصل
للمصدر والوصف ، واستدأوا بأن المصدر والوصف يؤكد أن الفعل :
كضربت ضرباً ، وقم قائماً (ولا تعثوا في الأرض مفسدين) والمؤكد
بكسر الكف فرع المؤكد بفتحها ، لأنه المقصود بالذات دون المؤكد
بالكسر ، ويأن الفعل يعمل فيهما وهما لا يعملان في مجرد الفعل ،
ولو عملا في الجملة ، ويأن من الأفعال ما لا مصدر له ولا وصف ، كنعم
وبئس وليس ، فلو اشتق الفعل منهما لبقى بلا أصل في ذلك ، ويرد
الدليل الأول بنحو : ضربت زيدا ، فإن العامل في التاء وزيد هو ضرب ،
وليس أصلاً لهما ، ويرد الثاني أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال
دون العكس ، وليست أصلاً للأسماء والأفعال ، ويرد الثالث أن
كثيراً من المصادر لا أفعال لها كذلك وجدت في نسخ الطبراني .

قلت : الصواب في رد الدليل الأول أن يقول : انه يردده قولك
ضربت ضربت وجاء زيد زيد ، فإن ضربت الثلثي ليس أصله الأول في
الاشتقاق ، ولو كان أصله من جهة أخرى ، وكذا في زيد الثاني مع
الأول ، وفي رد الدليل الثاني أنه لو كان العامل أصلاً للمعمول لكان الفعل
مثلاً أصلاً لفاعله ونائبه وظرفه وغيرها من معمولاته ، ولكان الحرف
أصلاً للاسم والفعل ، لأنه يعمل فيهما ، وعمدة الكوفيين في الاستدلال
على أصالة الفعل للمصدر والوصف ، أن المصدر والوصف يعلان بأعلال
الفعل كقيام وقائم بأعلال العين بالقلب ياء في المصدر ، وهمزة في
الوصف لأعلالها بقاءها ألفا في الفعل ، ويصحان بصحته كعور عوراً
فهو أعور ، وصيد فهو صايد بالياء لا بالهمزة ، وكل ما يعمل بأعلال
الفعل ، ويصح بصحته فهو فرع له فهما فرع له .

وأجيب بأنه لا يلزم من فرعيتهما في الاعلال فرعيتهما في الاشتقاق
إذ الفرعية في الاعلاله ترتب وجود صفة فيهما على وجود صفة في
الفعل ، والفرعية في الاشتقاق ترتب وجودهما على وجود الفعل ،
ولا ارتباط في ذلك لجواز تقدم وجود شيء على آخر ، وتأخر وجود
صفة فيه على وجودها في ذلك الآخر ، فيجوز تقدم المصدر على الفعل
والوصف في الاشتقاق بحسب الذات ، وتأخرهما عنه في الإعلال بحسب
الصفة ، وتأخير الفعل عن نفس المصدر لا ينافي كون
إعلال المصدر متأخراً عن إعلان الفعل ، ويوافق ما مر من أنه
لا يلزم من الفرعية في الاعلال الفرعية في الاشتقاق أن الفعل
المضارع المبدوء بالنون أو بالهمزة أو بالتاء الواوى الفاء ، المكسور
العين ، فرع مبدوء بالياء في الاعلال بحذف واوه لما مر ، مع أنه
ليس بمشتق منه ، وناقش ابن قاسم ذلك الجواب ، بأننا نقطع أن هيئة
المصدر لا تنفك عن وجوده ضرورة أنه إنما يوجد على هيئته ، فإن
كانت ما تابع الفعل فيه بطل ذلك الجواب أو غيره ، فهو معلوم
الانتهاء ، إذ من المعلوم أن المصدر من أول الأمر ليس إلا على هيئته
الموجودة الآن ، إلا أن قيل أخذهما من المصدر ، والترتيب بينها
باعتبار الذات والصفة جميعاً أمر اعتبارى فلا محذور .

وان قلت الاعلال جار فيها جميعاً فالحكم في تأخره في البعض
أو بأصلته فيه تحكم محض .

قلت : لا تحكم لوجود المرجح لأن الاعلال في قام لتحرك حرف
العلة وانفتاح ما قبله ، وفي نحو : يعد لنقل واو بعد ياء قبل
كسرة ، فهو أصل لأنه سبب مرجب ، وحيث كان لغيره فهو فرع ،
ومما ردت به عمدتهم في الاستدلال أن الفرع قد يحمل عليه الأصل ،
فقد قال الفراء ، ومذهبه أصالة الفعل أن قام فتح حملاً على قاما ،
مع أن قاما فرع قام .

قال صاحب التحقيق : وحمل غيره يضربن على ضربين في البناء

على السكون ، قلت : فيه أن الماضي ليس فرع المضارع ، قال : وقد يحمل الشيء على غيره للمشاكلة لأصالة أحدهما للآخر ، فما بالك مع ما بينها من الأصالة والفرعية ، مع أن المصدر إنما يكون لزيادة كقيام زيدت الألف ليكون البناء على فعال ، فقلت النواو ياء لكسر ما قبلها ، والكلام في أصول المصادر لا في فروعها ، مع أنها دعوى إذ يمكن أن يقابل بمثلها يعنى الاستدلال باعتلال المصدر والوصف مثل الاعتلال بالفعل .

قلت : تعلم عدم المقابلة بما مر ، قال بعضهم : والكوفيين أن يقولوا : كما أن الفعل أصل في الاعلال أصل لنفس المصدر ، والوصف قياساً على أصالته في الاعلال المتفق عليها بين الخصماء ، فلا يرد علينا نحو اعدو ويعد لأنه ليس فيه جهة اختلاف تقاس على جهة اتفاق ، وقول بعضهم : المصدر بمنزلة الذهب يصاغ منه أوان مختلفة ، والأصل واحد أن كان مجرد مناسبة وتمثيل صح بعد الاستدلال على مذهب الجمهور من البصريين المذكور ، وإن كان استدلالاً وتبرهنناً فهو دعوى مجردة عن الدليل ، لا يعجز المخالف أن يقلبها على الخصم بأن يقول : الفعل بمنزلة الذهب تصاغ منه أوان مختلفة ، والأصل واحد .

وقال بعض البصريين : المصدر أصل المفعول ، والفعل أصل للوصف ، فالوصف فرع للفرع وهو الفارسي وغيره ، واختاره عبد القاهر .

وان قلت : أى فعل يشق منه المصدر والوصف عند الكوفيين ، والوصف عند بعض البصريين ؟

قلت : قال الدماميني : قيل الماضي وقيل المستقبل وهو الحق ، لأن زمانه سبق زمان الماضي ، لأن الماضي كان قبيل وجوده مستقبلاً ، وحين وجوده حالاً ، وبعد وجوده ومضيه ماضياً ، ومن قال الماضي

راعى أنه سابق زماناً لسبق زمانه على زمان المستقبل بمضيه ، فرض زمانى الفعلين فى شيئين ، وأما الأمر فمقتطع عند الكوفيين من المضارع ، ويظهر على قولهم أن غير الأصل من المضارع والماضى مشتق من الأصل منهما ثم انظر من هو الآخذ من الأصل مطلقاً ، هل هو الواضع وهو الظاهر أو كل من يصلح لذلك احتمالان •

وقال ابن طلحة : ليس الفعل أصلاً للمصدر والعكس لوجود أفعال لا مصادر لها ، ومصادر لا أفعال لها ، وانظر ما أصل الوصف عنده ، والظاهر أن أصله عنده الفعل أو هو ممن يقر - ول أن الاشتقاق منتف رأساً عن كل كلمة ، وقد قيل بأن كل كلمة مشتق ، ونسب لسيبويه والزجاج والجمهور ، على أن منها مشتقا وغير مشتق ، وبسطت ذلك فى غير هذا •

والاشتقاق رد لفظ الى آخر - لمناسبة بينهما فى المعنى والحروف ، وقد مر بسطه •

قال صاحب التحقيق ، عن ابن الباذش ، عن ابن السراج : معنى قولنا هذا الحرف مشتق من هذا الحرف أنا نجد أحد الحروف اتى يقدرها النحويون بالفاء والعين واللام موجودة بأعيانها فى الحرف الآخر ، ويقع الاختلاف بالحركات والسكنات والزوائد والنقص ، فالبناء غير البناء ، والأصل واحد ، وإنما يعرف الأصل والفرع بأن الأصل جنس ، والفرع بقاء مأخوذ منه بمعنى زائد على الجنس ، فما لا يجوز أن يكون إلا مشتقاً من الكلام الصفات كلها ، والأفعال ، فجميع ذلك مشتق من المصادر وما أشبهها من الأعراس ، فلو جمعت المصادر ، وارتفع الاشتقاق من كل كلام ، لم توجد فى الكلام صفة لموصوف ، ولا فعل لفاعل ، وفيه بحث ذكرته حيث ذكرت الحجة على ثبوت مطلق الاشتقاق ، ومرادهم بالحرف الكلمة التى هى اسم أو فعل ، لأن الحرف المقابل لهما لا يدخله الاشتقاق ، والله أعلم •

والمصادر أوزان أبيينهمـا

فللهـ ثلاثى ما أبدية منتخلا

يعنى أن لمصادر الثلاثى وارباعى والخماسى والسداسى أوزانها
بينها فى هذا النظم :

أما الفعل الثلاثى قبله مصادر منتخلة ، أى مختارة ، ومصادر غير
منتخلة ، ويبدى الناظم فى هذا النظم أى يظهر ما كان منها منتخلا ،
فمراده بالمصادر مصادر الثلاثى وغيره ، وبدأ بمصادر الثلاثى لأن
الثلاثى أصل لغيره ، ولكثرة مصادر الثلاثى واختلافها فقد تشعبت حتى
زادت على مائة وزن ، وكادت تخرج عن الضبط ، حتى صرح
كثير بأنها لا تقاس أصلا ، وسيبويه ومن تبعه ضبطوها ضبطاً جيداً ،
وساقوها مساقاً حسناً ، والناظم ذكر منها تسعاً وأربعين فى هذا النظم ،
منها قياسى ومنها سماعى ، وذلك أن المصادر مطلقاً من جملة الأسماء ،
فتنوعت كما تنوعت الأسماء ، فجاءت مفتوحة الأول ومكسورة ،
ومضمومة ، ومسكنة العين ومفتوحة ، ومكسورة ومضمومة ،
وبالف التانيث مقصورة وممدودة ، وبتاء التانيث ، وبالتجـريد منها ،
وبزيادة ألف ونون أو غيرها ، بالتجريد من الزيادة .

وتعلم من كثرة مصادر الثلاثى وحدها ، ومع مصادر غيره أن المراد
بأوزان جمع كثرة ، ولو كان فى الأصل من جمـوع القلة الصادقة
على ما ردت العشرة سافلاً ، وقيل : ما رد احدى عشر ، ووضع
جمع القلة موضعـ جمع الكثرة كثير جداً ، مقيس .

قال فى الخلاصة : وبعض ذا بكثرة وضعاً يفى كما بسطته فى محله ،
والناظم ترجم لمصادر الثلاثى وغيره ، وذكر مصادر الثلاثى مجملة ،

ثم ذكر المقيس منها ، ثم عقد فصلاً وهو من جملة الباب لا خارج عن الباب لمصادر غير الثلاثي .

الإعراب : الواو للاستئناف ، أو لعطف الجملة على الجملة في الترجمة ، لأن التقدير مثلاً هذا باب أبنية المصادر ، وللمصادر متعلق بمحذوف خبر ، وأوزان مبتدأ وأبينها فعل مضارع مستتر الفاعل وجوباً ، ومفعول به ، والجملة نعت أوزان .

والفاء للعطف والترتيب الذكري ، أو بمعنى الواو ، والعطف على قوله للمصادر أوزان أبينها أو أي منه على الجملة في الترجمة ، أو رابطة لجواب شرط محذوف ، أي إما مصادر غير الثلاثي فللثلاثي ما إلخ ، وخبر مصادر الجملة بعد الفاء ، ولا يحتاج إرباط لأن ما في قوله ما أبدية بمعناه إذا قدرنا مصادر بمعنى مصادر غير الثلاثي المنتحلة ، وإن أطلقنا فكذلك لا يحتاج للربط ، لأن ما يبدية منتحلاً بعض منها ، والاختيار يشعر بوجود ما هو غير مختار ، ولك أن تقدر إما الثلاثي فللثلاثي ما إلخ باعادة الثلاثي ظاهراً إشارة لشأنه أو للتوكيد ، أو كان الأصل إما الثلاثي فله ما إلخ .

ولما حذف الثلاثي التالي لأمأ عبر بالظاهر بعد الفاء ، لأنه لا يعلم مرجع الضمير لو أضمر ، ولك أن تقدر إذا أو إن أو نحوهما ، أي إذا أردت مصادر الثلاثي فللثلاثي ، أو إن أردت المصادر فللثلاثي ، ويجوز كون الفاء للاستئناف على قول من يجيز كونها للاستئناف ، وابن هشام يمنع .

واللثلاثي متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وما مبتدأ وأبدى بضم الهاء بمعنى أظهر مضارع أبدى مستتر الفاعل وجوباً ، وانهااء مفعول به ، والجملة صلة ما أوصفتها ، ومنتحلاً بفتح الخاء حال من هاء أبدية أو بكسرهما حال من الضمير المستتر في أبدى ، والانتحال الاختيار .

فَعِل وفَعِل وفَعِل أو بقاء مؤنـ

ث أو الألف المقصورة متصلاً

الأول : فعل بفتح الفاء وسكون العين : كضرب ضرباً ، ونصر نصرأ ، وحذف حذفاً ، وقتل قتلاً •

الثاني : فعل بكسر الفاء وسكون العين : كعلم علماً وفسق فسقاً •

الثالث : فعل بضم الفاء وسكون العين : كحكم حكماً وشكر شكرأ ، وشغل شغلاً ، وكفر كفرأ •

وترتيبها في النظم هذا أحسن ، ويجوز أن يكون فعل الأول فيه مكسور الفاء ، والثاني مضمومها : والثالث مفتوحها ، والأول مضمومها ، والثاني مكسورها ، والثالث مفتوحها ، أو الأول مفتوحها ، والثاني مضمومها ، والثالث مكسورها ، فهذه ثلاثة أوزان مجردة عن التاء •

الرابع : فعلة بفتح الفاء وسكون العين ، وفي آخر تاء التانيث كرحمة رحمة ، وضربه ضربة ، أو يقال : مراده بالتاء التاء التي بنيت عليها الكلمة كرحمة فلا يصح التمثيل بضربة ، وهكذا فيما يأتي •

والخامس : فعلة بكسر الفاء وسكون العين ، وفي الآخر تاء التانيث نحو : حمى حمية ، ونشد نشدة •

والسادس : فعلة بضم الفاء وسكون العين ، وفي الآخر تاء التانيث نحو آدم دمة ، وقدر قدرة ، وكدر كدرة ، وصفر صفرة ، وخضر خضرة ، وهو مقيس في الأصل وان وإلى هذه الثلاثة أشار بقوله : أو بقاء مؤنث •

والسابع : فعلى بفتح الفاء وسكون العين وفي آخره ألف مقصور نحو تقا تقوى •

والثامن : فعلى بكسر الفاء وسكون العين وفي آخره ألف مقصور ، نحو ذكر ذكرى وفعلى بضم الفاء وسكون العين وفي آخره ألف مقصور كرجع رجعى ، أى رجوعاً وكذب كذبى أى كذباً ، فتلك تسعة أوزان ، سواء فيها الصحيح والمعتل عينا أو لاما أو فاء ، والمضعف والمهموز نحو : وعد وعدا ، وقال وباع قولاً وبيعاً ، ويسر يسراً وقفـاً وقفوا ورمى رمياً وبدأ بدءاً وررد رداً •

فائدتان :

الأولى : التاء التانيئية إما متحركة وتختص بالأسماء المعربة اذا كانت آخرها كقائمة ، وتكون فى أول المضارع كتقوم هند للدلالة على تانيث الفاعل ، وعلى المضارعة ، وقد تلحق الحرف آخراً كربت وثمت بمكونها أو فتحها ، لكن تانيثها غير محض ، وانما هى لتانيث الكلمة كما مر ، ولا تلحق تاء التانيث ولا ألفه مما بنى أصالة ، بل يدل على تانيثه بغيرهما كالكسر فى ضربتك أنت يا هند ، والنون فى كن ومن •

وأما عارض البناء فيلحقانه نحو يا قائمة ويا حبلى لمقصودتين ، وهى فى نحو طلحة لرجل تانيث اللفظ ، ويجوز أن يكون مدلوله فى الأصل مؤنثاً أى قبل جعله اسم رجل ، ومثله خليفة ويذكر هذا النوع ، وشذ تانيثه فى قوله : أبوك خليفة ولدته أخرى ، وإما ساكنة وتختص بالماضى كقامت ، وأما الحرف فاو لحقته ساكنة لكن تانيثها غير محض ، ولا تلحق ألف التانيث إلا الاسم سواء كانت مقصورة أم منعدودة ، وهى فرع المقصورة عند البصريين وقال الكوفيون : أصلان •

والراجع فى المقصورة أن علامة التانيث الهمزة أصلها ألف أبدلت

همزة كما بسيطته في النحر ، وقيل : انها الألف قبلها ، ويطلق على الممدودة ألفها غير مفردة لاحتياجها الى سبق ألف ، ولا تجتمع تاء التانيث وألفه في اسم ، فلا يقال في رجمي رجساة ، وأما علقاة وأرطاة فألفهما مع وجود التاء للإلحاق بجعفر ، ومع عدمها تحتل الإلحاق والتانيث والفرق بين المذكر والمؤنث ليس في كل اللغات ، فان التركية والفارسية لا يفرق فيهما بلفظي بل بقريئة غير افظية ، وألف التانيث وتاؤه أصلان عندى .

وقال الناظم : التاء أصل الألف وقيل بالعكس ، لأن التانيث بالألف لازم ، وان أراد الناظم بالأصالة الكثرة سلمناه ، ولأن التاء أكثر بل هي أظهر دلالة من الألف ، لأنها لا تلتبس بغيرها ، بخلاف الألف فانها قد تلبس بألفى الإلحاق والتكثير ، وانما عبر الناظم بالتاء لا بالهاء ، لأنها الأصل والهاء مبدلة عنها في الوقف ، والأصل الوصل ، وزعم الكوفيون أن الهاء الأصل ، والتاء مبدلة عنها في الوصل ، فظروا الى أن الهاء تشبه الألف ، وكثيراً ما يعبر عنها بالهاء نظراً الى كتابتها على صورة الهاء المفردة المتطرفة ، الى الوقف عليها بالهاء .

ولم توضع للتذكير علامة لأنه الأصل بدليل أنه لا مذكر إلا ويطلق عليه شيء ، وشيء مفكر وألفه لا يفتقر لزيادة ، والتانيث يحصل بالزيادة إفظاً أو معنى ، وانما يتحقق التذكير والتانيث في الأسماء اذا قصد مدلولها ، وان قصد لفظها جاز تذكيرها وتانيثها ، وكذا الفعل والحرف ، وحرف الهجاء اذا أريد ألفاظها فالتذكير باعتبار اللفظ ، أو القول أو المفرد ، والتانيث باعتبار الكلمة أو اللفظة أو القولة أو نحوها ، وقيل لا يذكر حرف الهجاء إلا في الشعر ، والتاء قد تحذف كنار ، بدليل التضعيف على نويسرة ، لأن وضعها على العروض والانفكاك ، بخلاف الألف فبهذا وكونها أظهر دلالة قد يستعمل للناظم

على أصالتها ، ولأصل في التاء أن تلحق الاسم لتمييز المؤنث ، من المذكر وأكبر ما يكون ذلك في الصفات المشتركة بين المذكر والمؤنث .

وأما المختصة بالمؤنث فالغالب أن لا تلحقها التاء أن لم يقصد الحدوث كحائض وحامل وطارق ومرضع ، لأمن اللبس ، وإن قصد الحدوث لزمتها التاء كحاضت فهي حائض ، وطلقتها فهي طالق وقد تلحقها التاء وإن لم يقصد الحدوث ، وهي في الأسماء غير مقيسة وقبيلة كرجل ورجاة وامرأة وامرأة ، وإنسان وإنسانة ، وغلām ، وفتى وفتاة ، وظاهر الصحاح أن إنسانة من تصرف القمامة ، والعربى إنسان لمذكر ومؤنث ، وتكثر التمييز الواحد من الجنس مع الدلالة على التأنيث المجازى ككلم وكلمة ، وشجر وشجرة ، ولبن ولبنة ، وسفين وسفينة ، وقد تراد لتمييز الجنس من الواحد داخلة على الجنس كجباء بفتح الجيم والهمزة ، وسكون الباء بينهما لضرب من الكماة أحمر وجباً للواحد داخلة على الجنس كجباء بفتح الجيم والهمزة ، وسكون الباء بينهما لضرب من الكماة أحمر وجباً للواحدة ، وقيل بالعكس كشجر وشجرة ، والأكثر أن على الأول ، وللمبالغة كراوية للرجل الكثير الرواية وإنما أنثوا المذكر لأنهم أرادوا أنهم غاية في الرواية مثلاً ، والغاية مؤنثة أعنى أنهم الحقوه علامة التأنيث لا أنه يؤنث .

وللتأكيد المبالغة كعلامة فإن المبالغة أفادت لها لفظة علام بالتشديد ، والتاء جاءت لتقويها وعوضاً عن ياء مفاعيل : كرنادقة وجحاجة أى بالسادات عوض عن ياء زناديق وجحاجيح ، فلا تجتمعان ، وعن ياء النسب لمشارقة ومغاربة وأزارقة وأشاعثة ومهالبة لدلالة على أن ذلك جمع منسوب ، واو أفى بالياء لنسب للواحد فهي عوض عن ياء النسب في نسبة الجماعة ، لأنه ينسب للجمع بلفظ الواحد ، وإنما بدلت ياء النسب هنا تاء لتشابه التاء والياء في كونها للوحدة كثرة وزنجى ، وفي حيز المبالغة كعلامة فإن التاء لتأكيد ما وكذا الياء في قولك : لما هر أصل أصل ، وفي الزيادة لا لمعنى كطلحة وكرسى ، وقد يجاء بها للدلالة على

تعريب الأسماء العجمية أى استعمال العرب لها مع نوع تغيير عما
هى عليه فى العجمية نحو : كيلجة وكيالجة بفتح كـ المفرد ، ولام وسكون
يائه مكيال عرفه فى السؤالات وموزج بفتح الميم والزاي ، وسكون الواو
للخف ، وقد تكون لتكثير جروف الكلمة وللتأنيث كقرية وبلدة وسقاية
وهى فى ذاك أيضاً للوحدة •

وقد تكون أيضاً عوضاً عن فاء كعدة أو عين كاقامة على القول بأن
المحذوف العين ، وعن زائد كاقامة على القول بأن المحذوف الف أفعال
وتركية بتخفيف الياء عوض عن ياء تفعليل الأمل التشديد ، حذفت الياء
المساكنة وعوض الياء ، وعن لام كسنة وقد تكون لازمة فيما يشترك
المذكر والمؤنث كرجل أو امرأة ربيعة أى معتدل القامة أو معتدلة القامة ،
وقد تلازم ما هو أصل فى المذكر كبهمة نعم الباء وسكون الهاء ، أى
شجاع وقد تجيء فى لفظ مخصوص بالمؤنث كنعجة وذقة لتأكيد تأنيثه
ومنه قالوا : حجارة وصقورة وخولة وعمومة تأكيد التأنيث الملاحق
للجمع ، ويستعمل الآخرون مصدرين أيضاً •

الثانية : إنمسا يقال فى الاصطلاح الألف المقصود والاسم المقصود
حيث كانت الألف لازمة بعد فتحة لازمة فى الاسم العربى ، ويسمى
مقصوراً لأنه قصر عن ظهور الحركة ، أى منع أو قصر عن المد أى منع
منه أو لأنه جبس عليه ، أى كان آخره لا همزة بعده ، فلا يسمى أجاك
مقصوراً فى لغة من لا يلزمه الألف ، ولا تسمى فى الإشارية مقصورة
لبنائها ، ولا على لأنها حرف ، ولا يخشى لأنه فعل ، ولأن ألفه
لا تلزم تحذف للجازم •

وإذا كان للمقصود نظير من الصحيح ويجب فتح ما قبل آخره
فقصره قياسى كمصدر الثلاثى المكسور المعتل اللام ، نحو جوى فمصدره
الجوى ، ونظيره الفرع بالفتح ، كجمع فعلة المعتل اللام وهو فعل بكسر
ففتح كمرية ومرى ، فان نظيره من الصحيح قرية وقرب بكسر ففتح ،
وكجمع نعلة بضم فسكون وهو فعل بضم ففتح كدمية ودمى ، فان

نظيره من الصحيح قرينة وقرب إذا ضمت ابقافان واسم مفعول غير الثلاثي إذا اعتل نحو المعطى ، فان نظيره من الصحيح المكرم فان فتح ما قبل آخر الصحيح ، في ذلك واجب والمدود ضد المقصور ، والمد إطالة الصوت أو زيادة الهمزة بعد الألف ، ولا يطلق إلا على الاسم المعرب الذى آخره همزة بعد ألف زائدة ، وقد يطلق حيث لم تكن الألف زائدة ، وحيث كان للمدود نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف فقياسى ، مثل مصدر أفعل المعتل ونحوه ، كاعطاء نظيره إكرام ، واعتناء نظيره اكتساب ، واستقاء نظيره أستخراج ، والكلام على المقصود والمدود ، وتسميتها والمقيس والسماعى وألفى التأنيث مبسوط فى النحو وآخر نصف البيت النون المدغمة من قوله مؤنث .

الإعراب : فعل بدل ما فى قوله ما أبدية ، أو خبر لمحذوف أى هو أو هى التذكير باعتبار لفظ ما ، والتأنيث باعتبار ما وضعت عليه من الجملة والإفراد أو مفعول المحذوف أى أعنى فعلا ، ولكن هذا يوجب كتبه بالألف ، هو وما عطف عليه ، وأيس كذلك فى النسخ ، وأو حرف عطف ، وبتاء متعلق بمتصلا مضاف لمؤنث ، والألف معطوف على تا بأو ، والمقصود نعت الألف ، ومتصلا معطوف بأو الأولى على حال محذوفة ، وصاحبها فعل وفعل وفعل : أى مجردة أو متصلة بالتاء أو الألف وحذف التاء من متصلة للضرورة أو ذكره بتأويل ما ذكر فيقهر المحذوف مذكراً أى مفرداً ما ذكر ، أو متصلا وجملة هى فعل إلخ أو هو فعل مستأنفة أو معطوفة بالواو ، تقهر بالمعطوف عليه جملة الثلاثى ما إلخ أو حال من هاء أبدية أو ضمير الاستقرار ، أو ضمير منتجلا بفتح الحاء .

وجملة أيمن مستأنفة ويجوز تعليق بتاء بمحذوف معطوف على المحذوف ، أى مجردة أو متصلة بتاء إلخ أو كائنة بتاء فتكون الباء للمصاحبة إذا قدر كائنة أو ثابتة أو نحوهما ومتصلا لا حالا من الألف ، والله أعلم .

